



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



السياسة المالية والتنمية الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر 2019-2001

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: السياسات العامة

إشراف الأستاذ
أ.د. مراد قوميري

إعداد الطالبة
طالبتي و داد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. مصطفى بن عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. مراد قوميري	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. قرفي عبد الحميد	أستاذ	عضوا
د. لقمان مغراوي	أستاذ محاضر أ	عضوا
د. يخلف صارة	أستاذة محاضرة أ	عضوا
د. فتحي بولعراس	أستاذ محاضر أ	عضوا

إهداء

أهدي ثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي إلى

والدي الكريمين حفظهما الله ورعهما

إلى سندي في الدنيا زوجي العزيز

إلى من أعتبره القدوة الحسنة أخي

إلى أخواتي حفظهم الله ووفقهم في طلب العلم

إلى كل من أحب لي النجاح والخير في دراستي ،إلى كل حريص على العلم

يراه سلاحا لا بديل له. □

□

شكر وعرفان

" اللهم إني أسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النجاح وخير العلم "

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

ومن تمام شكره تعالى ، أن نشكر أهل الفضل فضلهم وجهودهم ، يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "مراد قومي" الذي لم يخل عليًا بتوجيهاته القيمة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وبالأخص أساتذة لجنة المناقشة.

وكذلك نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة بسيطة .

شكرا

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم المالية العامة وعلاقتها بالسياسة والاقتصاد

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المطلب الأول: النفقات العامة

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

المطلب الثالث: الموازنة العامة

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها في الدول المتقدمة

و النامية

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية

خلاصة

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المشابهة لها

المطلب الثاني: أهداف ومستلزمات التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية

المطلب الأول: الادخار

المطلب الثاني: القروض الداخلية

المطلب الثالث: مصادر تمويل خارجية

المبحث الثالث: استراتيجيات وعقبات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: محددات التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

خلاصة

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر 2001 – 2019

تمهيد

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر 2001 – 2019

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر 2001 – 2019

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات التسيير والتجهيز وأثرها على التنمية

المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 2001 – 2019

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2001 – 2019

المطلب الثالث: تحليل تطور الإيرادات العادية والبتروولية

المبحث الثالث: الميزانية العامة في الجزائر 2001 – 2019

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري والإطار التنظيمي

لها.

المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة في الجزائر

المطلب الثالث: رصد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة

خلاصة

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية في الجزائر
من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

المطلب الأول: دوافع وأهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

المطلب الثاني: مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

المطلب الثالث: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثره على التنمية في الجزائر

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

المطلب الأول: دوافع وأهداف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

المطلب الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وأثره على التنمية

في الجزائر

المبحث الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014

المطلب الأول: دوافع وأهداف تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية

المطلب الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014

المطلب الثالث: نتائج البرنامج الخماسي للتنمية وأثره على التنمية في

الجزائر

المبحث الرابع : مخطط التنمية الخماسي 2015 – 2019

المطلب الأول: دوافع وأهداف تطبيق مخطط التنمية الخماسي 2015 – 2019

المطلب الثاني: مضمون مخطط التنمية الخماسي 2015 – 2019

المطلب الثالث: نتائج مخطط التنمية الخماسي وأثره على التنمية في الجزائر

خلاصة

خاتمة



مقدمة عامة

في ظل التطورات الاقتصادية الدولية، يتطلب الواقع دراسة حقيقية لأفاق التنمية الاقتصادية، وبما أن اقتصاديات الدول المتخلفة يرتكز نموها على عناصر خارجية خاصة أسعار الموارد الأولية، وتعتمد على إيرادات صادرات المحروقات، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد الدولي، من ما جعلها تتسارع لتحقيق التنمية الاقتصادية لتتحرر من أسر التخلف، والإلتحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم، وقد تباينت الدول في وضع استراتيجيات مختلفة لتحقيق طموحاتها الاقتصادية، لهذا كان لا بد عليها من دراسة السياسات التي اتبعتها الدول المتقدمة حتى بلغت ما بلغته من تطور وتنمية تبدأ بمدخلات مدروسة، وتنتهي بمخرجات ذات فائدة مرجوة، مروراً بمعالجة دقيقة وشاملة وصلت حد النضج متمثلة في السياسات المالية لتلك البلدان.

إذا السياسات المالية أظهرت تفوق تلك البلدان اقتصادياً، وهذا ما يجعلنا نقول أن السياسة المالية هي المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه، فهي تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن لها تأثيراً على الوضع السياسي، فهناك ارتباط بين الحياة السياسية وما يطرأ عليها من أحداث وبين السياسة المالية لدولة، فكلما كان النظام السياسي رشيداً كانت سياسة الدولة رشيدة، كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتعبية، وذلك ليس سوى ترجمة للمقولة الشهيرة " أعطني سياسة حسنة، انشئ لك نظاماً مالياً حسناً " "

ارتبط تطور مفهوم السياسة المالية بتطور دور الدولة، ولقد تجلى دورها في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحياناً والتدخل المباشر أحياناً أخرى، حيث كانت السياسة المالية التقليدية المنبثقة من المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها المحافظة على مبدأ متوازن للموازنة العامة عن طريق حياد الدولة، تاركا القطاع الخاص ينشط بحرية تامة معتمدة قانون اليد الخفية "لأدم سميث"، لكن الأزمات التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي خاصة أزمة الكساد العالمية في 1929م أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي فظهرت أفكار تنادي بضرورة تدخل الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد، ومن بين هذه الأفكار في هذا الاتجاه نجد أفكار "جون

مينارد كينز" الذي اعتبر السياسة المالية الأداة الأكثر فعالية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورًا أكثر أهمية، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، فضلا عن مالها من أثر في التنمية الاقتصادية وخاصة الدول السائرة في طريق النمو، والتي تعتبر فيها الموارد محدودة والضغوط الإنفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، والجزائر إحدى الدول النامية التي يعتبر فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معقدا، نظرا لتزايد حجم النفقات العامة، وكذلك باعتبار الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات إذ يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية الغير مستقرة في الأسواق، فالمنتبع للاقتصاد الجزائري يدرك بأن الجزائر قامت بتوسيع استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المنتهجة في الجزائر، ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية خلال فترة محل الدراسة 2001/□□□□ وذلك من أجل المساهمة في تفسير واقع السياسة المالية وإيجاد حلول واقتراحات لبناء سياسات مالية ناجحة ورشيدة في المستقبل.

الإشكالية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة لسياسة الاقتصاد كالسياسة النقدية، والسياسة التجارية، وسياسة سعر الصرف، حيث ساهمت السياسة المالية في علاج العديد من المشكلات الاقتصادية التي واجهت اقتصادات دول مختلفة، ومن ثمة ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: هل ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

نشق من صميم هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التفصيلية تكون بمثابة الجوانب الأساسية التي تتضمنها خطة الدراسة وتشمل هذه الأسئلة مايلي:

- ❖ هل تعتبر السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية الناجعة في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ❖ هل الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير يعتبر عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ❖ إلى أي مدى استطاعت السياسة المالية في الجزائر تنفيذ الخطط التنموية خلال الفترة 2001 – 2019 بالفعالية المطلوبة؟

الفرضيات:

إن الفروض العلمية التي تعتمد عليها الدراسة، هي بمثابة المؤشرات التي تمكنها من التحكم في السياق البحثي للدراسة، كما تقوم بتوجيهنا نحو المعلومات والبيانات والطرق السليمة لما يجب جمعة لإنجاز أهداف الدراسة، وعلى اعتبار أن الفرضية العلمية تحمل صياغة تقريرية، التي تتضمن النفي والتأكيد وعلى هذا الأساس نقدم الفرضيات التالية:

- ❖ السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرهون بتنمية وتفعيل الموارد الغير نفطية.
- ❖ لم تحقق البرامج التنموية 2001 - 2019 أهدافها مقارنة بضخامة الموارد المالية التي خصصت لها.

تحديد إطار الدراسة:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد فيها، ومنه فقد اقتصر هذا البحث في اختيار الجزائر كدراسة حالة من خلال تحديد أثر السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية من أجل تنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص الإطار الزمني لفترة الدراسة تمتد لتشمل الفترة 2001/□□□□ أي أكثر من □□ سنة لأنها تحتوى على مجموعة من البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر.

مبررات إختيار الموضوع:

مبررات الشخصية:

يعتبر المبرر الرئيسي لاختيار هذا الموضوع أنه يتعلق أساسا بالأهداف المدرجة في تخصص السياسات العامة، وكذلك نتيجة لرغبة شخصية في دراسة السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، وما يكتسبها من أهمية على المستوى الوطني والعربي، وكذلك العالمي، خاصة في الظروف والمستجدات المحلية والدولية الراهنة، والتي تفرض علينا كباحثين في حقل العلوم السياسية مجموعة من التحديات والرهانات.

مبررات الموضوعية:

- النقص الواضح التي تعانيه مكتبة العلوم السياسية في مجال الدراسات المتخصصة في السياسات العامة بحقل السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة من زاوية مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

التي حتماً ينجم عنها استقرار سياسي، بالإضافة إلى حداثة الموضوع ومحدودية الأبحاث في هذا المجال خصوصاً في الجزائر.

- محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظرياً حول السياسة المالية وما نجده في أرض الواقع وذلك لدور الحساس التي تقوم به السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- محاولة المساهمة في إضافة دراسة جديدة لمكتبة العلوم السياسية في الجزائر موضوع لا يزال بحاجة لدراسات، ليس لوصف السياسات فقط، وإنما لمساهمة في تقييمها ومعرفة أهداف الفاعلين في رسمها، ومعرفة المتغيرات التي تتحكم فيها للوصول إلى إمكانية إحداث تنمية اقتصادية، وتصحيح الأخطاء وكيفية معالجة التغيرات التي تطرأ فجأة وإدراج اقتراحات لتدارك النقائص المحتملة.

- محاولة البحث في السياسة المالية كون الموضوع ذو أبعاد اقتصادية "ضبط والتوازن الاقتصادي"، وبعد مالي "البحث في مصادر التمويل الميزانية العامة للدولة"، وبعد اجتماعي "إعادة التخصيص والتوزيع العادل للثروات"، وبعد سياسي "تحقيق الاستقرار السياسي".

أهمية الموضوع:

تظهر الأهمية العلمية لهذا الموضوع كونه يتناول العلاقة بين السياسة المالية كسياسة اقتصادية تعتبر جزءاً مهماً من السياسات العامة في الدولة بالتنمية الاقتصادية.

لأن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدائها فالنفقات تخلق آفاقاً واسعة لتمويل البرامج التنموية، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية، بالإضافة إلى أن الموازنة العمومية تمثل إحدى المؤشرات الأساسية، وذات دور هام في مصادر النشاط الاقتصادي.

وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت لتظهر مدى فعالية السياسة المالية التوسعية المنتهجة في تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر.

إن هذا البحث قد يمكن أن يخدم متخذي القرارات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني للخروج من المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وهذا ما يدفعنا إلى



محاولة تقديم رؤية مبسطة حول تطور السياسة المالية في الجزائر، في خضم التغيرات الاقتصادية الهادفة إلى تفعيل تنمية الاقتصاد الكلي من خلال البرامج التنموية.

أهداف الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى:

❖ محاولة معرفة السياسة المالية في الجزائر، والآثار الناجمة عن تطبيق البرامج التنموية.

❖ محاولة التعرف على البرامج التنموية التي إتبعها الجزائر خلال 18 سنة الأخيرة ومدى مساهماتها في التنمية الاقتصادية.

❖ إبراز أهمية تنويع الإيرادات العامة للدولة بالنسبة لرصيد الموازنة.

❖ محاولة تسليط الضوء على السياسة المالية في الجزائر وذلك لإبراز متغيرات السياسة المالية التي تلعب أساسي في زيادة حجم الناتج الإجمالي لاسيما على المدى الطويل وكذلك تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في ظل البرامج التنموية المتبعة في الجزائر.

❖ طرح وتوضيح ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الإمكانيات المالية المتاحة.

❖ محاولة تقييم مدى فعالية السياسة التنموية المتبعة في الجزائر ومعرفة النتائج التي تم التوصل إليها والمشاكل التي أعاققت الجهود التنموية على الوصول إلى الأهداف المسطرة.

❖ تزويد المكتبة الجزائرية والجامعة بمثل هذا النوع من البحوث العلمية التي تعالج مشكلة معينة يعاني منها الاقتصاد الوطني.

المناهج و الإقترايات:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات الفرضيات المتبناة قمنا باستعمال مجموعة من المناهج والاقترابات وهي كالتالي:

اخترنا **المنهج الوصفي** فيما يتعلق بالمفاهيم التي شكلت مدخلا للدراسة والمتعلقة بالسياسة المالية وأدواتها والتنمية الاقتصادية وأهميتها.

ثم استعنا بالمنهج التاريخي للوقوف على مراحل تطور السياسة المالية، وكذلك تاريخ البرامج التنموية في الجزائر.

كما اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي لتحليل إيرادات ونفقات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذلك نتائج البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر، ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي حيث تم جمع العديد من المعطيات الإحصائية من مختلف المصادر الرسمية، بالإضافة إلى مؤشرات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مؤشرات التنمية الاقتصادية.

النظريات والإقترابات المستخدمة: إن بناء تحليل موضوعي للدراسة يتطلب مجموعة نظريات تتناسب مع الموضوع على خلفية أنها عبارة عن مجموعة مترابطة من المفاهيم والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير العلاقة بين السياسة المالية كسياسة اقتصادية تعتبر جزء من السياسة العامة والتنمية الاقتصادية، ومن بين هذه النظريات:

٦

عملية صنع السياسة العامة

الميزانية لا يمكن أن تصاغ أو تنفذ بدون تعاون وتنسيق بين مجموعة من الفواعل "السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، مجلس المحاسبة ومختلف الوزارات" التي تقوم بتحضير وإعداد ومتابعة ومراقبة من أجل معرفة مسار صنع سياسة ميزانية ناجحة.

إقتراب النخبة: تم الاعتماد على باعتماد أن عملية صنع السياسة المالية بداية من تحديد الإيرادات والنفقات العامة وصولاً لتحضير وتنفيذ ومراقبة الميزانية العامة، وكذلك عملية تجسيد البرامج التنموية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية تتم من طرف نخبة معينة.

الدراسات السابقة:

بحسب ما اطلع عليه الباحث من مصادر ومراجع علمية مختلفة، تبين وجود مجموعة من الدراسات التي تناولت السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ومنها من ركز على إحدى أدوات السياسة المالية سواء السياسة الإنفاقية أو سياسة الضريبة بصفة منفردة وتأثيرها على متغيرات أخرى، في حين هناك دراسات اهتمت بالتنمية الاقتصادية كذلك منفردة وعلاقتها بمتغيرات أخرى ونذكر من أهم هذا الدراسات ما يلي:

دراسة الباحث محمود حميدات: والتي جاءت بعنوان: "دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر لسنة الجامعية 1994/1995م، بحيث تطرقت الدراسة إلى مسار السياسة الميزانية بعد الاستقلال، والدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، لتتوقف الدراسة سنة 1993م، بحيث توصل الباحث إلى نتيجة رئيسية وهي أن لسياسة الميزانية دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال تلك الفترة، ولكن لم تكمل الصورة حول موقع السياسة من البرامج التنموية.

أما بحثنا فهو يدرس السياسة المالية بكل أدواتها حيث تعتبر سياسة الميزانية أداة من أدواتها وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، من خلال برامج التنموية خلال 18 سنة الأخيرة.

دراسة الباحث درواسي مسعود: والتي كانت بعنوان: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004م"، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر، بحيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إظهار مدى تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي والآليات التي من خلالها يتم تحقيق التوازن الاقتصادي عبر السياسة المالية، والعلاقة بينهما وأسقطها على حالة الجزائر، وتوقفت الدراسة مع بداية تطبيق الجزائر لمشروع الإنعاش الاقتصادي. أما بحثنا فهو يدرس السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال 18 سنة الأخيرة، أي من 2001 إلى 2019م، وهذه الدراسة تبين لنا مدى تأثير

السياسة المالية في التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر خلال فترة الدراسة.

صعوبات البحث:

لقد تم اختيار الموضوع بسهولة ويسر، إلا أنه أثناء معالجته قد تلقي الباحث صعوبات كثيرة وكبيرة ليست لقلة المراجع والتي هي فعلا قليلة، ولكن لكثرة جوانب الموضوع، حيث أنه كلما زاد الاطلاع على الموضوع أكثر كلما كانت هناك صعوبة ومشقة في التحكم في الموضوع.

كما وجد صعوبة في معرفة أي من الإحصاءات صحيح بالنسبة للجزائر حيث هناك أرقام مختلفة لأكثر من موضوع وبين أكثر من مصدرين للمعلومات.

محتوى الدراسة:

لغرض الإحاطة بمختلف جوانب البحث فإنه قسم إلى أربعة فصول، ثلاثة الفصول الأولى قسمت إلى ثلاثة مباحث، وكل مبحث تناول ثلاثة مطالب، والفصل الرابع تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، وكل مبحث تناول ثلاثة مطالب. تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية، حيث تطرقنا فيه إلى ماهية السياسة المالية وأدواتها وآلية عملها، والعوامل المؤثرة فيها في الدول المتقدمة و النامية.

وتكلم الفصل الثاني على الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية الاقتصادية، حيث تناولنا فيه ماهية التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، واستراتيجيات وعقبات التنمية الاقتصادية.

أما الفصل الثالث فخصص لسياسة المالية في الجزائر 2001-2019م، تناولنا فيه السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر، وكذلك سياسة الإيرادات العامة في الجزائر والميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

و الفصل الرابع تكلم على دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر من 2001 إلى 2019م من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، تناول هذا الفصل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م والبرنامج

مقدمة عامة

التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 -2009م والبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014م، وكذلك مخطط التنمية الخماسي 2015 -م2019. وإنتهى البحث بخاتمة وأهم النتائج المتحصل عليها و توصيات للدراسة.



□

□ الفصل الأول
الإطار النظري
والمفاهيمي
□ للسياسة المالية

تمهيد:

اختلفت صور تدخل الدولة في الاقتصاد من بلد لآخر، ومن حقبة تاريخية لأخرى حيث تتدخل بأشكال مختلفة إما عن طريق إعادة توزيع الدخل، وتوجيه الاستثمار وهذا ما يسمى بالسياسة الإنفاقية، أو عن طريق أسعار الصرف لتطوير الاستثمار وذلك بتدخلها في الأسواق المالية، وهذا ما يسمى بالسياسة النقدية أو عن طريق الضرائب والرسوم والإنفاق الحكومي، وهذا ما يسمى بالسياسة المالية، وتستحوذ هذه الأخيرة مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية¹ الأخرى، وذلك لأنها تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، فقد كان دورها محايداً في وقت سابق، وذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م، والتي تعتبر بمثابة المنعرج الحاسم في مسارات السياسات الاقتصادية، إضافة إلى إسهامات الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي كان له انعكاساته على أداء ودور السياسة المالية وأصبح لها دور بالغ الأهمية في الاقتصاد، حيث تؤثر تأثيراً فعالاً على هيكل الاقتصاد الوطني، ويتجلى هذا التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لأفراد المجتمع، معتمدة في ذلك على أدواتها حتى تؤثر في مختلف الجوانب.

سنتناول في هذا الفصل مدخلاً عاماً عن السياسة المالية، حيث ندرس في المبحث الأول ماهية السياسة المالية، وفي المبحث الثاني أدوات السياسة المالية، وفي المبحث الثالث آلية عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها في الدول المتقدمة والنامية.

¹ - السياسة الاقتصادية: تعنى الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة على رأسها الاستقرار والتنمية الاقتصادية في البلد.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

يعتبر علم المالية مركزاً هاماً ضمن العلوم الاقتصادية، وهو حلقة الوصل بين الاقتصاد والسياسة فالنظام المالي هو انعكاس للنظام السياسي، نظراً لأن دور الدولة هو المحدد الهام لدور المالية العامة وأهميتها، حيث تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية من خلال سياستها المالية. وبالتالي سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب، حيث ندرس في المطلب الأول مفهوم المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى، والمطلب الثاني خصصناه لمفهوم السياسة المالية وأهدافها، وفي المطلب الثالث سنعرض التطور التاريخي للسياسة المالية.

المطلب الأول: مفهوم المالية العامة وعلاقتها بالسياسة والاقتصاد

الفرع الأول: مفهوم المالية العامة:

لا يوجد مفهوم محدد للمالية العامة، فهو يختلف باختلاف دور الدولة حيث يتم تحديد أو توسيع مفهوم المالية العامة تبعاً لمحدودية أو اتساع دور الدولة، ومن هنا يمكننا القول أن هناك مفهومين للمالية العامة، مفهوم ضيق وتقليدي عرفت فيه المالية العامة بأنها: "علم الوسائل التي تستطيع الدولة بواسطتها الحصول على الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة عن طريق توزيع الأعباء المترتبة عن ذلك بين المواطنين".¹

نلاحظ من خلال هذا المفهوم أن المالية العامة تنحصر في توفير الدولة لإيرادات تغطي بها نفقاتها من أجل إشباع الحاجات العامة والتي تتضمن الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة، وبالتالي يمكن القول بأن مفهوم المالية العامة التقليدي يتضمن ما يلي:

❖ أن تقتصر الإيرادات العامة على الحد الأدنى اللازم لتلبية حاجة النفقات العامة.

❖ ينبغي أن تكون المالية متوازنة وبدون عجز في الميزانية أو فائض.

¹ - أعرم يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقاً للتطورات الراهنة، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص07.

أما المفهوم الواسع والحديث للمالية العامة عرفت فيه بأنها: " ذلك العلم الذي يبحث عن مصادر الإيرادات وأوجه النفقات العامة لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وكذلك البحث في الموازنة العامة¹ .

ومنه يمكن التوصل بأن المالية العامة الحديثة لا توفر الحاجات العامة فقط، بل تساهم في المرافق والهيئات التي تنشأها الدولة، فيزداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق، وبالتالي يمكن القول بأن المالية العامة الحديثة تشمل كافة النشاطات المالية للدولة المتعلقة بإيراداتها ونفقاتها والتي تتضمنها ميزانية الدولة في إطار السياسة المالية المشتقة من السياسة الاقتصادية.

ومن خلال ما تم تقديمه في مفهوم المالية العامة في الفكر القديم وفي الفكر الحديث يمكننا القول بأن المالية العامة في الفكر القديم كانت عبارة عن إيرادات تعمل على تغطية الحاجات العامة للدولة دون تحقيق أي أهداف، ولكن مع التطور الاقتصادي وزيادة تدخل الدولة أصبحت للمالية العامة لا تهتم فقط بجباية الأموال وإنفاقها بل أصبحت لها مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وزيادة المستوى المعيشي.

الفرع الثاني: علاقة المالية العامة بالسياسة والاقتصاد:

تحلل المالية العامة مكانة كبيرة في نظام العلوم الاقتصادية لذا لا نستطيع فصلها عن العلوم الأخرى كعلم الاقتصاد والسياسة فهو مرتبط بها يؤثر ويتأثر بها. وقبل التطرق لمعرفة هذه العلاقة لابد من معرفة الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة، ويكمن هذا الفرق في أن علم المالية العامة يهتم بمعالجة الجانب المالي لنشاط الدولة بمختلف مؤسساتها العامة، ويهدف لتحقيق المنفعة العامة، وتتمتع الدولة بسلطة الإلزام والإكراه والأمر بتحصيل إيراداتها كالضريبة وغيرها، والدولة سلطة واسعة في زيادة الإيرادات عن طريق الرسوم والقروض والضرائب، ومن جهة الموازنة بين النفقات والإيرادات تبدأ الدولة بتقرير أوجه الإنفاق المختلفة، ثم يتبع ذلك تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات.

¹ - طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009. ص18.

أما المالية الخاصة فترتبط بالأفراد والمشاريع الفردية والشركات، هدفها تحقيق مصلحة خاصة ويتم تحصيل إيراداتها بالاختيار والتعاقد وكذلك يتم التقيد بإيراداتها حسب نفقاتها، أي لا يستطيعون تجاوز إيراداتها، ومن ناحية الموازنة يبدأ الأفراد بتقدير إيراداتهم ثم يقدررون أوجه الإنفاق.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك اختلافات بين المالية العامة والمالية الخاصة، لكن هذا لا يعني الانفصال التام فكل منهما يشكل جزءاً من الاقتصاد الوطني، ويؤثر كل منهما في الآخر، حيث أن المالية العامة تؤثر في المالية الخاصة من خلال تأثيرها في القطاع الخاص، والنفقات العامة تؤثر على مستوى دخل الأفراد، وكذلك المالية الخاصة تؤثر في الأخرى في المالية العامة بإعتبار الضرائب هي اقتطاع جزء من دخول و ثروات الأفراد.

بعد الإشارة للفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة وتحديد العلاقة بينهما يستلزم إيضاح العلاقة بين المالية العامة وبين السياسة والاقتصاد وهي كالتالي:

علاقة المالية العامة بالاقتصاد:

إن الدراسة التي تتناول إشباع الحاجات لابد أن تتداخل مع دراسة علم الاقتصاد حيث أن الكميات المالية ما هي إلا كميات اقتصادية، وعلم المالية جزء من علم الاقتصاد فهو يعتمد اعتماداً رئيسياً على الدخل القومي وخاصة في جانب النفقات العامة ومن المعلوم أن الدخل القومي أهم مواضيع علم الاقتصاد¹.

ومنه يمكن التوصل بأن المالية العامة للدولة هي جزء من اقتصادها وهي فرع من فروع علم الاقتصاد فكل من المالية والاقتصاد يهدف لإشباع الحاجات الإنسانية وحل المشاكل الاقتصادية للمجتمعات، فالأوضاع الاقتصادية للدولة تؤثر على الأوضاع المالية والعكس صحيح وبالتالي نقول بأن هناك علاقة تأثير متبادلة بين المالية والاقتصاد.

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص46.

علاقة المالية العامة بالسياسة:

تعد العلاقة بين المالية العامة والسياسة علاقة تأثير وتأثر فالنظام السياسي يستخدم النظام المالي بأدواته في تحقيق أهدافه، كما أن الوضع المالي يؤثر في الوضع السياسي للدول والمجتمعات.

حيث أن للنظام السياسي تأثير مباشر على النظام المالي للدولة، فبالنسبة للإيرادات و النفقات العامة تعتمد على طبيعة النظام السياسي القائم، و تعد الموازنة العامة للدولة ترجمة حقيقية لتوجهات النظام .
أي بمعنى آخر أن الموازنة العامة للدولة هي أهداف سياسية للدولة معبراً عنها بالأرقام □.

وكذلك المالية العامة تؤثر على وضع الدولة السياسي فعدم إنفاق الأموال العامة لخدمة الصالح العام قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وفي بعض الحالات التي تلجأ فيها الدولة إلى الاقتراض من الخارج قد يؤدي هذا إلى فقدان استقلالها السياسي.

وفي حالة إعداد الموازنة العامة، فإن بنودها تعكس التوجه السياسي لعمل الحكومة المستقبلي، وفي جميع الأنظمة الديمقراطية يتم مناقشتها في المجالس النيابية حول بنود الموازنة العامة النابعة من خلفيات سياسية، فأقرار الموازنة العامة أو رفضها من قبل هذه المجالس هو بحد ذاته عمل سياسي □.

وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة تأثير متبادلة بين السياسة والمالية العامة، فبقاء الحكومة السياسي يتوقف في كثير من الحالات على النجاح في السياسة المالية للدولة وكذلك فإن النظام السياسي يؤثر على النظام المالي كما ونوعاً.

¹ - سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، بدون بلد نشر، 2011، ص 49.

² - طارق الحاج، المرجع السابق، ص، ص 22، 23.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية وأهدافهاالفرع الأول: مفهوم السياسة المالية:

يفترض أن يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمن توازنها، ولكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ القرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث أثراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية[□].

ولذلك نقول بأن للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين:

يعرف الكلاسيكيون السياسة المالية بأنها: "عملية تغير حجم الإنفاق الحكومي أو الإيراد العام، وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة، وحصيلة إيرادات الدولة، بتغيير احد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما".

ويلاحظ من خلال هذا تعريف تركيز الكلاسيكيين على تحقيق التوازن المالي، من خلال السياسة المالية، حيث نادوا بتخفيض الإنفاق العام بشكل مستمر كي لا تقع الدولة في حالة عجز، كما رأوا أن لجوء الحكومة للاقتراض العام من الجمهور يجب أن يكون في الحالات الاستثنائية كتمويل الإنفاق العسكري، أو تمويل النفقات الاستثنائية غير متوقعة مثل الكوارث.

لكن الكينزيين عرفوا السياسة المالية بأنها: "الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وإحداث تغييرات واضحة بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الإقتصادي[□]".

¹ - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006، ص 48.
² - كنعان علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، ط1، دار الرضا لنشر، دمشق، 2003، 193.

استخدم كينز في كتابه " النظرية العامة للاستخدام الفائدة والنقود" مصطلح السياسة المالية، عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الإدخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من الجمهور[□].

ويلاحظ أن السياسة المالية الكينزية هي سياسة توسعية لا تقف عند حدود التوازن المالي، ومن وجهة النظر هذه هي وسيلة لتحقيق هدف اقتصاد عام، وليست غاية في حد ذاتها، حيث يرى الكينزيون أنه يمكن استخدام الإنفاق العام والقروض العامة والضرائب وغيرها من الإيرادات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

ومن هنا يمكن القول بأن الفكر المالي يزخر بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

تعرف السياسة المالية على أنها: "مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[□].

كما تعرف على أنها: "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه، ولذلك فهي تتضمن تكييفاً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكيفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"[□].

وتعرف كذلك بأنها "برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع"[□].

وكذلك تعرف السياسة المالية على أنها: "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو حصيلة الضريبة من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة"[□].

¹- M.C.VAISH. *Essentials of Macroeconomic Management*, VIKAS publishing house pvt.Ltd. New Delhi,2009, p347.

² - هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص201.

³ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، د ط، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 212.

⁴ - عاطف وليم أندراوس، السياسية المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول اقتصاد السوق، د ط، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، بدون بلد النشر، 2005، ص118.

وكذلك عرفت على أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط انفاق هذه الإيرادات.[□]

وتعرف أيضا على أنها الطريق التي تنتهجها الدولة في تخطيط الانفاق العام وتدبير وسائل تمويله، كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[□]

إذن السياسة المالية هي سياسة الحكومة التي تكفل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات لبلوغ ذلك.

ويمكن القول أنها أداة الدولة في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، أي استخدام بعض النشاطات الحكومية في التطوير الاقتصادي الوطني، من خلال استخدام إيرادات ونفقات إضافة إلى قروض عامة للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية:

تساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم النمو والاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي، لهذا تسعى الدولة إلى تحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، نذكر أهم أهداف السياسة المالية في النقاط التالية:[□]

التوزيع العادل للثروات والدخل: تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيع الثروة توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة، وتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

¹ - أحمد سقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص338.

² - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.

³ - عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، د ط، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص111.

⁴ - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليلي السياسات والمؤسسات، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص498.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحديد الحد الأدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار، في أطوار الاقتصاد في ركود وكساد، فانتعاش فتضخم فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنتشأ عنها مصاعب في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

ففي حالة الكساد يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي إما كل على حدى أو مزج الإثنين معاً بنسب مختلفة طبقاً لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية "التوسع في الإنفاق" أي ترفع مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية ومن خلال توسيع الحكومة في منح مختلفة الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة مثلاً ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق.

أما في حالة التضخم فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية، وذلك برفع معدلات الضرائب القائمة، أو استحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع.

التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يقصد بتخصيص الموارد التي يمتلكها المجتمع وهي مجموعة من الموارد المحدودة والنافذة وأخرى متجددة، بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه الاجتماعي، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات: [□]

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستهلاك الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

¹ - درواسي مسعود، المرجع السابق، ص 80.

التوازن المالي:

يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن، فينبغي أن يتم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة وفي نفس الوقت يلائم مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

التوازن العام:

التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف، وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة المالية

لقد مر الفكر المالي بمراحل عديدة تبعا لتطور الدولة، من دولة حارسة لدولة متدخلة، ولم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل انعكس على السياسة المالية، فظهور دور الدولة وتدخلها الفعال والمؤثر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اظهر عوامل جديدة حددت معنى للسياسة المالية بتناسب مع هذا التطور، حيث ظهرت عدة دراسات للاقتصاديين حددت آلية المالية، وانتقلت محدداتها باختلاف المراحل التاريخية والظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، بحيث انتقلت السياسة المالية من سياسة محايدة لسياسة متدخلة بمجيء "جون منيارد كينز" وظهور الأزمة العالمية 1929م.

سنتناول فيما يلي تطور مفهوم السياسة المالية على مر العصور:

الفرع الأول: السياسة المالية في العصور القديمة:

تتميز هذه المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم المعالم حول السياسة المالية للدولة، حيث كانت الدولة آنذاك مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق، و كانت الدولة مسيطرة بشكل مطلق على الحياة الاقتصادية[□].

واتضح من خلال أبحاث المفكرين القدماء أن العصر الفرعوني كان أول الخيوط التي كان للدولة فيها إسهامات ومظاهر عديدة للسياسة المالية، حيث عرفت الدولة المصرية نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الجمركية كإرادات للسياسة المالية، من جانب الإيرادات، ولعل قصة سيدنا يوسف عليه السلام لأبلغ دليل على وجود السياسة المالية في ذلك العصر، حيث نلاحظ حسن تدبير أمور الدولة المالية فقال سيدنا يوسف للملك: تزرع في سنين الخصب زرعاً كثيراً، وتبني الخزائن وتجمع فيها الطعام بقصبه وسنبله فإنه أبقى له، ويكون القصب علفاً للدواب، فإذا جاءت السنون العجاف بعد ذلك فيحصل لك مال عظيم، فقال الملك: "ومن لي بهذا ومن يجمعه ومن يبيعه لي ويكفيني العمل فيه؟ قال: "اجعني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم".

والمقصود من قول سيدنا يوسف: "إني حفيظ عليم"، أنه حفيظ بجميع الوجوه التي منها يمكن تحصيل الدخل والمال، عليم بالجهات التي تصلح لأن يصرف المال عليها وبمعنى آخر "حفيظ بجميع مصالح الناس، عليم بجميع حاجاتهم"[□].

وفي العصر اليوناني تعد كتابات كل من أفلاطون وأرسطو من أهم الكتابات الفلسفية التي تحتوي على كثير من مبادئ الفكر المالي، فقد اهتمتا بضرورة التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار، ومنع الاحتكار، وتحقيق عدالة في التوزيع، ويلاحظ الاختلاف بين أرسطو وأفلاطون بشأن الملكية، حيث نادى أفلاطون إلى الملكية الجماعية، بينما دافع أرسطو على الملكية الفردية وبين أهميتها في تحقيق زيادة الناتج وعدالة التوزيع فضلاً على الإنفاق التحويلي الذي اعتبره أفلاطون من

¹ - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر، ط1، شركة الاطلاع للطباعة، مصر، 2006، ص 39.
² - أعرم يحيوي، المرجع السابق، ص، ص 10، 11.

بنود الإنفاق العام، أما بالنسبة لتوماس الإكويني فقد أقر بضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار من أجل الصالح العام.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

وجه الاقتصاديون اهتمامهم لسياسة المالية متأثرين بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويقتصر دور الدولة على واجب الحفاظ والدفاع على الأمن الداخلي والخارجي والحماية العادلة، وبالتالي يمكن القول أن وظيفة الدولة في الفكر الكلاسيكي محايد، وتقف الدولة حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

هذه النظرية الكلاسيكية جاءت نتيجة منطقية تعكس فلسفة الاقتصاد التقليدي، وتقوم على قانون (ساي) الذي يؤكد على فكرة كل عرض يوجد طلب مساوي له، أي وجود علاقة مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، أما النقود فهي وسيط لتبادل فقط فكل زيادة في الإنفاق تخلق زيادة مماثلة في الطلب، والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة " العرض يخلق الطلب".¹

وبموجب ذلك ينبغي على الدولة أن تعتمد على سياسة " دعه يعمل " أي يجب أن تؤدي عددا محددًا من الوظائف الضرورية لوجود المجتمع والتي حددها الاقتصاديون الكلاسيك في ثلاثة وظائف أو واجبات رئيسية وهي:

واجب الدفاع والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

واجب إنشاء والحفاظ على المحاكم لتسوية النزاعات بين المواطنين.

واجب إنشاء وصيانة بعض الأشغال والمشاريع العامة مثل الجسور والموانئ والطرق... إضافة إلى نفقات التعليم .²

ولكي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ الحياد المالي أصروا على مبدأ توازن الميزانية أي وجوب ضغط الميزانية بحيث لا تمثل النفقات العامة بنسبة ضئيلة من الدخل القومي أساسا على الضرائب، وتقدير هذه الإيرادات تبعا للنفقات،

¹ _ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، د ط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص21.
² _ Marc Montousse; **100 fiches de lecture en économie, sociologie, histoire et géographie économique**; éditions Bréal; Paris, 2008; p21.

بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيادياً لا يؤثر على النشاط الاقتصادي لدولة، وبهذا أكد الاقتصاديون في الفكر الكلاسيكي على أن السياسة المالية يجب أن تكون محايدة. لكن هذه السياسة أثبتت عدم قدرتها، وفشلت في معالجة التقلبات الاقتصادية، وكل هذا يؤكد عدم واقعية الأفكار الكلاسيكية خاصة بعد الأزمة العالمية 1929م، والحرب العالمية الثانية وبالتالي فشل هذا الفكر في معالجة الاختلالات.

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد الكساد العالمي 1929م والحرب العالمية الثانية تعرضت المدرسة الكلاسيكية ومفهوم الدولة الحارسة، وما أملتته على السياسة المالية من دور محايد لعدة انتقادات مست أسس وركائز هذه المدرسة نتيجة لأزمات التي تعاقبت عليها، مما يؤدي إلى ظهور مدرسة جديدة في الفكر الاقتصادي تدعو لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بزعامة " جون مينار كينز" تهدف للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ولقد وضع كينز فكرة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيكيين، وأكد وجود الكثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وإن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، فليس دائماً ذو سلوك رشيد فقد يخطئ أكثر مما يصيب، وتدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشداً من الأفراد، لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع[□]. وهذا ما أدى فشل أفكار الكلاسيكيين وتلاشيها وتبقى سياسة مالية متدخلة أصبحت الدولة فيها هي المسؤولة على سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل.

وهناك مرحلتين لسياسة المالية المتدخلة وهما:

السياسة المالية المتدخلة: تعرف بنظرية سقي المضخة وهذه السياسة تدعو لتوسيع دور الدولة، وذلك عن طريق توسيع نفقاتها لتنفيذ البرامج التي تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، والهدف منها إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يتمكن من النهوض والاعتماد على إمكانياتهم وهذه سياسة علاج مؤقتة وقصيرة الأجل.

¹ - هشام مصطفى الجمل، المرجع السابق، ص 57.

وبالتالي يمكن القول بأن السياسة المالية المحضرة تستخدم في الحالة الانكماشية فقط وهي تكون بغرض علاج خلل مؤقت وطارئ أي تدخل الدولة عند الاضطرابات والأزمات .

السياسة المالية المعوضة: يعد عدم كفاية السياسة المالية المحضرة مسار التغييرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي، بسبب استخدامها في الحالة الانكماشية فقط فقد جاءت السياسة المالية المعوضة لتغطي مرحلتي الانكماش والتضخم، حيث في حالة الانكماش تقوم بتوسيع في الإنفاق العام وبضغط بالضرائب أما في حالة التضخم تقوم بالضغط والإنفاق العام ورفع الضرائب، وتعتمد هذه السياسية على فكرة العجز الميزاني حسب تحليل الكثير .

من خلال دراستنا لهذا المبحث تم التعرف على مفهوم المالية العامة وعلاقتها بالفروع الأخرى، كما تم التطرق لمفهوم السياسة المالية وأهدافها وكذلك تطورها التاريخي.

وتم التوصل إلى أن هناك من يرى أن ليس هناك خط واضح يفصل بين السياسة المالية والمالية العامة، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي أما المالية العامة تهتم بالتوصيف والتنظير، بينما ينصب اهتمام السياسة المالية على تقرير العلاج الملائم واتخاذ القرار المناسب لكل مشكلة.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية لتحقيق المحافظة على استقرار مستوى الأسعار واستغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة في الاقتصادي المحلي، وكذلك دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى النمو الاقتصادي، عن طريق استخدام أدواتها المالية "الإيرادات، النفقات، الموازنة".

لذلك سيتم في هذا المبحث تناول أدوات السياسة المالية من خلال ثلاثة مطالب المطلب الأول بعنوان النفقات العامة، أما المطلب الثاني يتكلم عن الإيرادات العامة والموازنة العامة سيتم تناولها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: النفقات العامة

إزدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة مع تعاظم دور الدولة وتوسيع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها، بحكم أنها تعي بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة لهذا تختلف تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها وبإختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم وأركان النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها: " مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام".¹

وأيضاً عرفت بأنها: " عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعاً لحاجة عامة".²

وبالتالي يمكن القول أن النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أركان النفقات العامة كما يلي:

النفقة العامة مبلغ نقدي: هناك من يرى أن الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق الحكومي شكلاً غير نقدي كان مرتبطاً بمرحلة زمنية تم تجاوزها في الفكر

¹ - مصطفى الفار، إدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة لنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2008، ص50.

² - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، ب ط، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص381.

الاجتماعي والإنساني¹، ومع تطور النشاط الاقتصادي، وتطور دور الدولة أصبحت النفقة تقدم بشكل نقدي، أي أن الدولة عندما تقوم بالإنفاق سواء من أجل شراء سلع أو خدمات أو مشاريع².

ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة ويعد الإنفاق النقدي أفضل للأسباب التالية:

- ❖ تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم ومرتباتهم وأجورهم.
- ❖ تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.
- ❖ عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة المراقبة.

صدور النفقة عن شخص معنوي: والمقصود هو وجوب أن يكون ذلك المبلغ النقدي قد خرج من ذمة الدولة متمثلة بالشخص أو الهيئة العامة، ويقصد بالشخص العام الهيئات الحكومية، سواء كانت محلية أم مركزية مثل "الوزارات، الولاية، البلدية"، واعتمد الفكر المالي على معيارين لتفرقة بين النفقة العامة والخاصة وهما:

- ❖ **المعيار القانوني:** يستند هذا المعيار على الطبيعة القانونية بشخص القائم بالإنفاق فإن كان من أشخاص القانون العام، فإن النفقة تعد عامة أي كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة حتى إن كان الغرض منها تحقيق نفع عام، مثال إذا قام شخص ببناء مستشفى وتبرع بها أو أهداها للدولة فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام، إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص وبالتالي تعتبر نفقة خاصة.

- ❖ **المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي تصدر لأجلها النفقة العامة، وليس على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، وعلى هذا الأساس فليست

¹ - عاطف ووليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 100.

² - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 27.

كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية الطبيعية أو الاعتبارية بتفويض من الدولة أو إحدى سلطاتها نفقات عامة .

تهدف النفقة إلى إشباع حاجة عامة: تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة¹، وهذا يعني أن النفقة هي نتيجة لفكرة أن المصالح العمومية لم تنشأ لتحقيق المصالح الشخصية، وإنما لبلوغ غاية أسمى، ومن جهة أخرى أن المال المنفق قد تم تحصيله وتحمل عبئه جميع الأفراد، فلا بد أن ينتفع به الجميع، فكلما كان العبء عاماً يجب أن يكون النفع عاماً².

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة:

مع تطور دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظراً لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف أثارها، و أخذت كل دولة بالتقسيمات التي تلائم حاجاتها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن تقسيم النفقات العامة وفق المعايير التالية:

- ❖ حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية " النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية".

- ❖ حسب معيار التكرار والدورية "نفقات عادية ونفقات غير عادية".

- ❖ حسب معيار الغرض من النفقة "التقسيم الوظيفي".

تقسيم النفقات من ناحية استخدام القوة الشرائية:

- ❖ **نفقات حقيقية:** يقصد بها تلك النفقات التي تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، أي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، وتشمل الإنفاق على الدفاع، الطرق، التعليم...³.

¹ - منجد عبد اللطيف الخشالي، مدخل في اقتصاديات المالية العامة، دط، دار المناهج، الأردن، 2005، ص34.

² - سوزي عدلي، المرجع السابق، ص28.

³ - H L. Bhatia, **Public Finance**, 26th.ed. VIKAS Publishing House pvt.Ltd. New Delhi.2008,p232.

❖ **نفقات تحويلية:** يقصد بها تلك النفقات التي تؤثر مباشرة في الإنتاج القومي وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي، وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أقسام هي:

نفقات تحويلية اقتصادية: كالإعانات لتخفيض أسعار السلع الضرورية وإعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية، وهدفها تحقيق التوازن الاقتصادي.

نفقات تحويلية اجتماعية: كالتعويضات البطالة والتأمينات الاجتماعية.

نفقات تحويلية مالية: كأقساط فوائد الدين.

تقسيم النفقات من ناحية دوريتها:

❖ **نفقات عادية:** وهي تلك النفقات التي تتفق سنويًا بصورة منظمة، تمول من إيرادات الدولة العادية" الضرائب، مداخيل أملاك الدولة" هذه النفقات مثل مرتبات الموظفين.

❖ **نفقات غير عادية:** وهي تلك النفقات التي لا تتم بصفة دورية وإنما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر حدوث أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة كنفقات الحروب. □

تقسيم النفقات من ناحية أغراضها:

يعتمد هذا التقسيم على نوع الوظيفة التي تؤديها الدولة في المجتمع، ولا شك أن وظائف الدولة اليوم متعددة ومتنوعة بتنوع الخدمات التي تؤديها، فالوظائف الأساسية للدولة هي الوظيفة الإدارية والوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية.

وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تدرج تحت التقسيم الوظيفي وهي:

❖ **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي. □

¹ - عادل فليح العلي، مالية الدولة، د ط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 119.

❖ **النفقات الاجتماعية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية التي تستهدف إعادة توزيع الدخل بين الأفراد والتي تدفع لبعض فئات المجتمع ضمن مبدأ التكافل والضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية للأفراد، وأهم هذه النفقات التعليم والصحة والإسكان. □

❖ **النفقات الاقتصادية:** هي النفقات التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي كالنفقات الاستثمارية التي تهدف الدولة من إجرائها إلى زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والري...

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمر بالغ الأهمية، لأنها تسمح لنا بمعرفة استخدامات النفقات العامة وأثارها، ويجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون النفقة لتحقيق هذا الأثر.

❖ **أثر النفقات على الإنتاج الوطني:** الإنتاج الوطني هو مجموعة السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما، ولهذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال كمساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة إذا كان هذا الإنفاق يرفع من الإنتاج الوطني، وهذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية لأن دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد مثال نفقات الأمن والدفاع، يظهر هذا في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا العسكرية في الأغراض السلمية.

❖ **أثر النفقات على الاستهلاك:** تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، حيث يقصد بها ما تقوم به

¹ - زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص35.

² _ Sanjay Pradhan ; **Evaluation public spending : A formé work for public Expenditure Reviews ;** world Bank Discussion papers The world Bank ; Washington ;D.C.U.S.A ;1996 ,p34.

الدولة من شراء سلع أو من صيانة مباني حكومية أو شراء الأجهزة والآلات الأولية اللازمة للإنتاج العمومي وكذلك نفقات التي تقوم بتوزيعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور فتخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.[□]

❖ **أثر النفقات على التنمية:** يساعد الانفاق العام الاقتصادي المتقدمة عن الحفاظ على كمية كافية في الانفاق الاستثماري والاستهلاكي وبالتالي الحفاظ على معدل ثابت للتوظيف الكامل والتنمية الاقتصادية، كما يلعب دورا هاما في تسريع معدل التنمية الاقتصادية لدول النامية من خلال القيام بمختلف النفقات الاجتماعية والاقتصادية من أجل المساهمة في تطوير الأنشطة و توسيع الأسواق ورفع معدل الاستثمار.[□]

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية، وتحقيق أهدافها وتسعى إلى زيادة حصيلتها وتنويع مصادرها، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة:

هناك عدة تعاريف للإيرادات العامة حيث عرفت بأنها عبارة عن جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية، التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة. كما تم تعريفها على أنها: "موارد اقتصادية تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة، بهدف إشباع الحاجات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام".[□]

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة " النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة لدولة"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، صص 124 ، 125.

² - Veen keshav pailwar; **Economic Environment of Business**; PHI learning private limited; New Delhi, 2012, p183.

³ - سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص87.

وبالتالي يمكن القول أن الإيرادات العامة هي مجموعة الأموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة.

تقسيمات الإيرادات العامة:

إن الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصلت عليها الدولة سواء بصفتها السيادية، أي السلطة التي تتمتع بها الدولة سواء كانت جبرية كالضرائب والرسوم والغرامات...إلخ، أو غير سيادية تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني مثل الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات التي تملكها الدولة والقروض والهبات...إلخ.

الفرع الثاني: مصادر الإيرادات العامة:

من المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.

1/ إيرادات الدومين:

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة، أي كانت طبيعتها عقارية أو منقولة و أي كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة¹.

والدومين ينقسم بدوره إلى:

الدومين العام: ويقصد ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة لاستعمال والنفعة العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو استئجارها أو تملكها، وتخضع للقانون المدني مثل الطرق العامة والجسور والحدائق العامة والمواني، أي تلك الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل.

الدومين الخاص: ويقصد به ما تملكه الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص، ويتحصل الأفراد على خدمات هذه الأملاك بمقابل يدفعونه للدولة، وتستطيع الدولة بيعها أو إيجارها أو رهنها، ولهذا تعتبر مصدراً مالياً مهماً للدولة، وللدومين الخاص عدة أنواع وهي:

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، د ط، الفتح لطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 95.

❖ **الدومين العقاري:** يتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية والغابات "دومين زراعي"، والمناجم والمحاجر "دومين استخراجي" والأبنية التي تنشأها الدولة مساهمة منها في حل أزمة السكن، ومن ثم تعد الأموال المتحققة عن إيجار هذه المساكن للمواطنين من موارد ذلك الدومين¹.

❖ **الدومين المالي:** هو من أحدث أنواع الدومين الخاص ظهوراً، ويقصد به ما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات التي تحصل منها على أرباح وفوائد.

❖ **الدومين الصناعي والتجاري:** يقصد به مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها مثل الأفراد، وتهدف لتحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ مالية مثال ذلك قيام الكثير من الحكومات بإدارة مرفق الكهرباء والمياه، نتيجة لتدخل دولة في الاقتصاد إما لخطورة نشاط أو لتطلبه رأسمال كبير وإنتاجه القليل ويسمي المدخول الناتج عنه بالثمن العام، يتحدد الثمن العام حسب الوضعية الاقتصادية فإذا كانت حالة منافسة يتحدد بالطلب والعرض، وإذا كان النشاط حكر على الدولة نكون أما احتكار مالي وهذا لسببين إما سبب اجتماعي أي سلع وخدمات ضرورية للأفراد إذا ترك المجال للخواص قد يرفعون سعر السلعة، أما السبب الاقتصادي فالهدف منه مالي حيث إذا كانت السلع غير ضرورية مع ذلك الطالب عليها كثير مثل التبغ تعمل الدولة احتكارها من أجل التقليل من النشاط والربح في نفس الوقت.

2/ الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات في الدولة، وهي لا تحقق الأهداف المالية فقط بل تشمل أهداف أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية نابعة من فلسفة الدولة.

¹ - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص70.

مفهوم الضريبة: عرفت على أنها فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بدون مقابل تمكيناً لدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع[□].
وتعرف كذلك على أنها فريضة إلزامية تحصل من الأشخاص بحسب مقدرتهم على الدفع، وليست بقدر استفادته من الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد الشعب، وبذلك يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين ما يدفعه الشخص من ضرائب ومقدار ما يحصل عليه من الخدمات العامة.

ومن خلال التعاريف نستنتج الخصائص التالية لضريبة وهي:

- ❖ **مبلغ نقدي:** تدفع الضريبة على شكل نقدي وليس عيني.
- ❖ **تدفع الضريبة بصفة نهائية وبدون مقابل:** أي لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف، ولا يتوقع الحصول على منفعة مباشرة خاصة.
- ❖ **الضريبة إجبارية:** يأتي عنصر الإلجار من أن الدولة هي التي تحدد كل ما يتعلق بالضريبة من حيث وعائها ونسبتها ووقت دفعها.
- ❖ **لضريبة هدف:** قد تفرض لتحقيق أهداف مالية لتغطية نفقات وتفرض لأهداف اقتصادية مثل تحقيق التنمية الاقتصادية.

القواعد الأساسية للضريبة:

حتى يكون النظام الضريبي نظاماً عادلاً وسليماً لابد أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية ولقد وضع "أدم سميث" في مؤلفه "ثروة الأمم" أهم القواعد التي ينبغي أن يكون عليه نظام الضرائب المثالي، والتي لم تفقد أهميتها ومكانتها في الفكر المعاصر[□]، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

- ❖ **قاعدة العدالة:** المقصود بها أنه لا يتم فرض الضريبة بشكل عشوائي، ولكن من خلال مجموعة ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين جميع المكلفين.

¹ - حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، مرجع سابق، ص 11.
² - محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص90.

❖ **قاعدة اليقين:** ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة دون غموض، وذلك من خلال وجود قواعد يحددها النظام الضريبي، ويوضح الوعاء الضريبي وتكلفة الضريبة والواقعة المنشئة لها وكيفية تحصيلها.

❖ **قاعدة الملائمة:** يقصد بها اختيار قواعد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق مع ظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة لها من ناحية أخرى.

❖ **قاعدة الاقتصاد:** يقصد بها أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل من مقدار الحصيلة نفسها وتؤكد هذه القاعدة عدم الإسراف والتبذير.

أنواع الضرائب: للضرائب نوعين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي تفرض على الدخل أو الأموال بشكل مباشر وهناك نوعين من الضرائب المباشرة، النوع الأول الضرائب المباشرة على الدخل، ويقصد بالدخل من ناحية المصدر هو الذي دخل الذي يتسم بالدورية والانتظام والديمومة، ويقصد به من ناحية الزيادة في القيمة، أي يعد دخلاً كل ما يحصل عليه المكلف في فترة من الفترات كالأرباح الناجمة عن بيع عقار أو منقول، بغض النظر عما إذا كانت زيادة قد تحققت عن طريق البيع أو لم تتحقق، وهذا المشرع يحدد الضريبة على الدخل الذي تتولد على الشخص الطبيعي أو المعنوي، والنوع الثاني من الضرائب المباشرة على رأس المال، تتمثل هذه الضريبة في تلك التي تتخذ الرأسمال وعاء لها، ويقصد به ما يحوزه المكلف في لحظة زمنية معينة سواء كانت مبالغ مادية أو حقوق معنوية كأسهم أو سندات على شكل نقود.

الضرائب غير المباشرة:

وهي التي تفرض على استعمالات الدخل والثروة بمناسبة إنفاقه بمعنى آخر هو الضرائب التي تفرض على المكلف عند قيامه باستهلاك السلع والخدمات[□]، وتتعدد الصور التي تتخذها الضرائب على الإنفاق من أشهرها الضرائب الجمركية،

¹ - عادل فليح العلي، المرجع السابق، ص 255.

ووعاءها الضريبي هو إستيراد السلع المنتجة خارجياً، الضرائب على الإنتاج ووعائها الضريبي هو السلع المنتجة محلياً، الضرائب على المبيعات تفرض عن نقطة إستيراد أو بيع السلع الخاضعة للضريبة.

الآثار الاقتصادية للضرائب: تنقسم الآثار الاقتصادية للضريبة إلى نوعين أساسيين آثار مباشرة و آثار غير مباشرة.

❖ **الآثار المباشرة:** تنشأ الآثار الاقتصادية المباشرة بعد استقرار عبء الضريبة على مكلف معين فالضريبة آثار مباشرة على:

الاستهلاك:

تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد حسب معدل الضريبة، وبالتالي يؤثر ذلك على حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات خاصة ذوي الدخل المحدودة والمتوسطة، وكذلك تؤثر بشكل أكبر إذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك ينخفض.

الإنتاج:

إذا أثرت الضريبة على الاستهلاك بالسلب فهذا بدوره يؤثر على الإنتاج بالنقصان وكذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب على طلب وعرض رؤوس الأموال الإنتاجية حيث فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي. □

توزيع الدخل:

تؤثر الضريبة على توزيع الدخل إذا نتج عنها إعادة لتوزيع الثروة والدخل بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة لضرائب الغير مباشرة بإعتبارها أشد عبئاً على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة على طبقات الغنية ومستوي الادخار، وكذلك فإن الطريقة التي تستخدمها الدولة حصيلة لضرائب تؤثر على نمط التوزيع، فإن إنفاقها في شكل نفقات تحويلية، بمعنى دخول من طبقات اجتماعية معينة إلى أخرى دون الزيادة في

¹ - محمد عباس محرزى، المرجع السابق، ص320.

الدخل بحيث يستفيد منها الفئات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.

❖ الآثار الاقتصادية غير المباشرة: تمثل الضريبة عبء على المكلف بها يدفعه إلى محاولة التخلص منها، إما بنقل عبئها إلى شخص آخر أو التخلص منها بصورة كلية أو جزئية عن طريق التهرب الضريبي، أي عدم دفع الضريبة أو عن طريق الغش الضريبي، أي التحايل وتجنب أداء الضريبة، ومن صور الامتناع عن تقديم التصريح الضريبي أو تعمد الكذب في مضمون هذه التصريحات وتقديم بيانات غير صحيحة عن قيمة الوعاء الضريبي، والفرق بين الغش والتهرب الضريبي هو أن الغش تحايل من أجل تحقيق العبء الضريبي، أما التهرب فيتوفر فيه العنصر المعنوي "سوء النية" دون العنصر المادي، فالغش يعتبر حالة من حالات التهرب الضريبي.

3/ الرسوم:

يعتبر من أوائل صور الإيرادات التي ظهرت في النشاط المالي للدولة، وتعرف على أنها مبلغ من النقود يدفعه الفرد لدولة أو إحدى هيئاتها لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له، وبناءً على طلبه.¹

من هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص التالية للرسم:

الصفة النقدية: يكون الرسم عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الشخص مقابل الحصول على الخدمة، ويكون الرسم بنسبة مئوية معينة أو مبلغ مقطوع أو ثابت.

الصفة الإجبارية: يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبراً للهيئة التي تؤدي له الخدمة.

المقابل في الرسم: أي الرسم يدفعه الفرد مقابل خدمة خاصة يحصل عليها من الدولة أو أحد أشخاص القانون العام.

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي، المرجع السابق، ص 81.

طابع المنفعة: الذي يطلب الخدمة يسعى وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة، تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.

أنواع الرسوم:

الرسوم الإدارية: وهي الرسوم التي تدفع مقابل الانتفاع بالخدمات العامة كرسوم التي تدفع لمرفق الصحة أو التعليم.

الرسوم القضائية: وهي الرسوم التي تدفع من المستفيدين من مرفق القضاء مثل رسوم الدعاوي القضائية أو توثيق العقود و الوكالات من كاتب العدل.

الرسوم الإمتيازية: وهي الرسوم التي يدفعها من يقرر الانتفاع بشكل خاص بخدمات معينة، ويمتازون بها عن غيرهم من الأفراد كرسوم ترخيص حمل سلاح أو حيازته.

فرض الرسم: لا يتم فرض الرسم بالصفة المنفردة للسلطة التنفيذية بل يستلزم موافقة السلطة التشريعية على ذلك، وان كان فرضها لا يستلزم إصدار قانون بل يكفي أن يتم بناء على قانون، وبقصد من ذلك أن يصدر قانون يخول للوزير أو الإدارة فرض الرسوم المناسبة للخدمة التي تقدمها المرافق العامة، لذا فالسلطة التنفيذية لها سلطة أكبر على إجراء هذا التقدير. □

طرق تحصيل الرسم: من أهم الطرق التي تتبعها الدولة في تحصيل الرسوم هي الطريقة المباشرة لتحصيل يدفع مبلغ الرسم مقابل الخدمة المترتبة عليها إلي الخزينة العامة مباشرة، ويأخذ إيصالاً بذلك بواسطة هذا الإيصال يحصل على الخدمة المطلوبة مثل رسم التعليم الجامعي غير مجاني، والطريقة الثانية لتحصيل الرسم هي الطريقة الغير مباشرة وهي بواسطة الطوابع "الدمغة" إذا كان الهدف منها الحصول على وثائق معينة.

¹ _ نبيل قطاف، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة 2000-2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص32.

أوجه التمييز بين الرسم وبعض مصادر الإيرادات الأخرى: أوجه الشبه بين الرسم والتمن العام:

يتشابه الرسم والتمن العام أن كلاهما يدفع نقدا مقابل خدمة بينما يختلفان من حيث طبيعة المقابل، حيث يدفع الرسم مقابل خدمة إدارية بينما التمن العام يدفع مقابل خدمة تجارية أو صناعية، ويختلفان كذلك من حيث عنصر الإيجار حيث يدفع الرسم جبراً معنوي أما التمن العام فيدفع اختياريًا، ويختلفان من حيث الفرض حيث يفرض الرسم بقانون أما التمن العام فيفرض بقرار إداري، ويختلفان كذلك من حيث تحديد القيمة حيث يفرض الرسم بمعرفة الدولة "الطريقة التحكيمية"، أما التمن العام يحدده السوق "الطلب والعرض"، أما في حال الدولة هي المحتكر فإنها تحدد سعراً مرتفعاً عن التكلفة ولكن في حالة دعم سلعة معينة فيحصل العكس[□].

أوجه الشبه والاختلاف بين الرسم والضريبة:

يتشابه كل من الرسم والضريبة في عنصر الإيجار، إلا أن الاختلاف الرئيسي بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الشخص، أو يحصل عليها من خلالها على منفعة خاصة يشبع حاجاته مباشرة، بالإضافة إلى المنفعة العامة التي تعود على المجتمع ككل بصورة غير مباشرة، أما الضريبة كمصدر هام للإيرادات العامة فهي تفرض بدون مقابل، حيث تعتبر مساهمة من الشخص في تغطية جزء من النفقات العامة وتحديد قيمة الرسم على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد، بينما تحديد مقدار الضريبة يتم على أساس المقدرة التكلفة أو المالية للمكلف بالضريبة[□].

4/ القروض العامة:

يعد القرض العام مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة عندما تعجز مواردها الأخرى على تغطية نفقاتها.

¹ - أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، ط1، الأفق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص82.
² - محمد عباس محرز، المرجع السابق، ص171.

تعريف القروض العامة: هو إستدانة أحد أشخاص القانون العام " الدولة، الولاية، البلدية.." أموالاً من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها¹.

أنواع القروض: يمكن تقسيم القروض تبعاً للزاوية التي تنظر إليها إلى عدة أنواع كمايلي:

- ❖ من حيث إرادة المقرض إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية.
- ❖ من حيث مصدر القرض إلى قروض خارجية وقروض داخلية.
- ❖ ومن حيث أجل القرض إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل².

وسندرس هذه الأنواع فيما يأتي على التوالي:

القروض الإختيارية والقروض الإجبارية:

الأصل في القرض أن يكون اختيارياً، فتقوم الدولة بتحديد شروط القرض وتفصيله ثم تترك للأفراد والهيئات حرية الإكتتاب فيه، ولكي تتمكن الدولة من القرض يجب أن تراعي الظروف السائدة في الأسواق المالية، لكن قد تضطر الدولة إلى عقد القروض الإجبارية، ومن ثم تستخدم سلطتها السيادية لإجبار الأفراد على الإكتتاب في القروض العامة، وتلجأ إلى القروض الإجبارية في حالات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي حيث يشعر الأفراد بعدم الطمأنينة تجاه الدولة، وقدرتها على الوفاء بالقرض أو بالفوائد المستحقة³.

القروض الداخلية والقروض الخارجية:

القرض الداخلي هو القرض الذي يكتتب داخل الدولة، ويكون بالعملة الوطنية تتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة، فهي التي تضع الشروط وتحدد مدة القرض وكيفية السداد، وكذلك فهي تطرح قروضها بعد دراستها للوضع الاقتصادي السائد ومعرفة العوامل المهيأة لإنجاح القروض⁴، أما القرض الذي يكتتب به خارج الدولة أي الذي يتم إصداره وتغطيته في الأسواق الخارجية، ويكون بالعملة

¹ - محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، د ط، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص77.

² - عادل فليح العلي، المرجع السابق، ص 274.

³ - محمد طاقة، هدى العزاوي، المرجع السابق، ص 153.

⁴ - Ambar Ghosh , chandana Gbosh ; Economics of The Public Secord ; PHI learning pvt , ltd ; New Delhil ; 208,p 269.

الأجنبية للدولة المقرضة وتلجأ الدولة للقرض الخارجي عادة عند عدم كفاية المدخرات القومية عن تغطية النفقات العامة.¹

القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:

القروض المؤبدة هي تلك القروض التي تحدد فيها الدولة ميعاد للوفاء بها مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء به، أما القروض المؤقتة فهي التي تلتزم الدولة بالوفاء لها في ميعادها حتى ولم يكن هذا الميعاد ملائماً لظروفها الاقتصادية والمالية.²

5/الإصدار النقدي:

يقصد به خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة إذا عجزت إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض عن تغطية هذا النفقات، وتستند الدولة في هذا الصدد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي تسير بمقتضاها، مع تعيين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود، وتستطيع الدولة أن تقوم بإصدار النقود الإضافية إذا كانت هي تتولى عملية الإصدار أو إذا كان بنك الإصدار البنك المركزي فيها، أو إذا كان نظام إصدار النقود يسمح بتغطية أي إصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الدولة.³

المطلب الثالث : الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة و سياستها و برامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، لهذا فان هذه العملية تمثل عنصرا مهما في عملية التخطيط التنموي، واستمرار التنمية الاقتصادية، كما إن إعداد الموازنة يؤثر في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات لأنه يتولى تخطيطها وتوزيعها وبالتالي أصبح لإعداد الموازنة أهمية

1 - أحمد الجبير، المرجع السابق، ص 152.

2 - محمد عباس محرز، المرجع السابق، ص 356.

3 - عادل فليح العلي، المرجع السابق، ص 158.

خاصة حيث تمثل الخطة المالية الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة

تعرف الميزانية العامة على أنها خطة سنوية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها وتحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية¹.

وعرفت كذلك على أنها خطة مالية لدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الخطط التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية².

وبالتالي يمكن القول أن الميزانية العامة هي بيان تفصيلي، يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها، معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية، تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية للدولة.

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان مفهوم الموازنة العامة يشتمل الخصائص التالية

- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة حيث تقدر الميزانية مسبقا الإيرادات المحتمل تحصيلها، والنفقات الممكن دفعها مع مراعاة مبدأ الحيطة، ضمانا لدقة التقديرات وتجنب الإدلاء بإيرادات لا يمكن تحصيلها، أو القيام بنفقات أكثر من المتوقع.

- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية فوجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة لا يكفي وحده لتكون امام موازنة عامة للدولة بل لابد أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو بإجازة من السلطة التشريعية على هذا التقدير، أي أن

¹ - سعيد علي عبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط.1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2011 ص 186.
² - يحي عبد الغني ابو الفتوح ، الجوانب الاقتصادية و المالية في الميزانية العامة لدولة ، د ط، معهد الادارة العامة ، الرياض ، 2014 ص 06.

موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة، شرط أساس لتنفيذ الموازن حيث بدون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعاً مقترحاً غير قابل للتنفيذ.¹

- الميزانية العامة خطة مالية لسنة قادمة، فهي محددة المدة حيث لا يمكن تقدير نفقات والإيرادات لفترة غير محددة لذلك، فهي تعبر عن برنامج عمل لمستقبل يتضمن تقدير لما تنوي الحكومة إنفاقه، وما تتوقع تحصيله من إيرادات خلال سنة قادمة.

- الميزانية العامة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرق بين الميزانية العامة وغيرها من الميزانيات:

الميزانية العامة للدولة و ميزانية المشروعات الخاصة

ميزانية المشروعات الخاصة هي عبارة عن ميزانية سنوية لمشروع معين وهي حساب لموجودات ومطلوبات المشروع لفترة زمنية ماضية، أما الموازنة العامة فإنها تهتم بمدة زمنية مستقبلية و لنفاذها يشترط موافقة السلطة التشريعية.

الموازنة العامة للدولة و الحساب الختامي للدولة

الحساب الختامي هو بيان يتضمن النفقات التي أنفقت والإيرادات العامة التي حصلت خلال فترة ماليه منتهية غالباً ما تكون نسبة، وبالتالي الاختلاف في الأساس هو أن الموازنة العامة تتضمن أرقام تقديرية، بينما الحساب الختامي أرقاماً حقيقية فعلية وبالتالي فان لكل موازنة عامة حساب ختامي يصدر عن الفترة نفسها التي نفذت فيها الموازنة العامة.

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة

تشمل الموازنة العامة للدولة عدة قواعد تحكم تحضيرها وتقديمها لاعتمادها وهي تعبر عن الطبيعة الإدارية والسياسية للموازنة، وهذه القواعد هي

مبدأ وحدة الميزانية: ويقصد بهذه القاعدة إدراج جميع النفقات والإيرادات في موازنة واحدة وهناك أهداف يرمي إليها هذا المبدأ، فالهدف المالي هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة من خلال مقارنة بين النفقات العامة التي يتم التعرف عليها عند

¹ خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، ط3، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان ، 2007، ص 272 .

عرض بنود الموازنة، وهذا لا يتم الا من خلال توحيد كل نفقات الدولة وإيراداتها في موازنة واحدة أما الهدف السياسي فالتوحيد يساهم في عملية الرقابة التشريعية، ومما يجب الإشارة إليه أن هناك موازنات عامة أخرى لا تعتبر خروجاً من قاعدة وحدة الموازنة[□]، وهي:

الميزانيات المستقلة: وهي ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الشخصية الاعتبارية المتقلة وهي تقوم بتمويل نفسها بنفسها، لا تلجأ للدولة إلا في حالات طارئة مثل العجز والخسارة لتدعيم مركزها المالي.

الميزانيات الملحقة: وهي الاعتمادات التكميلية والناجمة عن التعديلات الممكنة على الموازنات الإضافية.

الموازنات غير عادية: هي التي توضع خصيصاً لعمل طارئ تضطر الحكومة إنفاقاً بصفة استثنائية وهي لا تحول من الإيرادات العادية "القروض".

مبدأ سنوية الموازنة:

تعد تقديرات الميزانية العامة لدولة لفترة زمنية محددة تكون غالب سنة واحد وان تتم بصفة دورية، وأهم مبررات سنوية الموازنة وهو إعداد الميزانية ومناقشتها واعتمادها يتطلب وقتاً وجهداً لا يقل عن سنة، وبالمقابل يصعب إعداد تقديرات دقيقة إذا زادت المدة عن سنة، فترة سنة واحدة هي فترة طبيعية تغطي المواسم الفصلية الأربعة نستنتج من هذا المبدأ:

الميزانية الاثنان عشرية "الشهرية": وهي موازنة توضع لشهر أو أكثر حيث تستمر بموجبها الحكومة بالإنفاق في حدود 1/□□ من الاعتمادات المفتوحة لها خلال السنة السابقة، مع الاستمرار بجباية الإيرادات العامة خلال المدة نفسها، ويؤخذ بها عادة عندما يتأخر إقرار الموازنة إلى بعد دخول السنة المالية الجديدة[□].

¹ - عيسى خليفي ، هيكل الموازنة العامة للدولة ، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، 2011 ، ص30.
² - خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، المرجع السابق، ص 284

اعتمادات الدفع: حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم اخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من الاعتمادات.

الاعتماد الإضافي "التكميلي": في بعض الأحيان قد يحدث خطأ في تقدير أرقام بنود الميزانية أو عدم إقرار نقطة معينة، تقوم المحكمة بتقديم إلى السلطة التشريعية بطلب فتح اعتماد جديد إضافية تصرف خلال السنة المالية.

مبدأ الشمول / العمومية: يقصد بهذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة لدولة شاملة لجميع النفقات والإيرادات، بحيث تظهر الإيرادات إجمالاً بدون أي خصم، وهذا المبدأ يسهل مهمة السلطة التشريعية في معرفة حجم كل نفقة وكل إيراد عام ويضمن حسب إدارة الأموال العامة محاربة الإسراف. يرتبط هذا المبدأ بقاعدتين هما:

- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات العامة ويقصد بها عدم تخصيص إيراد معين لتغطية وجه من وجه الإنفاق
- قاعدة تخصيص الاعتمادات ويقصد بها تخصيص مبالغ محررة لكل وجه من أوجه الإنفاق.

مبدأ التوازن الموازنة: يقصد بهذه القاعدة بأن يكون قيمة الإيرادات العامة العادية مساوية لقيمة الإنفاق العادي للحكومة، أي تساوي الإيرادات العامة ' من ضرائب ورسوم وإيرادات أملاك الدولة ' مع النفقات العامة دون وجود عجز أو فائض، [□] ولقد كان الفكر المالي متمسكا بهذه القاعدة، وبعد ما جاء الفكر المالي الحديث أصبح يحوز إحداث عجز منظم في الموازنة وصولاً إلى تحقيق التوازن العام.

¹ - عمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، " مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية"، جامعة المسيلة، مجلد:12، ع:02، 2019، ص453.

الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة للدولة

يقصد بدورة الموازنة العامة مجموعة المراحل التي تتداول خلالها الموازنة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بدءاً من مرحلة التحضير والإعداد، مروراً بمرحلة التنفيذ وصولاً إلى مرحلة المراقبة والمراجعة.

فالموازنة العامة تمثل عملية مستمرة فيها الماضي والحاضر والمستقبل تتكرر من عام لآخر ولها مجموعة من المراحل توضح أهمية الترابط الزمني [□].

1-مرحلة الإعداد والتحضير :

هي مرحلة من اختصاص السلطة التنفيذية التي تهتم بإعداد تقديرات الموازنة وذلك من خلال وضع بيان بالنفقات والموارد العامة في فترة مقبلة، لأنها مسؤولة عن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، تبدأ هذه المرحلة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث تتولى كل مصلحة أو مؤسسة عامة إعداد تقديرات لما يلزمها من نفقات وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات خلال السنة المالية، يتطلب إعداد تقديرات الموازنة مراعاة القواعد والمبادئ التي تقتضيها سلامة الإدارة المالية [□].

و تتضمن هذه المرحلة إجراءات لتحضير الموازنة

تقدير النفقات: يطلق على مبالغ النفقات المقترحة باسم الاعتمادات ويتم تحديدها وفق صورتين:

1- نفقات عامة ثابتة مثل الرواتب واحتياط الدين العام.

2- نفقات عامة متغيرة وهي التي تتغير كل عام مثل نفقات بناء المنشآت.

تقدير الإيرادات: هناك عدة طرق تتبع لتقدير الإيرادات العامة للسنة المالية القادمة مثل:

1. طريقة حساب السنة قبل الأخيرة: يتم تقدير الإيرادات بالاعتماد على

إيرادات السنة المالية المنتهية، أي السنة قبل الأخيرة مع عدم إدخال أي

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان. المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص

615

² - خليفي عيسى، المرجع السابق، ص 36

تعديل إلا بسبب خاص يتوقع حدوثه كضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.

2.2_ طريقة الزيادة السنوية : يتم تقدير الإيرادات على أساس متوسط الإيرادات في السنوات السابقة يضاف الى ذلك زيادة مئوية تمثل الزيادة المضطرة في الدخل القومي

3. طريقة التقدير المباشر: يتم تقدير من قبل المسؤولين القائمين بالتقدير ويترك لهم الحرية في الاسترشاد بإيرادات السنوات السابقة وكذلك دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتوقعات الظروف خلال السنة المقبلة.

2- مرحلة الاعتماد:

تقدم الموازنة إلى السلطة التشريعية لإقرارها ولا تكون نافذة المفعول إلا بعد موافقة هذه السلطة، وعند تقديم الموازنة إلى السلطة التشريعية تحال إلى اللجنة المالية لمناقشتها بالتفصيل، ومن حقها طلب البيانات واستدعاء المسؤولين لمناقشتهم بعد ذلك تقدم هذه اللجنة توصيتها إلى السلطة التشريعية، ويتم مناقشة الموازنة على 3 مراحل :

- تناقش سياسة الحكومة المالية والاقتصادية المنتوجات من الموازنة العامة.
 - تناقش الموازنة مناقشة تفصيلية لكل باب ويتم الاقتراع عليها.
 - يتم الاقتراع على الموازنة بشكلها الإجمالي وبصيغتها النهائية.
- ويحق للسلطة التشريعية إبداء الملاحظات و طلب التعديلات¹.

3- مرحلة التنفيذ:

بعد انتهاء السلطة التشريعية من اعتماد الموازنة العام يتم إقرارها ونشرها، وتتولى السلطة التنفيذية بكافة أجهزتها الإدارية مسؤولية تنفيذها، حيث تقوم بتحصيل الإيرادات المقدره وإنفاق الاعتمادات المقررة، تتولى مختلف الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية تنفيذ البرامج المقررة، وتقديم الخدمات التي في نطاق أعمالها مع

¹ - سعيد علي العيدي، المرجع السابق ، ص، ص 212 ، 213

مراعاة تحقيق الكفاءة الفنية في التنفيذ، وانخفاض تكاليفه وعدم تعدي حدود الاعتمادات المخصصة لها¹.

4- مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية: تشمل هذه الرقابة ثلاثة أنواع هي :

رقابة إدارية : يقوم بها الرؤساء من العاملين في الحكومة على مرؤوسيهـم، وتقوم بها وزارة المالية باقي المصالح الحكومية بواسطة القسم المالي في كل وزارة.

رقابة البرلمان : يقوم بها أعضاء البرلمان خاصة أعضاء لجنة الشؤون المالية التي تخول الحق لأي عضو في طلب أية بيانات من الوزارة عن دقة تنفيذ الميزانية صرفاً وجباية، ويعد من رقابة البرلمان مناقشة اللجنة للحساب الختامي في الميزانية بعد انتهائها.

رقابة عن طريق هيئة مستقلة :

تقوم بها هيئة مستقلة وتكون لها فروع في أنحاء البلاد، وتقوم بالتفتيش عن أوراق الصرف والاعتماد والموارد التي تجنيها الحكومة، وتقدم تقريراً لرئاسة الجمهورية عن المخالفات التي ارتكبت وتقدم تقريراً إلى البرلمان وإلى رئاسة الوزراء².

من خلال دراستنا لهذا المبحث يمكن القول بان للسياسة المالية أدوات تتمثل في "النفقات والإيرادات والموازنة العامة تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية، والإقلال بين التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات.

¹ - المرجع نفسه، ص 642

² - عدلي البابلي، المالية العامة و التنظيم الضريبية "تقدير و تحليل الموازنة العامة في الشريعة و القانون. د ط، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009 ص 168

المبحث الثالث : آلية عمل السياسة المالية و العوامل المؤثرة فيها في الدول المتقدمة والنامية

إن المتتبع لتطور السياسة المالية من ظهور بواردها إلى ما وصلت إليه الآن يعلم بأنها انعكاس لنظام سياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يصير في المجتمع. فالسياسة المالية هي النشاط المالي لدولة ويرتبط أساس بدورها وتستخدمها الدولة للتأثير على المسار الاقتصادي ومن اجل تحقيق الاستقرار عن طريق تحديد الآلية الأنسب للسياسة المالية، وتوفير العوامل المناسبة لها، وهذا ما سنلاحظه من خلال هذا المبحث الذي قسم لثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان آلية عمل السياسة المالية، والمطلب الثاني تحت عنوان العوامل المؤثرة في السياسة المالية، وبالنسبة للمطلب الثالث فيتناول السياسية المالية في الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية

تستطيع الدولة التأثير في المسار الاقتصادي عن طريق تكيف سياستها المالية لتصحيح المسار العام للاقتصاد، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، حيث يمكن لها معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية.

الفرع الأول: السياسة المالية في حالة الكساد

يقصد بحالة الكساد في الاقتصاد بانخفاض الأسعار وارتفاع قيمة النقود وانخفاض الأرباح وتتمثل هذه الحالة فيما يلي:

❖ انخفاض الحاجة للاستثمار بسبب وجود طاقات إنتاجية غير متنقلة، وبسبب وجود سلع منتجة غير مباعه، وهو الأمر الذي لا يحفز على التوجه نحو إقامة مشروعات استثمارية¹.

❖ ضعف درجة استخدام الموارد الاقتصادية بحيث يكون الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل للموارد.

¹ - فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2007.ص322

❖ في إطار غياب الاستخدام الكامل وضعف درجة استخدام الموارد تنتشر البطالة بالذات في صفوف العاملين.

❖ زيادة الخزينة السلبية المرتبط بانخفاض الأسعار والأرباح والدخول، ومن ثم الطلب على السلع، وانخفاض مبيعاتها وبالتالي زيادة المخزون منها.

❖ انخفاض درجة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بسبب انخفاض الطلب المرتبط بانخفاض الدخل والأرباح والأسعار والأجور وانتشار البطالة وما إلى ذلك.

وبالتالي يمكن القول بان حالة الكساد هي انخفاض في النشاط الاقتصادي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي وتدني الأسعار، وتخفض السيولة النقدية وتخفض قيمة الاستثمارات وأرباح الشركات وتزداد فيها البطالة، وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى السياسة التوسعية¹.

وتكون هذه السياسة عن طريق زيادة في الإنفاق أو تخفيض الضرائب إما كل على حدى أو مزج الاثنين معاً، بنسب مختلفة حسب حجم المشكلة المعالجة.

غالباً نسبة لتوسيع النفقات العامة تشمل في زيادة مداخيل الأفراد التي تؤدي إلى زيادة مداخيل الأفراد، والتي تؤدي إلى زيادة الطلب أي زيادة في الفجوة الشرائية لدى الأفراد، وبالتالي زيادة في الإنتاج ومنه الاحتياج اليد العاملة، وبالتالي يؤدي هذا لحل مشكل البطالة والكساد.

وبالنسبة لتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين، مما يؤدي لزيادة في الدخل الأفراد باعتبار الضريبة تقتطع من دخول المواطنين ومنه تكون زيادة في الدخل تتجم عنها زيادة في الاستهلاك وزيادة في الاستثمار وهذا ما يؤدي لزيادة في الإنتاج.

¹ - الاسقر احمد، الاقتصاد الكلي ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ،ص 189

ولما تم ذكره في السابق قد تستخدم الدولة الاثنتين معا أي زيادة في مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك حسب درجة المشكلة المعالجة، وبما يخدم الاقتصاد لأجل الخروج من حالة الكساد و دفع عجلة التنمية.

الفرع الثاني: السياسة المالية في حالة التضخم

ويقصد به الارتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الأسعار، وهذا يعني أن يكون الارتفاع في الأسعار واضحا، و يكون في خلال فترات زمنية ممتدة، أي أن الارتفاع الطفيف الغير ملموس والارتفاع وخلال فترات قصيرة ومتباعدة لا يعتبر تضخما

والتضخم يمكن أن يتضمن أنواع عديدة منها :

1- التضخم الزاحف : وهي الحالة التي يرتفع فيها المستوى العام للأسعار

بمعدلات منخفضة، خلال فترة زمنية طويلة نسبيا

2- التضخم الجامح: وهذا النوع يحدث في فترات تكون فيها الزيادات في المستوى العام للأسعار بمعدلات متسارعة، وفي مثل هذه الحالات تكاد تفقد النقود قوتها الشرائية كلية.

3- التضخم المكبوت "غير الظاهر": أي التضخم المخفي وهو يتحقق بشكل

ارتفاعات غير مرئية في الأسعار، وبحيث لا تظهر الارتفاعات في الأسعار هذه في السوق، وهذا النوع من التضخم يمكن أن يحصل في ظل السياسات والإجراءات التي تمنع ظهوره وتحققه العلني بشكل تعاملات سرية من خلال ما يطلق عليه بالسوق السوداء التي تعمل في الخفاء ولا تظهر تعاملاتها في العلن.

4- التضخم الظاهر "الصريح": والذي يتحقق بشكل زيادة فعلية في الأسعار، أي

أن الزيادة في الأسعار هذه تكون ظاهرة أي متحققة فعلا في السوق.

وبالتالي يمكن القول بأن التضخم هو ارتفاع مفرط في المستوى العام للأسعار

وارتفاع الأجور والأرباح وارتفاع التكاليف، وهنا ليس من الضروري أن تتحرك

هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد... بمعنى أنه من الممكن أن

يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاعا في الدخل... كما من الممكن أن

يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح.

إذا أرادت التخلص من معدلات التضخم المرتفعة في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

❖ تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص الطلب وكبح مستوى الأسعار.

❖ زيادة حجم الضرائب التي تجنيها الدولة، والتنوع فيها، فزيادة ضريبة الدخل عن طريق زيادة استقطاعات الضريبة يؤدي هذا إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين إجمالي الإنفاق القومي وإجمالي الإنتاج القومي "فجوة تضخمية".

❖ زيادة الضرائب الغير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المختلفة يؤدي إلى تقليل حجم الطلب عليها.

وهناك المزج بين الحالتين أي تخفيض في مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

مما تم تقديمه يمكن التوصل إلى أن كل من الكساد والتضخم يعتبران انعكاسا ونتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة، فكلاهما يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها وهو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسات الاقتصادية يرتبط أدائها بالجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي، لذلك فإن الدولة تعالج مشاكلها الاقتصادية عن طريق سياستها المالية أي في حالة الكساد فإن الدولة تتبع سياسة مالية توسعية وفي حالة التضخم فإن الدولة تتبع سياسة مالية انكماشية.

¹ - محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، المرجع السابق، ص 218.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية للإيرادات ونفقات الموازنة العامة، لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع، ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لذا ينبغي مراعاة الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعلوم السياسية:

تأثير الظواهر المالية على الحياة السياسية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية حيث كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية، يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه، مثال ذلك سلطة البرلمان واختصاصه المالي، تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي إعتبر له بإمتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية، كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية¹.

تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

تؤثر العوامل السياسية من ناحية البنيات السياسية حيث نجد الطبقة الحاكمة تعتبر عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، حيث أن السلطة الحاكمة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة عن طريق السياسة الضريبية، أو عن طريق استخدام النفقات كوسيلة للتأثير اجتماعي واقتصادي، مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

¹ - حسين محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص157.

وكذلك تؤثر الوقائع السياسية على السياسة المالية حيث أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية، لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من ثغرات في قيمة ومحل النفقات العامة، من بين هذه الوقائع نجد الأحداث العسكرية حيث تؤثر في السياسة المالية من خلال تطور ظواهرها، فمثلا ميلاد الضريبة مرتبط بظهور الحملات العسكرية، وكذلك ما تتركه الحروب من أثار مالية مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير.

وكذلك نجد أن الإضطرابات الاجتماعية تؤثر على عرقلة المصالح الضريبية كالتحصيل الضريبي، كما نجد تداخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابع مالي مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من الضرائب.¹

وكذلك هناك تأثير بين الموازنة العامة والعوامل السياسية باعتبار الميزانية تصريح ممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية، بتحصيل الإيراد وصرف النفقات، كذلك هناك علاقة بين الموازنة والبرلمان حيث تظهر كعامل لدعم البرلمان أو اندثاره.

ومنه يمكن القول أن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما.

الفرع الثاني: الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية:

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها نجد العوامل الإدارية وذلك على النحو التالي:

تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

تؤثر العمليات المالية على المؤسسات الإدارية بإعتبار أن أي جهاز إداري يمارس اختصاصات مالية يستمد منها تدعيمًا لسلطاته حيث أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية، يتبع مدى استقلالها المالي، ففي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية، حتى وإن كانت لها إختصاصات قانونية واسعة، ومنه يمكن القول أن الإستقلال المالي هو مقياس حقيقي للامركزية.

¹ - حسين محمد القاضي، المرجع السابق، ص 158.

وتؤثر السياسات المالية على السياسة الإدارية بالنسبة للجماعات المحلية حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة بإعتبارات مالية، فعند توفر الموارد المالية تكون سياسة توسيعية وتكون هناك نفقات مختلفة وإستثمارات تسمح بتحسين تنمية المحلية، أما إذا كانت الموارد المالية غير متوفرة فإن على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية إنكماشية تكتفي بالمرافق الضرورية فقط.

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

تؤثر البنيات الإدارية على السياسة المالية من خلال النفقات الكبيرة، بسبب إحتوائها على مرافق كثيرة وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي.[□] وكذلك تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية، نتيجة لمظاهر السياسة الإدارية العديدة ومالها من إنعكاسات مالية كمؤسسات والمنشآت الإدارية والمصانع، حيث تعتبر هذه المصانع والمنشآت العامة مصدر للموارد المالية، من خلال ما يفرض عنها من ضرائب كما تساهم في زيادة نشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الموارد المالية.

وبالتالي يمكن القول بأن هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية فمن أجل تحقيق أهداف السياسة المالية فلا بد من وجود جهاز إداري كفاء.

المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية:

إن السياسة المالية مثلها مثل بقية السياسات هي انعكاس للنظم الاقتصادية السائدة ومستوي التنمية في تلك البلدان، وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية فيها تبعاً لطبيعة الاقتصاديات هذه الدول، لذلك تختلف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن الدول النامية.

¹ - عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص173.

الفرع الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية ومقومات نموها الاقتصادي، وبالتالي تكون أهم وظيفة للسياسة المالية، هي البحث عن وسائل لعلاج الاختلالات ضمن الدورة الاقتصادية¹، حيث كان الهدف من استخدام السياسة المالية في المراحل الأولى من تطور الدول هو مكافحة الكساد ومنع حدوثه، وتقليل من حدة البطالة وذلك بتنشيط الطلب مع العلم أن الدول المتقدمة تملك أوعية كبيرة من الموارد الغير مستغلة بشكل تام، منها معدات الرأسمالية غير مستغلة ومهارات ادارية، ويمكن السياسة المالية التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الدورية في التقلبات الاقتصادية التي إعادة استغلال الموارد والوسائل المعطلة لزيادة الإنتاج.

ومنه يمكن القول بأن السياسة المالية في الدول المتقدمة تهدف إلى:

- ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي إستبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في الإقتصاد حيث ينبغي على السياسة المالية، وأن تساهم بجانب السياسات الاقتصادية الأخرى في تحقيق هذا الهدف الأساسي وبما يتضمن إستقرار مستوى العام للأسعار.

- الحفاظ على تحقق معدل نمو منتظم في الإقتصاد وبعيدا عن التضخم أو الكساد، وهو الأمر الذي تضمنته وجهات النظر اللاحقة على النظرية الكينزية والمستندة إليها، وبالذات ما يتصل منها بالتأكيد على جانب العرض الذي أكدت عليها المدرسة الكلاسيكية إرتباطا بالحاجة إلى زيادة الإنتاج والعرض في بدايات تطور الدول الرأسمالية والتي سادت فيها آراء هذه المدرسة التقليدية وكذلك التأكيد على جانب الطلب، الذي أكدت عليه المدرسة الكينزية إرتباطا بالحاجة لزيادة الطلب من أجل معالجة حالة الكساد في إقتصاد متقدم بإعتبار أن عملية الإنتاج تساهم في زيادة العرض من خلال ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات، وتسهم كذلك في زيادة الطلب، من خلال ما يتم توليده من دخول عن طريق عملية الإنتاج، هذه تمثلها دخول عناصر الإنتاج التي تسهم في تحقيق الإنتاج، وبالتالي ينبغي العمل بموجب السياسة

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص95.

المالية ومن أجل رفه معدل النمو تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وصولاً إلى تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع من خلال السياسة المالية. وينبغي الإشارة إلى أن أهمية أهداف السياسة المالية الأساسية هذه في الدول المتقدمة وأولويات ومن وقت إلى آخر في الدولة الواحدة وتبعاً لحالة اقتصادها وحاجته.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الدول النامية:

عند الحديث عن السياسة المالية في الدول النامية فإننا نواجه مسألتين أساسيتين تتمثل المسألة الأولى في تحديد الإطار الذي يشمل مصطلح الدول النامية، فمن الملاحظ أن هذه الدول تشترك في عدة خصائص منها:

- ❖ الاعتماد على المواد الأولية.
 - ❖ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
 - ❖ اعتماد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية درجة الاقتصادية والسياسية للخارج.
 - ❖ تدنى متوسط دخل الفرد وبالتالي تدنى الدخل القومي.
 - ❖ عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم.
 - ❖ ارتفاع نسبة البطالة وخصوصاً في الفئات الشبابية.
 - ❖ هشاشة وانعدام وضعف الأسواق المالية وعدم كفاءتها وضعف أجهزة الرقابة المصرفية والمالية.
- أما المسألة الثانية في مدى تمييز المشاكل المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى.
- ومن خلال هذا نلاحظ بأن السياسة المالية في الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص وهي:
- ❖ انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي نتيجة لانخفاض دخول الأفراد.

¹ - طارق الحاج، المرجع السابق، ص 35.

² - مرجع نفسه، ص 96.

- ❖ انخفاض نسبة الضرائب المباشرة "ضريبة الدخل" ويعود السبب الرئيسي إلى انخفاض كل من الدخل القومي والدخل الفردي.
 - ❖ ارتفاع نسبة الضرائب غير مباشرة " ضريبة الاستهلاك، ضريبة المبيعات، الضرائب الجمركية"، حيث تصبح الملاذ الأخير لدول النامية للحصول على الإيرادات العامة حيث أن الاقتصاد في الدول النامية هو اقتصاد استهلاكي، وأن الأفراد ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك، كما أن الضرائب الغير مباشرة لا يحتاج تحصيلها إلى جهود وكفاءة وأنظمة رقابة مالية متطورة، كما أن هناك هدف آخر وهو الحد من الاستهلاك.
 - ❖ يعاني الميزان التجاري في الدول النامية من العجز، وذلك لاعتماد الدول النامية على استيراد السلع من الخارج، وبالتالي فإن فرض الضريبة الغير مباشرة على هذه السلع يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي إلى انخفاض الطلب على هذه السلعة، وبالتالي انخفاض مستوردات الدولة من هذه السلعة¹.
 - ❖ تدني كفاءة الجهاز الإداري الضريبي وانعدام الوعي الضريبي، بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات والمؤهلات بين هؤلاء الأفراد وتدني الولاء الوظيفي .
- يلاحظ من خلال دراسة خصائص الدول النامية وخصائص السياسة المالية فيها إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، وعدم الانسحاق إلى النظريات التي تدعو إلى تخلي الدول عن دورها الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لأن خصائص وظروف وأوضاع الدول النامية تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة، ولهذا فإن الاختلافات الموجودة بين السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية يكمن أنه في الأولى يتم اتخاذ سياسة مالية لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد من أجل تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد.

¹ - محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص43.

إن النتيجة التي تخلص إليها هي أن السياسة المالية تعد أداة هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة بطء تحرك القطاع الخاص وتحركه بشكل غير ملائم لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعاف سريع من أوضاع الركود¹.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن أهداف السياسة المالية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدماً كبيراً عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملاً ناجحاً.

¹ - محمد خصاونة، المرجع السابق، ص 97.

خلاصة :

من خلال دارستنا للإطار النظري للسياسة المالية تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وأهدافها وتطورها كما تم التطرق إلى نماذج للسياسة المالية والأدوات التي تستخدمها.

تعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إذ تعتبر السياسية المالية عند الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكينزية التي تتادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في النفقات و الإيرادات و الموازنة العامة، كما تبين ان السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصاديا وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

□ الفصل الثاني
الإطار النظري و
المفاهيمي لتنمية
الاقتصادية

تمهيد:

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثاً، بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن حيث إذا استعرضنا تطور الحياة البشرية على مر العصور لوجدنا أنها عبارة عن تراكم لجهود المجتمعات التي بذلت في سبيل توفير الحياة الإنسانية المناسبة لأفراد مجتمعاتها وفق الإمكانيات المتاحة، ودرجة التقدم العلمي الذي وصل إليه المجتمع، ولا يزال موضوع التنمية الاقتصادية يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهو ليس بالموضوع السهل، فعملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية بل هي عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير، ونفقات طائلة ووقت واستراتيجيات، ونظراً لأهمية الموضوع نحاول من خلال هذا الفصل دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، حيث قمنا في المبحث الأول بوضع إطار نظري شامل للتنمية والنمو الاقتصادي مع توضيح الفروق الأساسية بينها وبين مختلف المفاهيم المرتبطة بها، بالإضافة إلى مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية، ومختلف النظريات والمؤشرات وفي المبحث الثاني درسنا مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث خصصناه لإستراتيجيات وعقبات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تباينت الآراء ووجهات النظر بالنسبة للعلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والايديولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين حيث يهتم علماء الاقتصاد بدراسة التنمية الاقتصادية وأساليبها بهدف التعرف على إمكانية تنمية الدول تنمية ذاتية، أما علماء الاجتماع فإنهم يسعون إلى التعرف على معالم البناءات الاجتماعية الجديدة التي بدأت تشهدها الدول بعد حصولها على الاستقلال، أما علماء السياسة فيحاولون دراسة الايديولوجيات والمعتقدات السياسية بهدف التعرف على التأثير الذي يمكن أن تلعبه في دفع عملية التنمية.

لذلك يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينيات والخمسينات من القرن الماضي مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، للوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحديد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الاجمالي بالنسب المئوية المتصاعدة¹.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المشابهة لها

تزايد اهتمام الاقتصاديين بقضايا التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك عن طريق توصيف ظاهرة التخلف، وتحليل أسبابها وخصائصها بين تلك الدول بهدف تحديد العقبات الرئيسية أمام تلك الاقتصاديات حتى تستطيع أن تبني استراتيجيات وخطط تخلصها من هذه الظاهرة، لهذا قبل تحديد مفهوم التنمية يجب أولاً تناول مفهوم التخلف وخصائصها وكذلك مفهوم الفقر وصولاً إلى النمو والتنمية الاقتصادية.

1- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل " دراسة حال الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص13.

الفرع الأول: مفهوم التخلف:

إن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث، بل نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة¹.

فقبل القرن 18م كانت مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف البلدان متقاربة والتفاوت بينها لم يكن كبيراً، إلا أنه بعد الثورة الصناعية تراجعت الدول المتخلفة كثيراً بالمقارنة مع البلدان التي سارت في طريق التقدم وزادت الفجوة بينها وبين البلدان المتخلفة.

من أسباب نشأة التخلف النهب الاستعماري المباشر للثروات ونقلها إلى الدول المهيمنة، وكذلك عدم استقلالها إقتصادياً نظراً لهيمنة النظام الرأسمالي منذ منتصف القرن 16م، ورضه شروط التبادل بالإضافة إلى النمو الديمغرافي السريع لهذه البلدان وارتفاع نسبة الأمية فيها².

نظراً لكون مشكلة التخلف الاقتصادي مركبة ومعقدة ومتصلة بعدة جوانب اقتصادية، سياسية واجتماعية، فإنه من الصعوبة إعطاء تعريف متفق عليه لذلك تعددت التعاريف والمصطلحات لظاهرة التخلف، على أساس أنه عبارة عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية تتغير من مجتمع لآخر، فلا يزال هناك اختلاف حول تعريف هذه الظاهرة وجاءت تسميات مختلفة لذلك، إذ نجد أن هناك من يرى أن التخلف ركود أو تدهور اقتصادي على مدار الزمن ومنه من يرجعه إلى البلدان عجزاً عن استغلال ثرواتها بالطرق العلمية، ومنها أيضاً من يرى أنه يعود إلى المجتمع الذي يعتمد على الموارد الأولية الاستخراجية لا على الصناعة الابتكارية.

لذلك عرف التخلف الاقتصادي على أنه نشاط اقتصادي متغير يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك والرخاء فهو لا يعني بالضرورة نقص في الموارد الاقتصادية إنما افتقار للوسيلة التي يمكن بواسطتها استغلال هذه الموارد بطريقة

1- محمد السيد سعيد، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 116.

2- ابراهيم مشروب، التخلف والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002، ص 19.

أكثر فعالية، فمعظم الدول المتخلفة لها موارد طبيعية متنوعة ولكن لم تتغلب على أسباب فقرها، فالتخلف نسبي، فليس كل الدول على نفس المستوى من النمو. فقد وصف بعض الاقتصاديين الدول المتخلفة على أنها تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود، متجسداً ذلك على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر تلك الدول المتخلفة هي التي لم تهين لسكانها القدر الكافي من احتياجاتهم الضرورية وأسباب رفاهيتهم مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة لسكانها، لذا التخلف الاقتصادي هو خلل حضاري واجتماعي ساعدت على نشوئه عوامل عديدة وتميزت الدول المتخلفة بوجود موارد ضخمة مع تخلف في طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والتطبيقات الاقتصادية للاستغلال هذه الموارد. □

بعد معرفة مفهوم التخلف الاقتصادي يجب معرفة خصائصه، فرغم تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المتخلفة، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص العامة تعبر عن حالة التخلف التي تعيشها هذه الدول مقارنة بمجموعة الدول المتقدمة.

من بين هذه الخصائص توجد:

الخصائص الاقتصادية: والتي تتمثل في:

- ❖ انخفاض مستويات المعيشة.
- ❖ ارتفاع معدلات البطالة وعدم الانتفاع بالقوة العاملة.
- ❖ التبعية الاقتصادية للخارج.
- ❖ انخفاض معدلات الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

الخصائص الاجتماعية: وهي

- ❖ ارتفاع معدلات النمو السكاني
- ❖ ارتفاع عبء الاعالة

¹ _ أحمد محمد عدلان يوسف، أساليب تحقيق التنمية في النظام الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة شندي السودان، 2012، ص45.

❖ انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية

❖ تفشي ظاهرة الفساد. □

خصائص أخرى: وهي

❖ تخلف وسائل الانتاج.

❖ عدم كفاءة نظام الاتصالات.

❖ تدني مستوى التكنولوجيا.

❖ عدم الاستقرار السياسي.

❖ تخلف النظام المصرفي.

❖ انخفاض مستوى الخدمات².

الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي □، أي المزيد من الانتاج. □

وكذلك يقصد به حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذا لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج القومي فقط، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني □. فالنمو الاقتصادي هو أحد الركائز لعملية متعددة الأبعاد وهي عملية التحديث، وهذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية فقط و إنما كذلك سياسية واجتماعية وثقافية. □

1- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، د ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 15.
2- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية " النظريات، السياسات وموضوعاتها"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 35-36.
3- طاوس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1970-2012"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 75.
4 _ Charles P. Kindlberger .Brece Herrich ; **Economic Development** ; MC Grow Hill Intennational Book Company ; 4th ed ; New york,1983 ; p21.
5- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية " اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا"، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 195.

أي أن الزيادة في الناتج المحلي مع ارتفاع أكبر في النمو السكاني قد لا يتحقق منه نمو اقتصاديا لذلك على الدول النامية الاهتمام بقضية تزايد السكان.

الفرع الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة إنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام القطاعات الموجودة في الدول استخداما أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وتوزيع عناصر الانتاج بين القطاعات،[□] فالتنمية هي التقدم والرقى من خلال اتباع خطة أو برنامج لتطوير الاقتصاد.[□]

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

كذلك عرفت على أنها التطور البياني أو التغيير البياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.[□]

فهي من أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى جانب الاستقرار السياسي، فالتحرر من التبعية الاقتصادية لا يتحقق إلا بتنمية جميع مصادر الدخل بعد دراسة وتخطيط شامل في حدود الإمكانيات المتاحة لها وبمتابعة التقدم التكنولوجي والحد من النمو الديمغرافي.[□]

¹ _ ثامر كامل محمد الخزرجي، نظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص 87.

2- عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، د ط، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 273.

3 _ حسام الدين جاب الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص100.

4- مدحت قريش، المرجع السابق، ص 122.

5 _ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، الجزء1، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د س، ص 796.

بالتالي يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتطوير النشاط الاقتصادي، من خلال استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منها.

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

سنحاول من خلال ما يلي توضيح الفروقات الأساسية التي ينطوي عليها مفهومي النمو والتنمية:

جدول رقم 01: الفرق بين مفهوم النمو والتنمية.

النمو	التنمية
يشير بها إلى البلدان المتقدمة فهو يشير إلى مظهر التقدم الاقتصادي.	يشار به إلى البلدان النامية ويستخدم للإشارة إلى التغيرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التقدم.
يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.
نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير في عمل وأداء الاقتصاد.	تدخل إرادي من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج الاختلال يؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج.
يركز على التغيير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي	يهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي

الكلبي بين الأفراد.	الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهيمه مصدر زيادة الدخل القومي.	يهتم بمصدر الدخل القومي بتتويجه.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، المرجع السابق.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن جميع ما انطوت عليه عملية النمو يتمثل في:

- ❖ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
 - ❖ أن الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
 - ❖ أن تتسم الزيادة في زيادة متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.
- أما بالنسبة للعوامل التي تنفرد بها التنمية فإنها تتمثل في:
- ❖ الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة حيث تعطي الأولوية للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة. □
 - ❖ إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.
 - ❖ تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.

ومنه نستخلص أن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه، بل تشمل تغيير جذري في هيكل الإنتاج، واستنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج وتدريب الطاقات البشرية وبالتالي يمكن القول بأنها تغيير جذري في البنيان الاقتصادي والهيكل الاجتماعي والتنظيمي والثقافي للأفراد مع الزيادة في معدل التحضر. □

1- حسينة زايد، فعالية إعادة تدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية " دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1976-2012"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014، ص 159.

2- هشام محمود الاقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ب س، ص 10.

من خلال التعرف على مفهوم التخلف والتفرقة بين مفهومي النمو والتنمية يمكننا القول بأن التنمية عند البلدان المتخلفة عموما والجزائر على وجه الخصوص لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل تعني اللحاق بالدول المصنعة، والقضاء على الفقر، ونشر العدالة الاقتصادية، والتحول على الاعتماد على مورد واحد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني.

بعد معرفة الفرق بين مفهوم التنمية والنمو لابد من معرفة الفروق بين مفهوم التنمية وبعض المصطلحات الأخرى التي غالبا ما يحدث الخلط بينها من طرف الباحثين والأكاديميين والمتبعين لموضوع التنمية بسبب التشابه من حيث مدلول المصطلح:

1- التنمية والتغيير: إن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء، فقد يكون هذا التغيير سلبي، بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

2- التنمية والتحديث: المقصود بالتحديث هو جلب رموز الحضارة وأدوات الحياة العصرية " التجهيزات التكنولوجية والمعدات والآلية..." بينما التنمية تسعى لرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا بقدرة ذاتية متزايدة في حل مشاكل .

وبالتالي يمكن القول أن التحديث لا يهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والامكانيات الذاتية بالعالم الثالث وبتجاهل خصائص نوعية العالم المتخلف على عكس التنمية.

3- التنمية والتطور: التطور يعتمد على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر من خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

4- التنمية والتقدم: إن التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهايته بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

المطلب الثاني: أهداف ومستلزمات التنمية الاقتصادية

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى، باختلاف أوضاعها، ولتحقيق هذه التنمية لا بد من وجود مستلزمات ضرورية من أجل إنجاز مهامها.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى باختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن يمكن حصر أهم الأهداف فيما يلي:

❖ من أهم أهدافها هو زيادة الدخل القومي، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها وزيادة نمو السكاني ولا سبيل للتخلص من هذه المشاكل إلا بزيادة الدخل الحقيقي مع إحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية. □

❖ تسعى التنمية الاقتصادية إلى رفع المستوى المعيشي، أي أن التنمية الاقتصادية تسعى لزيادة الدخل القومي من أجل رفع المستوى المعيشي، لأن هناك زيادة في الدخل لا تكون مصحوبة بأي تغيير في المستوى المعيشي، وهذا بسبب زيادة نسبة السكان التي تكون أكثر من زيادة الدخل القومي.

❖ تقوم التنمية الاقتصادية بتقليل التفاوت بين الدخل والثروات، حيث نجد في الدول المتخلفة فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة.

❖ لا تقتصر التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل تهدف إلى توسيع القطاعات العامة، وتنويع الاقتصاد بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد من أجل التصدير للحصول على

¹ _ وليد الجيوشي ، أساسيات في التنمية الاقتصادية، د ط، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص08.

إيراداتها لتغطية نفقاتها لذلك الهدف الرئيسي هو التوسيع في هيكل الإنتاج، من أجل النهوض بالاقتصاد والخروج من دائرة التخلف.

❖ تهدف التنمية الاقتصادية إلى تقليص الفجوة الاقتصادية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وكذلك تهدف للتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج والاستغلال الاقتصادي للدولة وبالتالي يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي جهود منظمة تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة من أجل تحقيق رفاه اجتماعي. □

ومنه نقول أن الهدف الأسمى للتنمية الاقتصادية هو تحقيق التقدم وسد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فالتنمية الاقتصادية إحدى دعائم النهضة الحضارية.

الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه ان هناك مستلزمات ضرورية يجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية تمس كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كافة مع التركيز بشكل خاص كونه المحور الأساسي للتنمية، ومن أهم متطلبات التنمية الاقتصادية مايلي:

أ/الموارد البشرية "الاستثمار في المورد البشري":

يعتبر المورد البشري وسيلة لتحقيق التنمية، فهو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية وفي نفس الوقت هو غاية لها، فالهدف النهائي كما هو رفع مستوى معيشة الإنسان فالمورد البشري يمثل القوة العاملة، والقوة الشرائية لذلك فان النمو السكاني المتزايد له تاثير موجب ام سالب على التنمية الاقتصادية في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل أو عدم قدرة على الاستثمار في المورد البشري، لذلك فإن معظم

1- صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، د ط، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 14.

الإقتصادييين ركزوا على أن التراكم الرأسمالي هو المطلب الأساسي للتنمية من أجل الاهتمام بموضوع الإستثمار في الموارد البشرية والإنفاق على التعليم والتدريب، وعلى الصحة كإنفاق استثماري لأن رفع الإنفاق في هذه المجالات شأنه شأن الإنفاق على المعدات والآلات.

وعليه فإنه ينظر الآن إلى التعليم على أنه استثمار بشري وأن المورد البشري عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية[□].

كذلك يجب المحافظة على الكفاءات من الهجرات سواء داخلية أو خارجية لتساهم في الإنتاج للبلدان التي تنتمي إليها، حيث أن أعلى النسب الكفاءات المهاجرة تقع في التخصصات الأكثر كلفة من حيث إعدادها ومساهمتها في الإنتاج[□].

ب/التكنولوجيا "التقدم التكنولوجي":

التكنولوجيا هي المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع[□].

تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى امتلاك الإمكانيات التكنولوجية التي تؤهلها لتحقيق تقدم ملحوظ في المجالات المختلفة، وتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته في الأجل الطويل مما ينعكس على ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية داخل الدولة.

تتمثل أهمية التكنولوجيا للدول النامية في إمكانية استخدامها كأحد محركات التنمية رغم أنها أداة لتخطي المشكلات الاقتصادية القائمة، ومحاولة اللحاق بالدول الصناعية حيث تعد الإمكانيات التكنولوجية المتاحة داخل الدولة الركيزة الأساسية التي سيتم الاعتماد عليها، لتحديث وتطوير التكنولوجيا السائدة في الاقتصاد، ووضع السياسات والاستراتيجيات لتحقيق تراكم الإمكانيات التكنولوجية، من أجل تحقيق

1- هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 31.

2- ابراهيم الدعمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الاسلامي والوصفي "منظور مقارن"، ط1، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 21.

3- سوزان موزي، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية، د ط، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص: 101.

تقدم تكنولوجيا[□] الذي يلعب دور مهم في تحقيق النمو في الإنتاج، وزيادة الكفاءة الإنتاجية "تحسين الإنتاج وتقليل تكاليف الإنتاج".

ج/الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية عامل أساسي في تحقيق التنمية خاصة في المراحل الأولية، إذا تم استغلال بشكل مناسب حيث كلما ازدادت الموارد الطبيعية، وتم استغلالها بشكل جيد كلما ساهم في عملية التنمية. بعد معرفة أهم المستلزمات التي يجب توفرها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يجب معرفة أهم الشروط التي يجب أن تصاحبها، أولاً يجب الحد من التبعية الاقتصادية ويجب اعتماد الدولة على نفسها، والتقليل من ارتباط مصيرها بتلك الدول المتقدمة، وهذا يبدأ من تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأسمال الأجنبي الذي يستعمل لتمويل بعض المشروعات التنموية، والقيام بتشجيع إقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية والمتوفرة.

ولذلك لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها للإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذات الفائدة الكبيرة وكذلك يجب إعادة توزيع الدخل والثروة، مما يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجهم وإسهامهم في عمليات التنمية وتقليل التفاوت في توزيعها.

وكذلك تحقيق استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة، وعدم تذبذبها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة لأن الاستقرار يعد أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية

تطرح فكرة التنمية بحد ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف، أو لتقييم النتائج، وعليه قد يثار التساؤل: ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟...وفي الواقع لا يوجد مقياس دقيق ولكن هناك عدد من المعايير الجزئية التي تتكامل مع بعضها البعض لإلقاء

1- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص 134-135.

الضوء على ما تحقق من تقدم اقتصادي واجتماعي في بلد ما، نتيجة عملية التنمية بها، ومن بين هذه المعايير: [□]

❖ معايير الدخل.

❖ المعايير الاجتماعية.

❖ المعايير الهيكلية.

الفرع الأول: معايير الدخل:

يعتبر معيار الدخل المؤشر الأساسي في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي وينطوي معيار الدخل على مجموعة من المعايير الفرعية وهي على النحو التالي:

أ/ معيار الدخل القومي الكلي:

يتم القياس بالتعرف على الدخل القومي الكلي لكن هذا المعيار واجه نقد حيث أن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، حيث زيادة الدخل القومي لا يعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عندما ينخفض عدد السكان.

ب/ معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

يتم هذا المعيار بقياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل القومي الكلي المتوقع وليس الفعلي، أي تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات التي هي عبارة عن ثروات كامنة لدولة عند قياس حجم الدخل، لكن هذا المعيار هو الآخر واجه مجموعة من الانتقادات في صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

ج/ معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا المعيار من بين أكثر المعايير استخدامًا وأكثرها صدقًا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن هذا المعيار واجه العديد من المشاكل والصعوبات في الدول النامية من حيث ضعف الأجهزة الإحصائية، وصعوبة الحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وإحصاءات

¹ _ هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 56.

السكان غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك من خلال عقد مقارنات بين الدول المتخلفة بسبب اختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها، حيث هل يتم تقييم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان العاملين فقط دون غيرهم، ففي الأولى مفيد من ناحية الاستهلاك وفي الثانية مفيد من ناحية الإنتاج. □

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية:

ظهرت حركة المعايير الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المعايير المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال توسيع التحليلات الإحصائية، لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية ومنها: العدالة والأمن والتعليم والصحة والمستوى المعيشي.

حيث يعتبر الاهتمام بالخدمات التعليمية من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالتنمية تتطلب بالإضافة إلى عناصر الإنتاج المادية ضرورة تظافر العنصر البشري، فالاهتمام بالتعليم يؤدي إلى نقص في تفشي ظاهرة الأمية وتحسين نوعية العنصر البشري وتوفير الكوادر العلمية اللازمة، وزيادة مساهمة الأفراد في الحياة الاقتصادية، لكن يجب مراعاة كيفية قياس هذا المعيار، فالتسجيل المدرسي مثلاً هو مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدارس ونوعية التدريس، إلا أنه قد يكون جيد الأداء إذا كان الحضور الضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس...

كذلك بالنسبة للصحة تعتبر من مقاييس التنمية حيث يعد تحسين المستوى الصحي من أهداف التنمية الاقتصادية، لأن ارتفاع المستوى الصحي يؤدي لزيادة إنتاجية الأفراد وانخفاض معدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال، وارتفاع العمر المتوقع وكذلك ارتفاع عدد الأطباء والمستشفيات حيث يعتبر هذا الأخير من المؤشرات المستخدمة لقياس مدى التحسن في المستوى الصحي للفرد، علماً أن هذه الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة فأعداد الأطباء أو أسرة المستشفيات

قد لا يكون العامل الرئيسي الحاكم لمستوى الصحة وقد تعكس الوفيات الخاصة بالحوادث وليس بالمرض[□].

كذلك يوجد معيار التغذية حيث هناك دول غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستوى الدخل. من خلال تطرقنا للمعايير الاجتماعية نستنتج بأن المؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر في استخدامها والوعي بالعلاقات البينية فيها.

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية

يترتب على تحقيق التنمية الاقتصادية تطوير هيكل الاقتصاد وتغير البنية الاقتصادية للمجتمع، وهناك عدد من المعايير التي تستخدم في قياس الكفاءة الإنتاجية لعملية التنمية، وتعكس بالتالي أهم التغيرات التي حدثت في البنية الاقتصادية للدولة وتسمى هذه المعايير بالمعايير الهيكلية وتشمل على:

❖ نسبة إنتاج الصناعات التحويلية من الناتج القومي الإجمالي تستخدم كمؤشر لمقدرة الدولة على التصنيع، ويلاحظ أن إنتاج الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول النامية يمثل نسبة ضئيلة إذا ما تم مقارنته بالدول المتقدمة.

❖ نسبة عدد المستغلين بالقطاع الصناعي إلى مجموع العاملين بالدولة ويعكس هذا المعيار درجة التغير في هيكل العمالة، حيث أن النشاط الاقتصادي في الدول النامية يتصف بارتفاع نسبة العاملين بقطاع الزراعة على عكس القطاع الصناعي، وعليه يعتبر ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي يدل على زيادة المقدرة التصنيعية للدولة.

❖ نسبة الصادرات من إجمالي الصادرات السلعية يعتبر هذا مؤشر يعكس تزايد المقدرة التصنيعية، وتزايد مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

1- أحمد عارف العساف، المرجع السابق، ص 55.

❖ التغيير في نطاق الحضرة فلا شك أن تحقيق التنمية يترتب عليه حدوث تغيير في البنية الاقتصادية، ونتيجة لذلك اتساع نطاق الحضرة نظراً للهجرة من الريف إلى المدن للعمل بالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أنه كلما زادت قيم كل أو معظم هذه المعايير معاً كلما دل ذلك على إحداث تطور وتغيير في البنية الاقتصادية للمجتمع. □
وكخلاصة لما تقدم فإنه لا يوجد معيار شامل ودقيق لقياس التنمية الاقتصادية الأمر الذي يستلزم استخدام معايير جزئية تتكامل مع بعضها البعض، لإلقاء الضوء على ما يتحقق من أهداف التنمية.

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية

تعد مشكلة تمويل التنمية من المشكلات المهمة التي تواجه البلدان النامية وهي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولى، وترجع هذه المشكلة إلى انخفاض المدخرات الفعلية عن المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة، ولتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل، الذي يرجع بدوره انخفاض إنتاجية العمل، بسبب قصور رأس المال والذي يرجع بدوره إلى انخفاض المدخرات.

لذا أهم عقبة تعوق التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي إفتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رأس المال، ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار، والذي يتحدد أساسا بسعة السوق وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار.

ومنه تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف. لذلك سنتطرق إلى بعض مصادر التمويل.

المطلب الأول: الادخار

عرف الادخار على أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري، ويعرف على أنه ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لا يستهلك. □ وكذلك عرف على أنه جزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز.

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار لتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

¹ السيد محمد أحمد السريني، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الكلي، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص 94.

- ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخل المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على الشركات يؤدي إلى تشجيع الادخار، وحث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها، واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء جزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة للضرائب المنخفضة).

أما بالنسبة للإدخار الإجباري والذي يعني سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيد نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخل أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية معينة، وللادخار عدة أنواع يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مدخرات القطاع العائلي

يتمثل في الفرق بين الدخل التصرفي المتاح للإنفاق و الإنفاق الاستهلاكي للأفراد،[□] ويعتبر الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي إداراً اختيارياً، ذلك أنه يتم بمحض رغبتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم، أو يتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخلهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات، وتقوم عملية الادخار على دعامين أساسيين هما :

1- القدرة الادخارية: هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد لآخر وتتغير بتغير الظروف.

¹ _ محي الدين عمرو، التخلّف والتنمية، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص452.

2- الرغبة الادخارية: وهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعوا للادخار، ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع.

وهناك مجموعة من العوامل المحددة لمخدرات القطاع العائلي وهي □:

حجم الدخل: إن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تدخل ضمن أصحاب الدخل المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، وعادة يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعا لا يسمح بفائض للادخار، حيث كل ما زاد دخل الأسرة فإن من المتوقع أن يزيد الادخار.

درجة تركيز وتوزيع الدخل: من المعلوم أنه في ظل سوء توزيع الدخل يزيد حجم الادخار عنه، لو أن الدخل موزعا توزيعا عادلا، وعلى ذلك فإن توزيعا للدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح.

ويتحدد الميل إلى الإدخار أيضا بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع فالمزارعين أكثر قدرة على الإدخار عن الموظفين قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل، ومن هنا فإن الهجرة من الريف إلى الحضر ظاهرة تؤدي إلى نقص عدد المدخرين.

مجموعة عوامل اقتصادية أخرى: توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أثر على معدلات الادخار، وإن اختلفت من دولة إلى أخرى فلا شك أن أسعار الفائدة ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية وتعدد الأوعية الادخارية، والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات... كلها أمور لها عظيم الأثر على عملية الإدخار.

عوامل ديمغرافية واجتماعية: هناك مجموعة من الديمغرافية والاجتماعية لها أثر كبير على ادخار الأفراد، فالتركيب العمري للمجتمع له أثر كبير على الادخار، حيث زيادة الادخار عادة يصاحب المجموعات العمرية من 35 إلى 60 عام حيث الأقل من 35 والأكثر من 60 عام لا يقومون بالادخار، وكذلك هناك علاقة قوية بين

1 محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص ص 220، 221.

معدلات الادخار وحجم الأسرة فلا شك أن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة، وعلى ذلك ففي ظل كبر عدد أفراد الأسرة، وتدني مستويات الدخل في الدول النامية يقل الادخار إذا لم يختفى[□].

لذا تعد قضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد أرجع الاقتصادي "نيركسه" الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية، ورفع المستوى المعيشي العام[□].

وتعتبر هذه المدخرات من أهم مصادر الادخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، لذا مست معظم هذه الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار إذ تعد المدخرات الدعامة الأساسية للاستثمار، لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، بما يتفق مع أهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

الفرع الثاني: مدخرات قطاع الأعمال

يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات. وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته والعكس صحيح وتنقسم هذه الإدخارات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام، ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد عنه[□].

1 هشام محمود الاقداحي، المرجع السابق، ص 120.

2- راشد البراوي، الادخار والتنمية، "مجلة الهلال"، ع:04، الاسكندرية، ص 11.

3_ محي الدين عمرو، مرجع سابق، ص 455.

تتمثل مدخرات قطاع الأعمال الخاص في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى، ويحسب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص بالفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع (حصيلة المبيعات السلعية والخدمية)، وبين مجموع نفقاته والتي تتمثل في (قيمة مستلزمات الإنتاج المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج، أقساط أملاك الأصول المختلفة، صافي الضرائب المدفوعة، الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال).

وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة في حين لا تزال تمثل أهمية ضئيلة في البلدان النامية وهي تتوقف على :

- ❖ السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقا لاعتبارات التكاليف والسوق أم لاعتبارات اجتماعية او سياسية.

- ❖ السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج وهل تخضع للدعم

- ❖ سياسة التوظيف والأجور.

- ❖ مستوى الكفاءة الإنتاجية.

وما يلاحظ كذلك أن هذه الإدخارات هي الأخرى تعاني من تضائل مقاديرها بسبب فشل استراتيجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية، وأهمها إستراتيجية إحلال الواردات إضافة إلى انخفاض إنتاجية الاستثمارات.

أما بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال العام، فيكون الادخار في قطاع الأعمال العام عبارة عن مدخرات تؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة له، ومنه يمكن القول أن مدخرات قطاع الأعمال تتوقف على أهمية النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، تستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير

الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

الفرع الثالث: مدخرات القطاع الحكومي

تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم الإنفاق، والقواعد التي تساعد على رفع نسبة الادخار الحكومي هي:¹

❖ تطوير نظام الضريبي بإعادة النظر في القوانين ونظم تقدير وتحصيل الضريبة.

❖ استحداث ضرائب ملائمة ومنع التهرب الضريبي.

وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظراً لتزايد حجم النفقات العامة.

المطلب الثاني: القروض الداخلية

القروض الداخلية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في أقاليمها، بغض النظر عن المصدر الحقيقي لهذه الأموال وينبغي التفرقة في هذا الصدد بين نوعين من القروض، هما القروض الحقيقية والقروض الصورية:

الفرع الأول: القروض الحقيقية: هي التي تحصل عليها الدول من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية ومن البنوك التجارية والتي لا تتطوي على زيادة كمية النقد والائتمان.

¹ طالم علي، فيلاي بوميدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدية، ع:06، جوان 2016، ص100.

الفرع الثاني: القروض الصورية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من البنك المركزي والبنوك التجارية مع خفض نسبة الاحتياطي، وتؤدي إلى زيادة كمية النقد والائتمان المصرفي، ولا تختلف في جوهرها عن الإصدار النقدي الجديد.

وتشتمل الدخول الداخلية على قروض قصيرة الأجل، وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الافتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري، لا الادخار الإجمالي في أدوات الخزينة أو السندات التنموية وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحاً في وقت مناسب، حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده.

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية، ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية في خدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)، فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على المشروعات التنموية، دون إن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات، ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح لمعالجة ضعف النظام الضريبي، وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها¹.

1- انه يعتبر حافز على الاستثمار وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار من جهة ويؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم للادخار من جهة أخرى، لكن ليس صحيح أن إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها، مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه يضر ضرراً بالغاً بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، وبالتالي يتنافى مع هذه العدالة الاجتماعية.

1- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر "دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 59-60.

2- استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول، لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنظمين ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات و في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود، والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

تعاني الدول النامية من عجز كبير في مستوى المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات الضرورية للتنمية، مما يجبرها على اللجوء إلى المصادر الخارجية، ذلك يعطي أهمية قصوى لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي التغلب على صعوبة تغطية نفقات التنمية، وتسهيل القيام بها، لكون هذه الأموال تؤدي إلى تعويض النقص في الموارد المحلية، وتسمح للدولة الحصول على المستلزمات الضرورية لتنفيذ المشاريع الإنمائية التي من شأنها تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، كما أن المصادر المحلية مهما توفرت لدى الدول النامية تبقى هذه الدول في حاجة ماسة إلى القروض الخارجية والمصادر الخارجية بصفة عامة، لأنها تكون عاملا أساسيا لتوفير العملة الأجنبية الضرورية لعملية الاستيراد.

تتعدد أشكال التمويل الخارجي بتعدد المعايير المستخدمة في ذلك، فنذكر منها:

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددین من دول أخرى، والمستثمر المباشر لع ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة الرقابة الإدارية عليه. □

ومنه يختلف الاستثمار المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية من أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع المعين مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي

¹ _ رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط2، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2001، ص182.

بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى الدول النامية، أما في الثاني أي الاستثمار في الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر¹.

ومنه يمكن القول ان الاستثمار المباشر وسيلة تمويلية هامة من شأنها ان تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضاعفة وتحديث البنية الاقتصادية، حيث يعتبر من أهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية، وأحد الشروط الرئيسية للإقلاع الاقتصادي وكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، اذ هو بمثابة بديل للمديونية الخارجية في حالة التنوع القطاعي للاستثمارات.

شهدت الساحة الدولية حركة متسارعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة من طرف العديد من الدول لعدة أسباب منها التحولات الاقتصادية نحو الخصخصة واقتصاد السوق والتوجه نحو الانفتاح على السوق العالمية وظهور التكتلات الدولية.

الفرع الثاني: القروض الخارجية

تقصد بها تلك القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حكومات أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم خارج الوطن، وتلجأ الدول إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال، ولعدم كفاية الوسائل التمويلية المحلية، أو حاجتها للعمليات الأجنبية سواء لتغطية عجز ميزان المدفوعات، أو قد تقتصر للحصول على ما يلزمها من سلع رأسمالية أو استهلاكية ضرورية.

وبصفة عامة هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية تدفع للاقتراض الخارجي، وتتمثل الأسباب الداخلية في العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول النامية، عجز الموارد المحلية لمواجهة تمويل التنمية، ارتفاع النفقات العسكرية بسبب تزايد المشاكل الداخلية والنزاعات المستمرة بين مختلف الدول النامية، ويضاف إلى ذلك أسباب خارجية ذات دور كبير في الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي حيث تعتبر

1- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، د ط، دار الجامعة الجديدة، بدون بلد النشر، 2003، ص 366-367.

أهم من الأسباب الداخلية وتدخل بنسبة 80% من أحداث أزمة المديونية، وتتمثل في الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري، الصدمات البترولية وسياسات الاقتراض الدولية، تقلبات أسعار الصرف كل هذه العوامل الداخلية منها والخارجية أو لحدوث صدمة غير منتظرة أو الرغبة في تحقيق التنمية السريعة ساهمت مجتمعة في لجوء أغلب الدول النامية إلى الاستدانة من الخارج.¹

من أهم القروض الأجنبية نجد :

❖ **القروض الرسمية الحكومية:** ويقصد بها تلك التي تعقدها الدول لغرض

الحصول على تمويل لتنفيذ بعض المشروعات التنموية، بمعنى آخر هي تلك التي تمنحها الحكومة الأجنبية سواء كان ذلك للحكومة أو القطاع الخاص.

❖ **القروض الرسمية المتعددة الأطراف:** وهذه القروض تعقد مع الهيئات

الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي.

❖ **القروض الخاصة:** أي الاقتراض من سوق النقد الدولي، حيث تعمل

البنوك التجارية العملاقة، أي تلك التي تحصل عليها الدول الأجنبية الخاصة.

مما تقدم يمكن القول أن الدول النامية توسعت في الاقتراض من الخارج اعتقاداً منها أن عملية الاقتراض تحقق معدلات مرتفعة للتنمية، وتناست أو تجاهلت المشكلة الكبيرة التي تعاني منها في الوقت الحالي ومن مشكلة الديون الخارجية الناجمة، أما عن ارتفاع قيمة القروض المختلفة، أو نتيجة لسوء استخدام هذه القروض في تمويل المجالات الاستهلاكية بدلاً من المجالات الإنتاجية، أو في المجالات الإنتاجية المنخفضة العائد كما هو الحال في القطاع العام.

الفرع الثالث: المنح والمساعدات الخارجية

أصبحت المساعدات الاقتصادية الخارجية في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة فالمعونات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذوات

¹ جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 83.

مستويات الدخل المتدنية تمثل لاقتصاديتها أهمية بالغة من حيث تتميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية، ولا تمثل الدول النامية لأي التزام لاحق بالوفاء في أي صورة من الصور لهذه الموارد، ولا يمكن لهذه الدول الاعتماد على هذه المعونات لعدم كفايتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.¹

وهناك مجموعة من المعونات هي:

1- المعونات النقدية:

وهي عبارة عن تحويل اعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية تخصصها الدول المانحة للدول المستفيدة من المعونات، ومن المعروف أن المعونات النقدية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج تعتبر مفيدة إذا ما استغلت في مشروعات التكوين الرأسمالي والنشاط الإنتاجي في الاقتصاد النامي، وذلك أن تلك المساعدات سواء كانت منحا أو قروض مسيرة يمكن معها تجنب متاعب ميزان المدفوعات واضطراباته، وأثر هذه المعونات بالنسبة لمحرك التنمية.

2- المعونات العينية:

وهي عبارة عن المعونات السلعية المقدمة من الجهات المانحة للجهات المستقبلية لتلك المعونات، وتكون تلك المعونات السلعية على هيئة معونات غذائية (الأقدم والأبرز)، أو معونات فنية أو تكنولوجية.

3- المعونات الفنية:

هي التنمية والتقدم تجاه النمو الغذائي الذي لا يعتمد على معونة خارجية، إنما يعتمد بدرجة كبيرة على اكتساب معرفة ومهارات جديدة، وتبعاً لذلك تشكل الآلات والمعدات والمدرسون والفنيون، والخبراء الأجانب، وبرامج التدريب للقوى البشرية المحلية المقدمة من الجهات المانحة إلى الدول النامية أساس المعونات الفنية.

4- المعونات غير المباشرة:

وتتضمن منح التعريفات الجمركية التفصيلية أو الإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى بعض صادراتها للدول النامية.

¹ _ حامد عبد المجيد درار، السياسات المالية، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص، ص، 197 - 199.

ومنه يمكن القول أن المنح والمعونات الأجنبية من أهم المصادر الخارجية، خاصة للدول الفقيرة باعتبارها لا ترد، وبالتالي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية.

لكن وجهة مجموعة من الانتقادات للمعونات نتيجة لما يترتب عنها من فقدان لاعتماد على الذات، وكذلك للمساعدات الخارجية أثر على التقدم، حيث تصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي ولكن تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك، وكثيرا ما يصل الأمر إلى أن تحل المساعدات محل الادخار المحلي. نستنتج مما تم تقديمه إن مصادر التمويل الخارجية ذات أهمية جوهرية خاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن ان تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته ورأس المال الأجنبي يجب أن لا يكون سوى فقط مكمل للموارد المحلية، وليس بديلا عنها لأن التمويل الأجنبي لا يمكن ان يستمر إلى مالا نهاية فقط يطرأ من الظروف، ما يؤدي إلى نقصانه، أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا، ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

المبحث الثالث: استراتيجيات وعقبات التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانة مرموقة من طرف الاقتصاديين والكتاب في البلدان المتقدمة والنامية، باعتبارها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية الجوهرية في البنيان الاقتصادي، لذلك يستلزم من أجل تحقيق التنمية إتباع إستراتيجية مثلى وتفادي العوائق الشائعة.

المطلب الأول: محددات التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من المحددات تنبثق من خلالها التنمية الاقتصادية نذكر من بينها ما يلي¹:

- التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغير الكمي "زيادة دخل الفرد" بل تنطوي أيضا على التغيير الكيفي في البنيان الاقتصادي، يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج القومي ونسبة العاملين إلى عدد السكان.
- يجب إدراك معدل التزايد في الناتج القومي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد لا يعبر على أن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها، فلا بد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في عملية التنمية، لتحديد من يستفيد من التنمية، نظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة فانه لا بد من المفاضلة بين الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع لتحقيقها.
- لنجاح التنمية لا بد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه، ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها وكذلك الإطار المؤسسي للمجتمع.
- للتنمية أساس مادي وآخر فكري وهي ثمرة التفاعل بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر حركته.
- الدعوة للقضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية يعني الدعوة للانغلاق وعدم الإفادة من إبداعات تجارب الآخرين.

1- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، د ط، دار الوفاء لنديا الطباعة النشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 68-69.

- يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغيير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويعتمد هذا بدوره على العديد من العوامل أهمها الاستثمارات اللازمة لتحقيق ذلك، ويتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية الاقتصادية، التي تساعد على تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الأهداف المطلوبة، فالتنمية الاقتصادية لا يتوفر لها مقومات النجاح إلا إذا استجمعت عناصر أساسية هي:

أ/ التغيير البنائي:

يقصد به التغيير الجوهري في العلاقات البنائية التي يتميز بها الاقتصاد القومي وذلك من خلال تطوير هيكل متنوع، يكون فيه للصناعة دوراً متزايداً، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى حملة الناتج القومي، ويؤدي ذلك إلى العديد من التغييرات البنائية، منها ما يطرأ على نسبة الأفراد العاملين في الصناعة حملة الأفراد العاملين وكذا التغيير في المستوى الفني للإنتاج.

ب/ الدفعة القوية:

يقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية، لأن عمليات التنمية الاقتصادية في مرحلتها الأولى تواجهها عديد من العقبات، تمثل عوامل مقاومة لها، ولا يمكن للوسائل الهزيلة مواجهة مثل هذه العقبات ولذا يجب على الدول النامية حشد كل إمكانياتها وطاقاتها نظراً لعدم جدوى أساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها، ووفقاً لذلك يعارض عديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية في سلسلة من الدفعات المنقطعة أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين، وإلا لا تتجح

عملية التنمية في كسر الحواجز، وكذلك يقصد بدفعة القوية مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه حد أدنى من الموارد لتحقيق أهداف المجتمع. ولا شك أن الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة، وعند تحديد الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، نجد ما يسمى بإستراتيجية النمو المتوازن من جهة، وما يسمى بإستراتيجية النمو غير المتوازن من جهة أخرى.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن

يرى أنصار إستراتيجية النمو المتوازن أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم، يغطي نطاقا واسعا ويشتمل على العديد من الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد، حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى التقدم، ومن الاقتصاديين الذين تناولوا إستراتيجية النمو المتوازن: روزنشتين_رودان، نيكرسه، وآرثر لويس.

ومنه فالنمو المتوازن يتطلب توازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وكذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة وبين القطاع التصديري والمحلي، وأكثر من ذلك فإنها تشمل التوازن بين الاستثمارات في السلع الإنتاجية المباشرة والرأسمال الاجتماعي وبين التوسيع الرأسمالي والأفقي في الصناعات[□].

فإن فكرة النمو المتوازن تقرر تنمية متناسقة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لهذا يتطلب التوازن بين جانبي العرض والطلب. من جانب العرض يتم التأكيد على التنمية المترامنة للقطاعات ذات العلاقة التي تساعد على زيادة العرض من السلع، مما يعني تنمية مترامنة بين السلع الوسطية والمواد الخام وجميع الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.

من جانب الطلب يتم تأكيد على توفير المزيد من فرص العمل وزيادة المدخول بما يرفع من الطلب على السلع والخدمات، ويتعلق جانب الطلب بالصناعات المكاملة

1- محمد البناء، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، د ط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص: 104.

صناعات السلع الاستهلاكية، وعندما يتم إقامة الصناعات كلها فإنه يتم بتوظيف عدد كبير من العمال كما سيتوفر الطلب على مختلف السلع.

□ ومنه يمكن القول بأن إستراتيجية التنمية تقوم على .

❖ دفعة قوية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات.

❖ توجيه الموارد الاستثمارية المتاحة إلى جهة عريضة من الصناعات المتكاملة بشكل متزامن.

❖ أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدماتها لاحتياجات الطلب، ومن أهم الانتقادات الموجهة لنظرية النمو المتوازن هي:

- تتطلب نظرية الاستثمارات المتوازنة حجما ضخما من الموارد المالية، تعجز البلاد النامية عن توفيرها، وكذلك يتطلب كثيرا من المهارات والخبرات، فضلا عن أن هذه الدول تعاني من عدم التناسب بين عوامل الإنتاج، مما يعوق النمو المتوازن بها، لذلك انتقدت لعدم واقعيته لظروف الدول النامية

- أن نظرية النمو المتوازن تصنع فرضية رئيسية وهي أن البلد المتخلف يبدأ نموه من العدم، هذا مع العلم بأن التنمية تتحقق في ظل بنين اقتصادي معين، هو بمثابة محصلة لما تم اتخاذه من القرارات الاستثمارية، وما تم تنفيذه من مشروعات في وقت سابق، فهذه القرارات تشكل نمو غير متوازن.

- يتعين وفقا لأسلوب النمو المتوازن البدء بإنشاء صناعات استهلاكية، وتأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية، وهذا الأسلوب يؤدي إلى الإسراع بمعدل نمو الدخل في الحقبة الأولى من النمو الاقتصادي، ويبطيء معدل التنمية مقارنة بما يمكن أن يحدث لو أن الموارد الاستثمارية قد وجهت منذ البداية نحو السلع الإنتاجية.

- افترضت هذه النظرية ان هناك عرضا وافر من الموارد وأن القيد الرئيسي لاستخدامها يتمثل في الأسواق، وعدم توفرها على الدعم من أن ناحية العرض تمثل أهمية كبرى في الدول النامية، والتي تعتبر أحد خصائصها الرئيسية عدم مرونة جهازها الإنتاجي، ومنه يمكن القول بأن نظرية النمو المتوازن تسعى لإنشاء

¹ _ حسين أحمد عبيد، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، د ط، مكتبة نهضة الشرق، دون بلد، 1996، ص 243.

حشد كبير من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة، التي من شأنها أن تؤدي إلى أحد الأمرين: إما أن تنشأ هذه المشروعات بحجم كبير يقارب الحجم الأمثل، وفي هذه الحالة فالاحتمالات الأكثر شيوعاً هو أن هذه المشروعات سوف لا تعمل بكفاءة طاقتها، وإما أن تنشأ هذه المشروعات بحجم صغير يقل عن الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية لهذه المشروعات، نظراً لضياع الوفورات التي يحققها الحجم الأمثل للمشروع.

- انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن في أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي، ويكون ذلك نتيجة لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي وليس التوجه إلى الخارج، ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن نيكيرسه يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل، ولأنه روزنشتين_رودان من قبله ينصح في إستراتيجيته بتركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة، دون الصناعات الثقيلة، وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية، واعتماد البلاد النامية على استزاد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة.

- انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن في أنها يترتب عليها زيادة معدلات التضخم حيث يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم، لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية، وقد أثبتته تجارب التنمية خاصة في دول أمريكا اللاتينية اتبعت سياسة إحلال الواردات، ولكن لم يكن نيكيرسه يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن

قدم "بيرو" إستراتيجية النمو المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو ثم جاء "هيريشمان" لإعطاء هذه النظرية البعد الذي تعرفه بعد نقده لنظرية النمو المتوازن الذي يرى فيها توازن للتخلف ونصح البلدان المتخلفة إلى نهج سياسة البدء في بعض القطاعات وتأجيل البعض الآخر.¹

ترى هذه الإستراتيجية أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمارات من أهم ما تفتقر إليه الدول المتخلفة، لذلك ترى بضرورة توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات، والتي تسمى أقطاباً للنمو أو القطاعات الرائدة بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن، وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها الاختلال لإعادة التوازن من جديد، كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات التي يتميز بأعلى معدل كلى للترابط، وذلك لأن حجم معين من الاستثمار في هذا المشروع في فترة ما يحفز الاستثمار بحجم أكبر في المشروعات التي ترتبط به في الفترات الزمنية التالية.

لذا فإنه يجب تخصيص ما يتوفر من رأس المال في عدد محدود من القطاعات أو الصناعات الأخرى، ويجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

- ❖ تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية.
- ❖ الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية أكثر مما تخلق منه، فالتنمية تتحقق فقط عندما يحدث عدم توازن سواء بسبب الاستثمارات في رأسمال الاجتماعي أو المشروعات الإنتاجية المباشرة، فالأولى تخلق وفرات خارجية بينما تقوم الثانية على تلك الوفرات.

وقد انتقدت هذه الإستراتيجية مثلها في ذلك مثل إستراتيجية النمو المتوازن في

- ❖ أنها تفرض أنه لا توجد ندرة في الموارد التمويلية، بينما واقع الحال يبين على أن الدولة المتخلفة تعتمد في هذه الإستراتيجية على مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ

¹ - تيسير الرادوي، التنمية الاقتصادية، د ط، مديرية الكتب الجامعية، حلب، 1992، ص 193.

الاستثمارات المطلوبة وهو ما أثبت الواقع العلمي صعوبة حدوثه في الدول المتخلفة وخاصة في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

❖ وكذلك يرى بعض الاقتصاديين أن هذه الإستراتيجية تفترض أن عملية التنمية الأولى تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية، وبذلك تفتقد إستراتيجية النمو غير المتوازن مغزاها في ظل الأخذ بالتخطيط الشامل كأسلوب للتنمية الاقتصادية.

❖ انتقدت إستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تبنى على افتراض مرونة حركية عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن، غير أن عوامل الإنتاج في هذه الدول تتميز بانخفاض المرونة بل بالجمود إلى حد كبير.

❖ وكذلك تركز هذه الإستراتيجية على القرارات الاستثمارية، ولكن الدول النامية في أشد الحاجة إلى إجراء تغييرات سياسية وإدارية وتنظيمية، ربما تفوق احتياجاتها الاستثمارية، بالإضافة لإهمالها للاستثمار في رأس المال البشري، ومنه الضغوط المتولدة عن عدم التوازن قد تعوق التنمية، وكذلك إمكانية التعرض لضغوط تضخمية مع زيادة الاستثمارات الخارجية، وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم، يؤدي إلى زيادة المدخول، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وخاصة على السلع الاستهلاكية، وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي، فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد، وخاصة في ظل عدم كفاءات السياسات المالية والنقدية في السيطرة عليه بهذه الدول.

الفرع الثالث: الإستراتيجية المناسبة للتنمية

نلاحظ من خلال الاستراتيجيات السابقة انه لمعرفة الإستراتيجية المناسبة للتنمية لابد أولاً أن ننظر نظرة شاملة لنموذج الاستثمار، وأن نأخذ بعين الاعتبار تداخل قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، واعتمادها على بعضها البعض، إذ لا يكفي التركيز على نقاط معينة لنمو في الاقتصاد الوطني، لأن الاستثمار في جزء معين له تأثير على بقية الأجزاء الأخرى.

فالنظام المتكامل من الصناعات المختلفة يقلل من المخاطر التي تتعرض لها كل صناعة على حدى، والتي تتعلق باحتمال عدم قدرتها على تصريف إنتاجها لكي نضمن أن الإنتاج المتزايد في أحد القطاعات يقابل بطلب متزايد من القطاعات الأخرى، فمن الضروري القيام بموجة من الاستثمارات في عدد متنوع من الصناعات.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

تعمل الكثير من البلدان النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن العديد من العقبات والعراقيل المختلفة حالت دون ذلك، وقد أرجع جل الكتاب الاقتصاديين إلى تقسيم العقبات إلى: □

❖ العقبات السياسية والاجتماعية.

❖ العقبات الاقتصادية.

❖ العقبات التنظيمية.

❖ العقبات الخارجية.

الفرع الأول: العقبات السياسية والاجتماعية

من بين العقبات السياسية التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية هي التبعية السياسية حيث تمارس الدول المتقدمة تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة، حيث تضمن وجود نظام سياسي موالي لها، وكذلك الاستعمار بأشكاله المختلفة يؤدي إلى التأثير السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر، بل يؤدي إلى إسراف خيراته

1 _ محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، د ط، مطبعة الرمل الإسكندرية، 1997، ص 108.

وثرواته، وكذلك عدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية، وغياب المناخ الديمقراطي السليم، والتغير السريع والمفاجئ في القوانين، كل هذه عقبات تؤدي إلى غياب التنمية، لذا يجب أن يكون هناك نظام سياسي يقوم على تحقيق الاستقرار في الدولة، حتى لا تتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية، والتي تؤدي لإحداث تغييرات عميقة تتطلب استقراراً سياسياً في الدولة، لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل، والخروج من المشاكل تدريجياً، فوجود التنظيم السياسي الرشيد بالدولة من شأنه أن يجعل منها قوة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وبدون تكامل التنظيم السياسي بالدولة مع التنظيمات القانونية والاجتماعية والإدارية يتعذر القيام بتنمية اقتصادية فعالة ومستمرة¹.

يؤثر النظام الاجتماعي الغالب في مجتمع ما على النشاط الاقتصادي، فالدول النامية تعترضها صعوبة التغلب على الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد التي لم تعد تتلائم مع متطلبات المجتمع الحديث، والتي تؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية منها:

- كثرة إنجاب الأطفال ما لا يتناسب مع دخل الأفراد بحيث لا يمكن تعليمهم أو تهيئة الظروف الصحية والسكنية لهم.
- الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك، وفي هذا ما يعد من قدرة الأفراد على الادخار ولا يقتصر الإسراف في الدول النامية على الأفراد وإنما يتعداه على الحكومات التي تسرف في استخدام موارد المجتمع في أشياء لا تتفق مع مقتضيات التنمية.

1- حربي محمد موسى عريفات، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن، 1992، ص 31.

الفرع الثاني: العقبات الاقتصادية

وهي العراقيل التي لها تأثير اقتصادي واضح حيث انها تقف في وجه التنمية وتشمل وتحدد الحوافز المؤدية إلى ذلك، خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة التي ترقو تحقيق أهداف وغايات سريعة وواسعة ومنظمة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ونذكر من هذه العقبات:

- قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية وصعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرسالي والمهم هنا هو ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان او بمعنى اخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة ويراعى إن مصدر كل استثمار هو الادخار، وبالتالي يمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار، والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة مراحل الأولى لتنمية الاقتصادية.□

- ضيق الأسواق المحلية للدول النامية.

- عدم كفاءة الهياكل الأساسية للإنتاج في البلدان النامية، أي أنها غير كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية وكذلك عدم جودة الإنتاج بسبب افتقار الدول النامية لليد العاملة المؤهلة.

- تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية، ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد القومي (أي وجود إنتاج أجنبي وإنتاج محلي)، أحدهما قطاع اقتصادي متقدم والآخر قطاع تقليدي متخلف، والصلة بين القطاعين مفقودة، فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية إعادة الإنتاج في الدول الرأسمالية.

¹ _ محمد شفيق، مرجع سابق، ص109.

الفرع الثالث: العقبات التنظيمية

تعتبر العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في:

- ❖ نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة .
 - ❖ سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري كسوء توزيع الاختصاصات وعدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة، وكذا البطء الشديد في الإجراءات الإدارية، والتهرب من تحمل المسؤولية.
 - ❖ تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مثل عدم الحفاظ على مستويات الأسعار والإهمال في جباية الضرائب .
 - ❖ عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقاً لاحتياجات التنمية الفعلية في المجتمع .
 - ❖ عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية، وعدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية مما يتماشى مع الوضع المستهدف.
- ومنه يمكن القول أنه من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين، والبيروقراطية والعشائرية، والطائفية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية.
- إن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات وللحاق بركب التقدم عن طريق نقل التكنولوجيا للجهاز الإداري، وتكثيف الدورات التدريبية من أجل رفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سوياً، لأن كلا القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.

الفرع الرابع: العقبات الخارجية

تتجلى هذه العقبات في العلاقة التجارية وارتباط اقتصاديات البلدان المتخلفة بالظروف الدولية، حيث فرضت على الدول المتخلفة شروط صعبة بسبب سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (الشركات المتعددة الجنسيات) على السوق الدولية، وهذه الشروط لا تستطيع الدول المتخلفة تنفيذها، كون أغلبها بلدان ريعية لا تصدر إلى

المواد الخام كالبتروول مثلاً، وهذا يخضع إلى الأسعار التي تحددها منظمة الأوبك، بالإضافة إلى ذلك الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان هش وضعيف، بالإضافة إلى احتكار التكنولوجيا التي تصدرها دول المتقدمة، والديون كل هذا يشكل عقبة للتنمية.

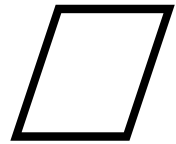
خلاصة:

من خلال دراستنا للإطار النظري للتنمية الاقتصادية تم التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي، وتبين أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة الرقي والازدهار، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي، ولكن توجد العديد من العقبات التي تحول دون قيامها منها الاقتصادية والسياسية والإدارية، وكذلك الاجتماعية والتنظيمية، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها، من بينها القروض الداخلية والادخار وكذلك التمويل الخارجي.



الفصل الثالث

السياسة المالية في
الجزائر من 2001
إلى 2019



تمهيد:

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة إقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929م، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، ومنه أصبحت السياسة المالية هي البرنامج الذي تخطه تلك الدولة وتتفذه، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية من أجل تحقيق تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه وإشباع الحاجات العامة له.

فالسياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية، عن طريق إستخدام الإيرادات والنفقات العامة والتي تنظم في الموازنة العامة، والتي من خلالها يمكن تحقيق السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية، خاصة في فترة الدراسة، حيث أصبحت الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية التي سطرته الدولة بمبالغ مالية ضخمة، وهذا راجع لزيادة الإيرادات الكلية بفضل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، والذي كان له تأثيره الإيجابي على الجباية البترولية، لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرض في المبحث الأول للسياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما في المبحث الثاني سنتناول سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وخصص المبحث الثالث للميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر من 2001-2019

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسيع سلطتها، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية هذه النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها خلال فترة زمنية معينة.

لذا سنحاول هنا تسليط الضوء على السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته، تلجأ للإنفاق العام، والذي يعتبر الأداة الرئيسية للدولة، ويمكن تعريف النفقات العامة على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، أو أنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة، ويصنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نوعين رئيسيين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز. □

وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة، والمتجانسة من حيث طبيعتها، والدور الذي تقوم به، والأثر الذي يحدثه، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

الفرع الأول: نفقات التسيير

يقصد بها تلك النفقات الضرورية المستمرة اللازمة لتسيير المرافق العمومية والمتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلق الاستثمارات فهي لا تؤدي لإحداث أي زيادة في الإمكانيات المادية الموجودة وإنما تتكفل بصيانة ما هو موجود وتمكنه من السير بشكل عادي، فهذه النفقات تخص النشاط العادي والطبيعي الذي تقوم به الدولة، وهي تلك الإعتمادات

1- انظر: قانون 84-17 المؤرخ في: 07/07/1984، المتعلق بقانون المالية.

التي تكون مسجلة في ميزانية الدولة موجهة لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية، مثل أجور الموظفين وكافة النفقات الخاصة بتسيير نشاط الدولة. وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84) المتعلق بقانون المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل على خمسة أقسام وهي:

- ❖ القسم الأول: دين قابل للاستهلاك "إقتراض الدولة".
- ❖ القسم الثاني: الدين الداخلي " فوائد سندات الخزينة".
- ❖ القسم الثالث: الدين الخارجي.
- ❖ القسم الرابع: ضمانات "من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية".
- ❖ القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات " تعويض عن منتوجات مختلفة".

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية

تتمثل في نفقات تسيير السلطات العمومية والسياسية، وغيرها المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، ومجلس المحاسبة، والمجلس الدستوري... وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ويقصد بها مجموع الاعتمادات التي تتوفر بجميع مصالح ووسائل التسيير الخاصة بالموظفين ، ويتكون من سبعة أقسام:

- ❖ المستخدمين: مرتبات العمل.
- ❖ المستخدمين: المنح والمعاشات.

- المادة 24 من قانون 17-84، المرجع السابق.1

❖ المستخدمين: النفقات الاجتماعية.

❖ معدات تسيير المصالح.

❖ أشغال الصيانة.

❖ إعانات التسيير.

❖ نفقات مختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها، كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وهي تقسم بدورها إلى سبعة أقسام:

❖ التدخلات العمومية والإدارية أي الإعانات الموجهة للجماعات المحلية.

❖ النشاط الدولي مساهمات في الهيئات الدولية.

❖ النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).

❖ النشاط الإقتصادي (إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية).

❖ إسهامات إقتصادية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

❖ النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).

❖ إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات

...الخ)

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهي تعبر مباشرة كاستثمارات منتجة، بحيث يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة، وبالتالي يمكن القول أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للدولة، من أجل تجهيزها بوسائل الإنتاج.

وحددت المادة رقم 35 من القانون 17/84 بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق فلقد نصت على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي[□]:

الباب الأول الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة: وهي موزعة على تسعة قطاعات هي الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية.

الباب الثاني إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة: وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث النفقات الأخرى الخاصة بالرأسمال: وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة تسجل نفقات التجهيزات العمومية على شكل رخص برامج واعتمادات الدفع.

* **رخص البرامج:** تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل المخطط لها وتبقى صالحة دون تحديد مدتها، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة.

* **اعتمادات الدفع:** هي عبارة عن تخصيصات سنوية "مرتبطة بالسنة" صالحة لمدة سنة فقط ترتبط بالنفقات السنوية.

وهذا التصنيف للنفقات على أساس الأبواب هو أساس التخصيص باعتبار أن قاعدة التخصيص مهمة في مجال قانون الموازنة باعتبار أن ترخيص السلطة التشريعية لا يكون بصفة إجمالية للنفقات وإنما يكون بصفة مفصلة، فقاعدة التخصيص تتبع من اعتبارات سياسية والغرض منها هي مراقبة السلطة التشريعية

1- المادة رقم 35 من القانون رقم: 17/84 المؤرخ في: 1984/07/07، المتعلق بقانون المالية.

(البرلمان) لعمل الحكومة أو للنشاط المالي للحكومة، ويكون ذلك باللجوء إلى لجان متخصصة، وهذا ما يسهل من إمكانية فحص السلطة التشريعية (البرلمان) للموازنة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التقسيم بصفة مفصلة الإعتمادات لا يؤدي إلى شل حركة المصالح المختلفة¹.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام من 2001 إلى 2019م

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة، والتي تنازعها التوجهات مابين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة...

في ظل ذلك الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الإنفاق العام، وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتساعد معدلاته بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر.

1- طاهر جمال الدين، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 46.

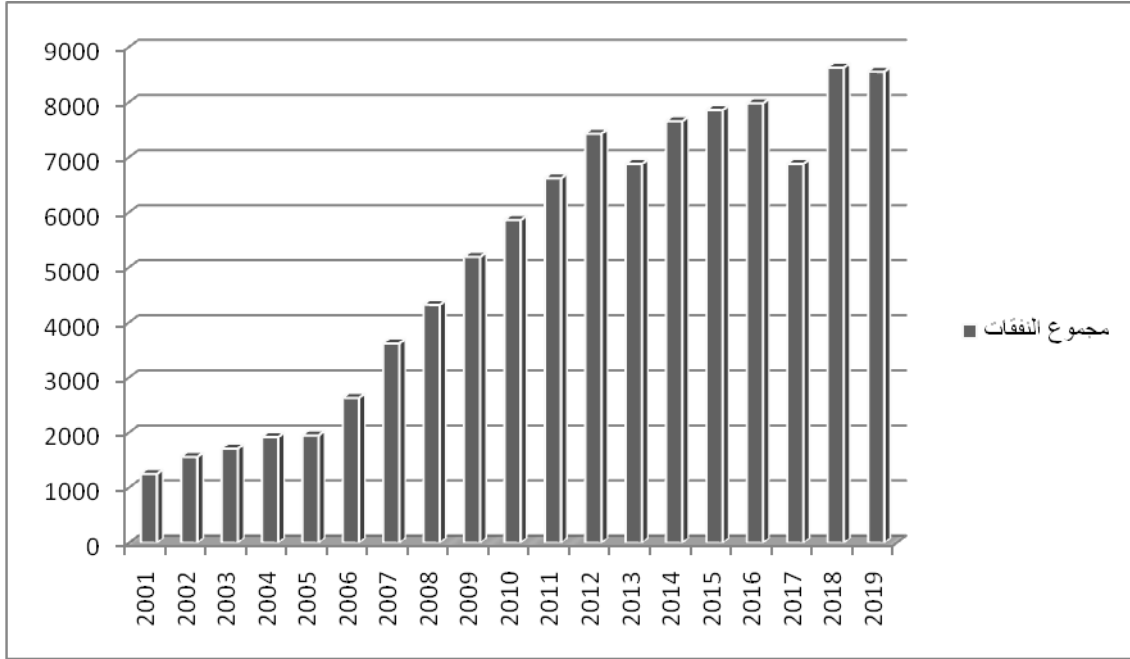
جدول رقم 11: تطور نفقات الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

الوحدة مليار دج

السنوات	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2001	836.2	415.5	1251.7
2002	1050	509.6	1559.6
2003	1097.3	613.7	1711
2004	1200	720.6	1920.6
2005	1200	750	1950
2006	1283.4	1347.9	2631.3
2007	1574.9	2047.9	3622.7
2008	2017.9	2304.8	4322.7
2009	2593.7	2597.7	5191.4
2010	2837.9	3022.9	5860.8
2011	3434.3	3184.1	6618.4
2012	4608.2	2820.4	7428.6
2013	4335.6	2544.2	6879.8
2014	4714.4	2941.7	7656.1
2015	4972.2	2885.7	7857.9
2016	4807.3	3176.8	7984.1
2017	4591.8	2281.4	6883.2
2018	4584.4	4043.3	8627.7
2019	4954	3602	8556

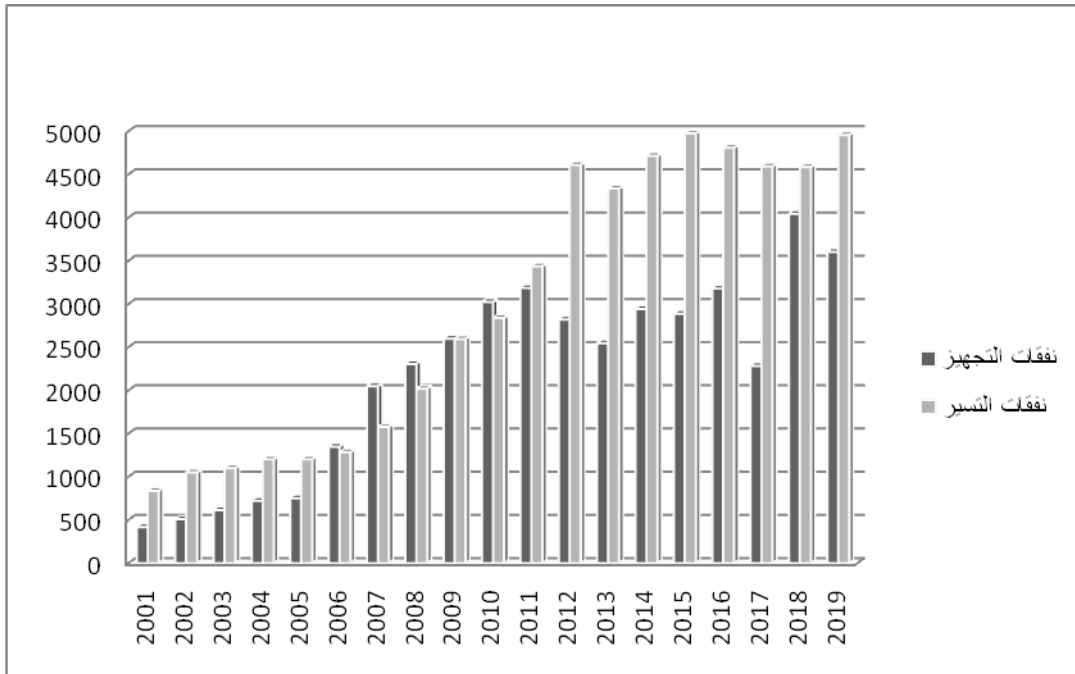
المصدر: أعد هذا الجدول بناء على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 02: تطور النفقات العامة الإجمالية خلال الفترة (2001 - 2019)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

الشكل رقم 03: تطور نسبة كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019م.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

نلاحظ من خلال الأشكال والجدول أعلاه الذي يبين تطور حجم كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في الجزائر، يلاحظ أن كلا النوعين من النفقات شهدا إرتفاعا محسوسا خلال الفترة 2001 -2012، وأن نفقات التشغيل كانت دائما هي الأعلى إلى غاية 2005 حيث في 2001 كانت نفقات التشغيل 836.2 مليار دج، أما نفقات التجهيز كانت 415.5 مليار دج، وفي سنة 2005 كانت نفقات التشغيل 1200 مليار دج، بينما نفقات التجهيز 750 مليار دج وذلك راجع لتسيير مؤسسات الدولة باهظة الثمن.

وهذا بالنظر إلى عدة اعتبارات سياسية واجتماعية وأخرى اقتصادية، وذلك من خلال تحمل الدولة للمهام الأساسية المنوط بها، كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة... الخ، وفي سنة 2006م زاد حجم نفقات التجهيز عن نفقات التشغيل حيث خصص في هذه السنة 1283.4 مليار دج لنفقات التشغيل بينما نفقات التجهيز خصص لها 1347.9 مليار دج، واستمر إرتفاع نفقات التجهيز عن نفقات التشغيل إلى غاية 2010م، وهذا ما يفسر اهتمام الجزائر بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة، حيث رصدت الجزائر مبالغ ضخمة للتجهيز وتطوير البنية التحتية للمساهمة في حزب الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب له.

في سنتي 2011 و2012م زاد حجم نفقات التشغيل عن نفقات التجهيز مرة أخرى حيث خصص لنفقات التشغيل سنة 2011م مبلغ 3434.3 مليار دج بينما نفقات التجهيز بلغت 3184.1 مليار دج.

وفي سنة 2012 خصص لنفقات التشغيل مبلغ 4608.2 مليار دج، بينما انخفضت ميزانية التجهيز وخصص لها 2820.4 مليار دج، ثم انخفض مجموع الإنفاق العام في سنة 2014 ورجع مرة أخرى في تزايد مستمر إلى غاية 2019.

المطلب الثالث: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز وأثرها على التنمية

الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو تولى أهمية كبيرة للإنفاق العمومي، سعيا منها إلى رفع معدلات النمو، وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات وبرامج بغية تطوير قواعدها المتعلقة باقتصادها المحلي، حيث تحرص الجزائر على خلق المناخ المناسب والأمثل من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وذلك بالاستفادة من مزايا الإنفاق العمومي والمشاريع العمومية التي تخص الشعب الجزائري.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام، وهذا ما نطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما سنتطرق إليه حيث سنحلل تطور النفقات حسب كل برنامج اقتصادي بتنمية الجزائر.

الفرع الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر 2001-2004م

أدى اليسر المالي الذي عرفته الجزائر ابتداء من سنة 2001م بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية على انتهاج سياسة اقتصادية جديدة، تركز أساسا على التنويع في النفقات العامة، ففي سنة 2001م قدرت النفقات العامة ب1251.7 مليار دج، لتواصل ارتفاعها في سنة 2003 حيث قدرت ب: 1711 مليار دج، أما في سنة 2004م بلغت 1920.6 مليار دج، أما بالنسبة لنفقات التسيير نلاحظ ارتفاع مستمر فيها ففي سنة 2001م بلغت 836.2 مليار دج، وصلت سنة 2004م إلى 1200 مليار دج، وتعود هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى زيادة الرواتب والأجور في بعض القطاعات.

وبالنسبة لنفقات التجهيز فقدرت ب: 415.5 مليار دج سنة 2001م، ويرجع ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2001م، وفي سنة 2003م بلغت نفقات التجهيز مقدار 613.7 مليار دج، وهي تعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج

إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال ماي 2003م، وفي سنة 2004م ارتفعت لتصل مقدار 720.6 مليار دج، ويعود سبب زيادة هذه النفقات إلى برامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار مخطط دعم الإنعاش.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2005-2009

زادت النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي جاء لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي، والذي يزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي ستة أضعاف، وهذا ما نلاحظه من خلال الإنفاق العام، حيث قدرت النفقات العامة سنة 2005م بمقدار 1950 مليار دج، مقارنة لسنة 2004م حيث كانت 1920.6 مليار دج، لتواصل ارتفاعها في سنة 2009م قدرت بـ 5191.4 مليار دج.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد استقرت سنة 2005م ويعود هذا لانخفاض فوائد الدين العام، أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد ارتفعت لترتفع بعدها إلى 1283.4 مليار دج سنة 2006م، وقد ارتفعت سنة 2009م لتصل إلى 2593.7 مليار دج، وبالتالي فقد تميزت نفقات التسيير خلال هذه الفترة بارتفاعها السريع ويرجع هذا إلى تزايد نفقات تسيير هذه البرامج وكذا التنمية البشرية التي اعتمدها الدولة.

بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت سنة 2005م حيث قدرت بـ 750 مليار دج وهذه الزيادة تتعلق بقطاعات البنية التحتية الاقتصادية، الري، الصناعة والطاقة، بالإضافة إلى الإنفاق على السكن، وفي سنة 2006م ارتفعت لـ: 1347.9 مليار دج لتواصل الارتفاع إلى 2047.9 مليار دج سنة 2007م ثم إلى 2304.8 مليار دج سنة 2008م وسنة 2009م قدرت بـ: 2597.7 مليار دج.

الفرع الثالث: تطور النفقات العامة في الجزائر 2010-2015م

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة برنامج خماسي يندرج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني، والتي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ويندرج هذا

البرنامج ضمن ديناميكية إتمام ما تبقى من مشاريع وخلق ورشات جديدة تقضي على الكثير من النقائص ويعد برنامج (2010-2015) من أهم الاستراتيجيات الإنفاقية طويلة المدى التي تتخذها الجزائر، وعلى هذا الأساس سيتم تحليل تطور النفقات لهذه الفترة.

عرفت النفقات العامة تذبذبا خلال الفترة 2010-2015م، فخلال المرحلة 2010-2012م عرف الإنفاق العام تطورا كبيرا وملحوظا، فقد بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2012م مبلغ 74286 مليار دج مقابل 6618.8 سنة 2011م، وانخفضت مرة أخرى سنة 2013م حيث قدرت بمقدار 6879.8 مليار دج، وفي سنة 2015م ارتفعت وبلغت نفقات الميزانية 7857.9 مليار دج.

بالنسبة لنفقات التسيير تطورت بصورة كبيرة خلال الفترة 2010-2012م حيث بلغت سنة 2012م مقدار 4608.246 مليار دج، وترجع هذه الزيادة بصفة كلية إلى ارتفاع التحويلات الجارية بما فيها الخدمات العامة وبصفة أخرى إلى نفقات المستخدمين ولكن سنة 2013م انخفضت بشكل واضح لتصل لـ: 4335.6 مليار دج، وارتفعت من جديد سنة 2014م لتصل مقدار 4714.4 مليار دج.

أما فيما يخص نفقات التجهيز فهي كذلك ارتفعت بوتيرة ملحوظة من سنة 2010م إلى 2012م، ويرجع سبب هذه الزيادة أساسا إلى نفقات قطاع السكن لكن عرفت هذه النفقات انخفاضا سنة 2013م حيث قدرت بـ: 2544.2 مليار دج وبعد هذا الانخفاض عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد سنة 2014م حيث قدرت بـ 2941.7 مليار دج.

الفرع الرابع: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019م

عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة تذبذبا في النفقات العامة، حيث شهدت ارتفاعا سنّي 2015م و 2016م فبلغت مقدار 7857.9 مليار دج سنة 2015م، لترتفع إلى 7984.1 سنة 2016م، ولكن سرعان ما تنخفض إلى 6883.2 مليار دج سنة 2017م وترتفع مرة أخرى سنة 2018م لتصل إلى مقدار 6827.7 مليار دج.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فهي الأخرى شهدت تذبذبا نتيجة عدم استقرار أسعار البترول، حيث ارتفعت سنتي 2015م و2016م لكن تنخفض مرة أخرى خلال سنة 2016م حيث وصلت 4807.3 مليار دج وواصلت الانخفاض سنة 2017م، لتصل 4591.8 مليار دج، وفي سنة 2018م وصلت مقدار 4584.4 مليار دج، لترتفع ل 4954 مليار دج سنة 2019م.

ارتفعت نفقات التجهيز سنة 2016م لتصل 3176.8 مقارنة بسنة 2015م حيث قدرت ب 2885.7 مليار دج، ثم انخفضت سنة 2017م لتصل 2281.4 مليار دج ثم ارتفعت من جديد لتصل مقدار 4043.3 مليار دج سنة 2018م، لتتخفف مرة أخرى إلى 3602 مليار دج سنة 2019م.

بعد تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2001-2019م

نتوصل لمجموعة من النتائج وهي:

❖ أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم ادوات السياسة المالية.

❖ أن نفقات التسيير تستحوذ على أكثر نسبة من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، وحسب ميزانية التسيير فإن الجزائر تقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جدا على النفقات الاستهلاكية كنفقات التعليم والصحة وأجور العمال.

❖ الاعتماد على سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة المرتفعة.

❖ غياب الرشادة في الإنفاق العام بسبب ضعف الدراسات التقنية.

المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

عمدت السياسة الإيرادية خلال فترة الدراسة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبة على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية، لذا سنحاول تسليط الضوء على تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001_2019.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وهناك موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه التي تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى [□]:

- ❖ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- ❖ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ❖ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- ❖ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- ❖ التسديد بالرأسمال للقروض والتنسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها.
- ❖ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ❖ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- ❖ الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

1- المادة 11 من القانون: 17/84، المؤرخ في: 1984/07/07، المتعلق بقانون المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري صنف الإيرادات إلى إيرادات الجبائية العادية و إيرادات الجبائية الغير عادية "البتروولية" ، والإيرادات الغير جبائية. □

ومن خلال الإيرادات السابقة كذلك يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين (إيرادات إجبارية -إيرادات اختيارية):

الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية: تعبر عن جميع الاقطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل وتتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية والغرامات والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

أولاً: الإيرادات ذات الطابع الجبائي

تتكون من مختلف الضرائب والرسوم وهي مصنفة كما يلي :

1- **ضرائب مباشرة:** حيث تخص هذه الضرائب المداخيل بمختلف أنواعها

(الضرائب على الأجور، الضرائب على الأرباح التجارية وغير التجارية، الكفالات والكراء، الأرباح الصناعية، الفوائد والقروض.

2- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي تلك الضرائب التي تخص بعض

العقود القانونية وتخص جميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية:

❖ حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة للتسجيل.

❖ عقود الزواج والطلاق.

❖ جواز السفر ورخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية.

3- **الضرائب على الأعمال:** وتعرف أيضا بالرسم على رقم الأعمال

بحيث يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

1 _ حاج قويدر عبد الهادي، بوشري عبد الغني، أثر الرقابة الجبائية على حصيله إيرادات الجبائية العادية في الجزائر_ دراسة قياسية خلال الفترة 2000_ 2017، مجلة البشائر الاقتصادية ، الجزائر، مجلد05، ع: 02، 2019، ص 880.

4- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ولكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال، ومن بين السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب الذهب والكحول...الخ.

5- **الحقوق الجمركية:** يتم فرض هذه الضريبة على العمليات التجارية الخارجية فهي تمس كل المنتجات الموجهة بالاستيراد والتصدير.

6- **الجباية البترولية:** وتتكون هذه الجباية من:

- ❖ الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي.
- ❖ ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

ثانيا: الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية

وتتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال، حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

ثالثا: الغرامات

وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل: المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية:

يطلق على هذا النوع من الإيرادات الموارد الإرادية فهذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا من قبل الاشخاص ويكون الدفع إراديا وليس إجباريا مقابل نفعهم واستفادتهم بسلعة أو خدمة معينة تؤديها لهم الدولة، وبالتالي يضم هذا النوع المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من قبل الأفراد،

جراء حصولهم على سلع وخدمات من قبل الدولة، وأهم أنواع الموارد الاختيارية مايلي:

أولاً: مداخيل أملاك الدولة:

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصنيفها لثروتها الطبيعية كالمناجم والغابات أو استغلالها في شكل إجازة، أو خدمة، أو رخصة، ومن هنا يمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

1/ مداخيل الاستغلال: هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعيين أو معنويين).

2/ مداخيل التصفية: تتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدول نتيجة تصفية ثروتها حيث يتم تدبيرها بشكل إتفاقي بين الدولة و المستفيد، من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة.

ثانياً: التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المقدمة من طرف الدولة

تتمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن تميز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

❖ المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

❖ المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.

❖ المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية .

ثالثاً: أموال المساهمات والهدايا والهبات

تقدم هذه الأموال بدون مقابل، بحيث يخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأفراد، من أجل تمويل نفقة عمومية، وتعتبر قيمة هذه المداخيل غير محددة.

لقد ذكرنا مختلف الإيرادات إلا أن السياسة المالية مقترنة بشكل كبير بالجباية البترولية إذ تعتمد الميزانية العامة على الجباية البترولية كمصدر تمويل أساسي .[□]

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2001-2019م

تعتبر الإيرادات العامة عصب الأساس للموازنة العامة للدولة، فهي التي تضع الأسس الرئيسية لسياسة الميزانية، ومع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية إنتعشت معها إيرادات الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا خلال فترة الدراسة، وهو ما انعكس إيجابا على وضعية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، سواء إيرادات الجباية العادية أو إيرادات الجباية البترولية.

جدول رقم □□ : تطوير الإيرادات العادية والبترولية في إيرادات الجباية الكلية.

الوحدة(مليار دينار جزائري)

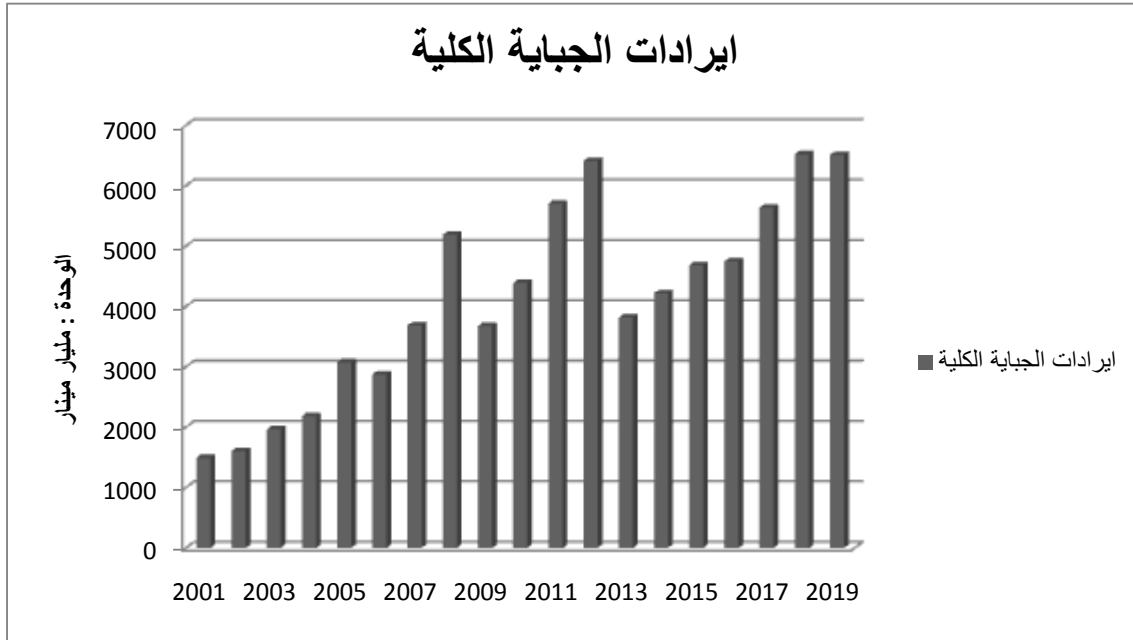
السنوات	إيرادات البترولية	الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية
2001	1001.4	488.5	1489.9
2002	1007.9	595.2	1603.1
2003	1350.0	616.4	1966.4
2004	1530.7	652.5	2183.2
2005	2352.5	724.1	3076.6
2006	2790.0	840.5	2874.5
2007	2796.8	891.1	3687.9
2008	4088.6	1101.8	5190.4
2009	2412.7	1263.3	3676
2010	2905.0	1487.8	4392.8
2011	3979.7	1723.7	5703.4
2012	4184	2227.2	6411.2

¹ _ طاهر شلحي، زروق بن موفق، لخضر بن عطاء الله، السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، ع: 5، بدون سنة، ص 177.

3820	2204.1	1615.9	2013
4218.2	2640.5	1577.7	2014
4684.6	2961.7	1722.9	2015
4747.41	3064.86	1682.55	2016
5635	3305.88	2329.12	2017
6521			2018
6508	3794	2714	2019

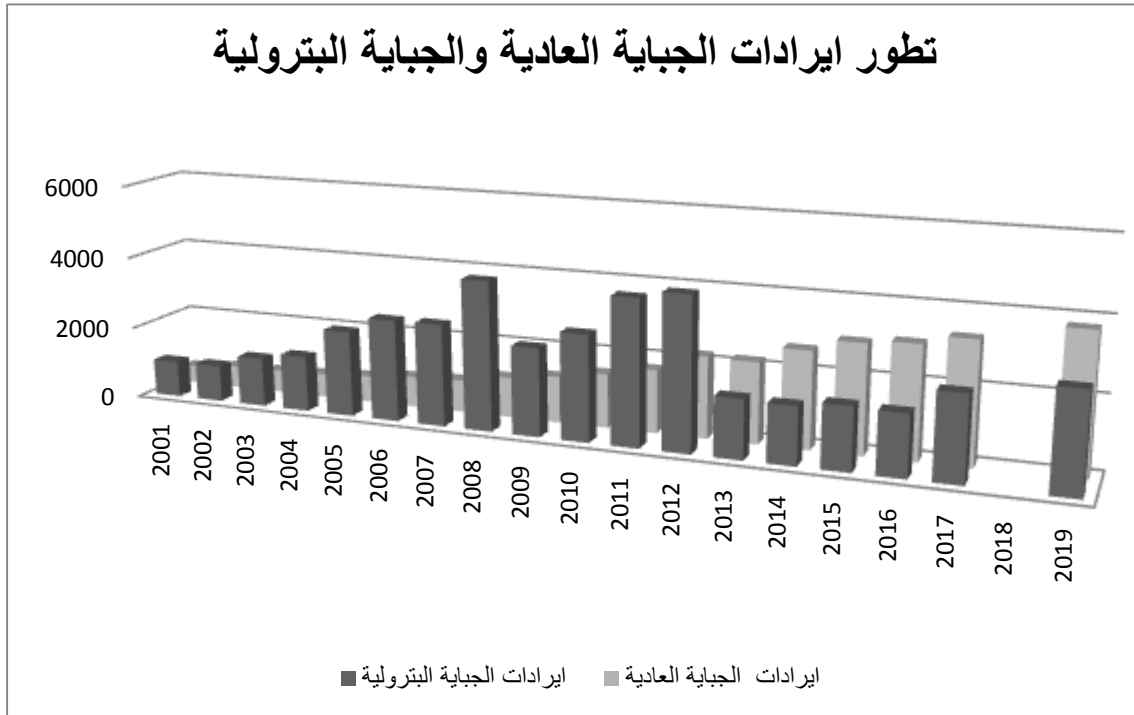
المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على تقرير بنك الجزائر" التقرير السنوي لسنة 2006، 2008، 2010، 2012، 2014، 2016"، حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل الخامس، المالية العامة.

الشكل رقم 03: تطور إيرادات الجباية الكلية خلال الفترة (2001- 2019م)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

الشكل رقم 04: تطور إيرادات الجباية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة (2001-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 ورقم 04 والجدول أعلاه أن إيرادات الجباية البترولية تمثل نسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة، حيث نلاحظ أن ارتفاع الجباية البترولية يرافقه مباشرة تزايد في مجموع الإيرادات، وهذا يوضح لنا الاعتماد الكبير والمفرط على إيرادات الجباية البترولية.

حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع إيرادات الجباية البترولية من 2001م إلى غاية 2008م صاحبها تطوير في إيرادات الجباية الكلية، حيث في سنة 2001م قدرت الجباية البترولية 1001.4 مليار دج، وفي سنة 2002م قدرت ب 1007.9 مليار دج وفي سنة 2003م وصلت إلى 1350.0 مليار دج، وارتفع إلى 2352.5 مليار دج سنة 2005م مقابل 2004م حيث قدرت 1530.7 مليار دج، وواصلت بالارتفاع، ففي سنة 2006م قدرت ب 2790 مليار دج، و قدرت سنة 2007م حوالي 2709.8 مليار دج وارتفعت سنة 2008م إلى 4088.6 مليار دج، وهذا الارتفاع المتواصل صاحبه ارتفاع إيرادات الجباية الكلية حيث في سنة 2008م

قدرت ب 5390.4 مليار دج مقارنة ب 2001م حيث قدرت إيرادات الجباية الكلية
1489.9.

وفي سنة 2009م شهدت إيرادات الجباية البترولية انخفاضا كبيرا بسبب
الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على الأسواق العالمية بشكل عام، وأسواق النفط
بشكل خاص حيث أصبحت إيرادات الجباية البترولية 2412.7 مليار دج، وبالمقابل
انخفضت إيرادات الجباية الكلية ووصلت إلى 3676 مليار دج، ثم ترتفع من جديد
في سنة 2010م لتصل إيرادات الجباية البترولية 2905.0 مليار دج، وكذلك
إيرادات الجباية الكلية هي الأخرى ترتفع لتصل 4392.8 مليار دج.

تبقى في إرتفاع مستمر إلى غاية سنة 2012م حيث وصلت إيرادات جباية
البترولية إلى 4184 مليار دج، وبالمقابل إيرادات الجباية الكلية هي الأخرى ترتفع
لتصل إلى 6411.2 مليار دج، لكن سرعان ما تتخفص مرة أخرى وتصل إلى
1615.9 مليار دج سنة 2013م بسبب الأزمة البترولية، وتتنخفض إيرادات الجباية
الكلية هي الأخرى لتصل إلى 3820 مليار دج، وتواصل الانخفاض إلى غاية
2015م لترتفع مرة أخرى بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتصبح إيرادات الجباية
البترولية 1792.2 مليار دج، أما في سنة 2016م انخفضت إلى 1682.5 مليار
دج، أما بالنسبة للجباية العادية هي الأخرى عرفت ارتفاعا محسوسا منذ 2001م
وذلك بسبب مواصلة الحكومة الجزائرية اصلاحاتها للقطاع الضريبي، حيث قدرت
سنة 2001 ب: 488.5 مليار دج، وفي سنة 2008 وصلت إلى 1101.8 مليار
دج، وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 1723.7 مليار دج سنة 2011 وفي سنة 2016
وصلت إلى 3064.86 مليار دج وصولا ل 2019 ارتفعت الجباية الكلية لتصل ل
6508 مليار دج وتبعها ارتفاع الجباية البترولية 2714 مليار دج والجباية العادية
3794 مليار دج.

المطلب الثالث: تحليل تطور الإيرادات العادية والبتروولية

إن الجباية البتروولية بمثابة المخزن الفعال للإقتصاد الجزائري، وأساس الإيرادات العامة للدولة، وهي جزء من الجباية التي تعبر عن سلطة الدولة، وحققها في الحصول على إيرادات توجهها من أجل تحقيق أهداف النمو والتطور الاقتصادي من خلال الإنفاق العام، إذ تميزت الإيرادات العامة في الجزائر بسيطرة الإيرادات البتروولية بأنها تعرف تذبذب شديد والتي ترتبط بتقلبات أسعار البترول، حيث نلاحظ أن سنة 2001م كانت إيرادات الجباية البتروولية تقدر ب 1001.4 مليار دج إيرادات الجباية العادية، ولقد استمرت إيرادات الجباية البتروولية ارتفاعها نتيجة انتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره واستقرارها خلال هذه الفترة، حيث وصلت الإيرادات من الجباية البتروولية سنة 2004م مايقارب 1530.7 مليار دج، في حين وصلت نسبتها من إجمالي الإيرادات حوالي 78٪ سنة 2008م، وذلك بقيمة 4088.6 مليار دج، وهو ما يدل على مدى تركيز إيرادات الميزانية العامة للدولة على إيرادات الجباية البتروولية، ولقد انخفضت قيمة هذه الإيرادات سنة 2009م إلى 2412.7 مليار دج بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ولكن ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 2905 مليار دج سنة 2010م و 399.7 مليار دج جزائري سنة 2011م، وارتفعت لتصل إلى 4184 مليار دج سنة 2012 لكن سرعان ما انخفضت لتصل 1615.9 مليار دج، وواصلت الانخفاض إلى 1577.7 مليار دج ثم ارتفعت سنة 2015م ل 1722.9 مليار دج، وانخفضت من جديد لسنة 2016م لتصل إلى 1682.5 مليار دج وفي سنة 2017 ارتفعت ل 2329.2 مليار دج وواصلت الارتفاع ل 2714 مليار دج سنة 2019م.

أما بالنسبة لإيرادات الجباية العادية عرفت ارتفاعا بسبب مواصلة الحكومة الجزائرية إصلاحاتها للقطاع الضريبي، ومحاولاتها الحثيثة لمكافحة التهرب الضريبي ففي سنة 2001م كانت إيرادات الجباية العادية 488.5 مليار دج ثم ارتفعت ل 595.2 مليار دج، وواصلت الارتفاع لتصل إلى 1101.8 مليار دج سنة 2008م مقابل 891.1 مليار دج سنة 2007م، وواصلت الارتفاع إلى غاية 2012 لتصل إلى 2227.2 مليار دج لكن سرعان ما انخفضت سنة 2013م لتصل إلى

2204 مليار دج، وترتفع مرة أخرى سنة 2014م لتصل إلى 2640.5 مليار دج، وفي سنة 2016م وصلت إلى 3064.84 مليار دج وواصلت الارتفاع ل 3794 مليار دج سنة 2019.

نلاحظ من خلال تحليل تطور الإيرادات العادية والبتروولية أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات قطاع المحروقات، فقد انجر عنه آثار سلبية إذ يعرف سوق البترول أزمات متكررة، وهذا ما ينعكس على تذبذب الإيرادات البتروولية، ومنه تعرض الاقتصاد الجزائري إلى عدم استقرار في الإيرادات الكلية، وبالتالي يؤدي هذا الإنخفاض إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، والدخول في دوامة عدم القدرة على تغطية نفقاتها العامة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع الاستثمار.

وبالتالي يمكن القول بأنه رغم الإصلاحات الضريبية والتي كان أهم أهدافها إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية إلا أن هذه الأخيرة لا تزال مهيمنة على هيكل الإيرادات، حيث أن عجز الميزانية يتم تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات التي تتشكل عوائده أساسا من فوائض قيمة الجباية البتروولية، وبالتالي يمكننا القول بأنه عند مقارنة حصيلة الجباية البتروولية وحصيلة الجباية العادية أن السلطات العمومية فشلت في إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية.

المبحث الثالث: الميزانية العامة في الجزائر من 2001-2019م

تعتبر الميزانية البنينة التي يتم على أساسها صنع القرار والمساءلة في الحكومة وهي أداة ذات أهمية كبيرة في تعزيز نمو الاقتصاد القائم على السوق والاستدامة المالية طويلة الأجل، كما تعتبر أهم وثيقة تصدرها الحكومة حول سياستها، حيث يتم فيها صياغة أحداث هذه السياسات بعبارات محددة بدقة ووضوح.

وهو ما سنحاول الوقوف عنده بالتطرق إلى التطورات التي عرفتها الموازنة العامة للجزائر في فترة الدراسة.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري والإطار**التنظيمي لها****الفرع الأول: تعريف ومبادئ الموازنة العامة في التشريع الجزائري**

تعرف الموازنة العامة على أنها: "الميزانية التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".[□]

أما بالنسبة لقانون المالية فهو يعرف بأنه: "القوانين التي تحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها".[□]

أما بالنسبة لأنواع قوانين المالية فهي:

- ❖ قانون المالية السنوي.
- ❖ قانون المالية التكميلي.
- ❖ قانون المالية المعدل.
- ❖ قانون ضبط الميزانية[□]

1- المادة 06، من قانون: 17-84، المرجع السابق.

2- المادة 01، من قانون: 17-84، المرجع السابق.

3- المادة 02، من قانون: 17-84، المرجع السابق.

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة:

تخضع الميزانية العامة في الجزائر لمجموعة من المبادئ، أو ما يطلق عليها إسم القواعد الفنية للميزانية، التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة، ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي ومن بينها:

1- مبدأ سنوية الميزانية: أي تكون لسنة واحدة وتختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى، فبعض الدول كالجزائر تجعل بداية السنة المالية لميزانية الدولة في أول جانفي إلى 31 ديسمبر، وهذا طبقا لما ورد في قانون 84-17،¹ وتساعد مبدأ السنوية البرلمان عن مراقبة الحكومة، وهذا المبدأ ليس مطلقا بل ترد عليه استثناءات من بينها الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات.

2- مبدأ وحدة الميزانية: يقصد بهذا المبدأ أن تخصص موازنة واحدة تضم كافة النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها، بحيث يكون عليها التصويت من طرف السلطة التشريعية مرة واحدة وبشكل عام، وحسب هذا المبدأ على الإيرادات والنفقات العامة للدولة أن تظهر في بيان واحد، ثم تصنف بشكل مفصل ومتجانس حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة، كما تمكن أيضا من عملية التحليل والمقارنة، ومن ثم التأكد من وجود توازن أو عدمه في الموازنة العامة للدولة، كما يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية القيام بعملية المراقبة والتعرف على السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة إلا أن التطور الذي لحق بالسلطة المالية للدولة، وتعدد وظائفها لهذه أظهرت بعض الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة ويمكن ذكرها فيما يلي:

❖ **الميزانية الملحقة:** هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، فتعتمد الدولة منحها ميزانية مستقلة، إلا أن

¹ _ قانون 84_17 مرجع سابق.

هذه الميزانية تلحق الموازنة العامة وهذا ما نص عليه قانون 17/84 في المادتين 44-45 (مثل الموازنة الخاصة بالبريد والمواصلات).¹

❖ **الحسابات الخاصة بالخرينة:** تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر، وقد خصص قانون 17-84 لهذه الحسابات 14 مادة (48-61)²، وتتمثل هذه الحسابات المفتوحة في كتابات الخريضة تقيد فيها عمليات الإيرادات والنفقات لمصالح الدولة التي تجريها تنفيذ الأحكام قانون المالية، ولكن خارج الميزانية العامة للدولة³، وقد صنف قانون 17-84 هذه الحسابات إلى: (الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حساب التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول).

3- مبدأ شمولية الموازنة: هذا المبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية ويقصد به إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة أي دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص.

4- مبدأ توازن الموازنة: وجوبا تتكون الميزانية من جانبين، جانب الإيرادات وجانب النفقات وعليه ينص هذا المبدأ على إلزامية تساوي الإيرادات والنفقات. سوف نبحت على مدى تطبيق هذا المبدأ في الجزائر من خلال فترة الدراسة هذه.

الفرع الثالث: الإطار التنظيمي للميزانية العامة

يقصد بها كافة القواعد والترتيبات المتعلقة بها بما في ذلك القواعد والنصوص القانونية.

➤ **الإطار التشريعي:** لقد مر النظام المالي الجزائري عموما والميزانية العامة على وجه الخصوص بمراحل مختلفة لها طابعها التشريعي بداية بالنظام المالي الإسلامي

¹ المادتين 44 و 45 من قانون 17_84، مرجع سابق.

² المواد من 48 إلى 68 من قانون 17_84، مرجع سابق.

³ - لعمارة جمال، المرجع السابق، ص: 104

مرورا بالنظام العثماني، ثم النظام الفرنسي، حيث استوحى من هذا الأخير نظامها المالي حتى بعد أن استقلت الجزائر مزال متأثر به.

وفي هذا الصدد لابد من ذكر بعض القواعد القانونية التي تشكل الإطار التشريعي للنظام المالي والميزانية.

➤ **قانون المالية الأساسي:** يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في جويلية 1984م والمتعلق بالقوانين المالية الركيزة الأساسية والأصل الذي يعطي التوجيهات ويحدد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد القوانين المالية السنوية، كما يعرف بالقانون العضوي لقوانين المالية¹ حيث يضم هذا القانون:

- ❖ الباب الأول: الأحكام العامة التي تعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها .
- ❖ الباب الثاني: تطرق للميزانية العامة وأنواعها وهيكلتها .
- ❖ الباب الثالث: تطرق للأنواع الأخرى من الميزانية وعلاقتها بالميزانية العامة.
- ❖ الباب الرابع: تناول العمليات الخاصة للخزينة وكيفية تنظيمها.
- ❖ الباب الخامس: تطرق للقوانين المالية إنطلاقا من تحضيرها ثم التصويت عليها حتى تنفيذها.
- ❖ الباب السادس: خصص لقانون ضبط الميزانية.
- ❖ الباب السابع: والأخير تناول أحكاما مختلفة.

وقد عدل في 1988 بالقانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لقانون 84-17 بالقانون 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم لقانون 84-17.

➤ **قانون المحاسبة العمومية:** يعبر القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990م² والمتعلق بالمحاسبة العمومية، والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيق المصدر الأساسي للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية في الجزائر، ويحدد هذا

1- حسب المادة 123 من دستور 1996.

2 _ قانون 90_21، قانون المحاسبة العمومية، مؤرخ في 15 أوت 1990.

القانون الأحكام العامة للتنفيذ المطبقة على الميزانية العامة، والعمليات العمومية، والتي تشمل الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا عمليات الخزينة، كما يحدد هذا القانون التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم وتتمثل مراسيمه فيما يلي:

- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م والمتعلق بتعيين واعتماد المحاسبين العموميين. □
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م والمحدد لشروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين. □
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآخرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها ومحتواها. □
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م والمتعلق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين. □

¹ _ المرسوم التنفيذي رقم 91-311 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.
² _ المرسوم التنفيذي رقم 91-312 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.
³ _ المرسوم التنفيذي رقم 91-313 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.
⁴ _ المرسوم التنفيذي رقم 91-314 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.

المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة في الجزائر

إن عملية صنع السياسة العامة الميزانية لا يمكن أن تصاغ أو تنفذ بدون تعاون وتنسيق بين مجموعة من الفواعل "السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، مجلس المحاسبة ومختلف الوزارات" التي تقوم بتحضير وإعداد ومتابعة ومراقبة من أجل معرفة مسار صنع سياسة ميزانية ناجعة، ولا بد لدورة الموازنة العامة المرور بمجموعة من المراحل المتعاقبة والمتداخلة، وهذه المراحل متبعة في جميع الأنظمة المالية للدول ويبقى الاختلاف في توزيع المستويات في كل مرحلة والمراحل التي تمر بها الميزانية العامة في الجزائر وهي: □

الفرع الأول: إعداد الموازنة العامة للدولة

يقصد بهذه المرحلة تحضير الموازنة عن طريق تحديد مبلغ النفقات التي يجب على الدولة تغطيتها بمواردها الجبائية وغير الجبائية لسنة مقبلة، ويجب أن تقدر النفقات قبل الإيرادات، وهو ما يلزم الدولة بضمان السير الحسن لمصالحها، ورغم تعدد أنظمة تحضير الميزانية إلا أننا نجد حق تحضير وإعداد الميزانية العامة على السلطة التنفيذية وحدها، حيث هي من تقع عليها مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ومن الناحية العملية فإن السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الميزانية.

بما أن السلطة التنفيذية هي المكلفة بالإعداد، فيتم ذلك عن طريق تظافر جهود السلطات الداخلية للسلطة التنفيذية، حيث نجد مجموع الوزارات أين تكلفت كل واحدة بتحضير ميزانية دائرتها، ثم تجمع وزارة المالية كل المشاريع الصادرة عن مختلف الوزارات، وبعد ذلك يتم إعداد المشروع الأولي للميزانية العامة من طرف وزير المالية الذي يعرضه على مجلس الحكومة، وبعد المناقشة يضبط المشروع النهائي للميزانية الذي سيعرض على السلطة التشريعية المجلس الشعبي الوطني. يمكن للسلطات السياسية أن تتدخل في تحضير مشروع الميزانية وذلك لما لها من صلاحيات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- لعمارة جمال، المرجع السابق، ص- ص 220-230.

- مساهمة رئيس الجمهورية بسبب ترأسه مجلس الوزراء أين يكون له تأثير على سير المناقشات وباعتباره القاضي الأول في البلاد، والذي يتمتع بسلطة كبيرة في تحضير الميزانية.
 - كذلك مساهمة رئيس الحكومة بسبب توليه ضبط برنامج حكومته وعرضه على مجلس الوزراء أولاً، والمجلس الشعبي الوطني ثانياً .
- وأخيراً ان تدخل السلطات السياسية يمكنه إعادة النظر في مشروع الميزانية العامة للدولة.

الفرع الثاني: إجراءات إعداد مشروع الموازنة العامة

تهدف هذه الإجراءات إلى الوصول بقدر الإمكان إلى النتائج الصحيحة، حيث تقدر نفقات الموازنة العامة على أساس التقدير المباشر من قبل الموظفين المختصين في الوزارات والهيئات العامة، ويجب أن يكون هذا التقدير واقعي يمكن تطبيقه على أرض الواقع، إن الطريقة المباشرة المتبعة لتقدير نفقات التسيير تقتضي أن يقوم كل مرفق عمومي إداري بتقدير نفقاته مباشرة، إستناداً إلى الالتزامات المادية المتكررة، كالأجور والتكاليف الاجتماعية والمصاريف، أدوات التسيير وأشغال الصيانة وإعانات التسيير والمصاريف المختلفة.

لقد جاء في قانون 84-17 (المادة 25)¹، ينبغي أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها، ولا تحول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة الحق في تحديدها للسنة الموالية التالية، وهكذا لا يجوز نقل النفقات من سنة لأخرى مما أجبر القائمين على تقدير نفقات التسيير بمراجعة كافة النفقات وتبريرها مهما كان نوعها وحجمها، أما تقدير نفقات التجهيز فيرتبط بتنفيذ إجراءات الخطة حيث يمثل مبلغ اعتمادات التجهيز الذي يفتح سنويا بموجب قانون المالية القسط السنوي المرقم من الخطة التنموية، وتجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفق المخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، أما بالنسبة لتقدير الإيرادات العامة يعتبر الأمر هنا أكثر تعقيداً، لأن

1- المادة 25، من قانون: 84-17، المرجع السابق.

تقدير الإيرادات يقتصر على التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وخاصة أن إيرادات الميزانية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات، والتي هي الأخرى تتأثر بالمتغيرات الدولية لمالها من تأثير على أسعار هذه المحروقات.

إن تحصيل الإيرادات يقوم على أساس آخر البيانات المتحصل عليها في ميدان التحصيل الجبائي، والتي تعتبر كأساس في تقدير إيرادات السنة المقبلة مع إخبار أثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة.

إن الطريقة المستعملة لتقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر، والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقاً من أحدث المعلومات الاقتصادية مع إسترشاد القائمين بالتقدير بالإيرادات التي حصلت في السنوات السابقة.

الفرع الثالث: إعتداد وإقرار الموازنة العامة

تعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل وأكثرها حساسية، وذلك لأن عملية إعتداد الموازنة أو المصادقة عليها تمثل المرحلة الأخيرة التي تتناقص الموازنة خلالها قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ، أثرت المناقشات حول إختصاصات كل من السلطة التنفيذية والتشريعية في مرحلة تحضير وإعداد الميزانية، فإن مرحلة الإعتداد كانت وستظل دائماً من إختصاص السلطة التشريعية وتنفرد بحق الإقرار "الإعتداد" حيث من إختصاصات السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة للدولة إختصاص مالي وهو أن يصادق البرلمان عن قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوم من تاريخ إيداعه بعد مناقشته وتحديد نفقاته وإيراداته، ويمر إعتداد الموازن بإجراءات تضبطها دساتير الدولة،¹ حيث بمجرد إيداع مشروع قانون المالية في مكتب المجلس الشعبي الوطني يحول على الفور للجنة المالية والموازنة لدراسته بعمق، وبعد إنتهائها تحرر تقريراً نهائياً بمجمل

¹ _ حميدة أوكيل، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2016، ص 47.

التوضيحات والتعديلات التي تراها مناسبة ثم يحول الملف إلى الجلسة العلنية من أجل المناقشة العامة والتصويت.

وهنا قد يقبل المشروع ويصادق عليه أو يرفض.

وقد نص قانون 84-17 في مادته 70¹ على كيفية التصويت على بنود الموازنة العامة فبدل من التصويت على كل باب من الموازنة أقر التصويت بصفة إجمالية وهذا على خمس مراحل:

❖ التصويت بصفة إجمالية على الإيرادات العامة.

❖ التصويت بصفة إجمالية على الاعتمادات الخاصة للتسيير حسب كل دائرة وزارية.

❖ التصويت بصفة نهائية على الجزء السنوي من الاعتمادات المخصصة للتجهيز.

❖ التصويت بصفة نهائية على رخص تمويل الاستثمارات.

❖ التصويت بصفة إجمالية على الحد الأقصى للنفقات حسب كل صنف.

بعد الموافقة على مشروع قانون المالية من طرف الغرفتين (سواء على حاله أو بعد تعديله)، يدخل المشروع المعتمد مرحلته الأخيرة، وهي الإقرار وهنا يأخذ صفة الرسمية والشرعية ويوقع من طرف رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية للدولة.

الفرع الرابع: مرحلة التنفيذ

حال انتهاء مرحلة تبني مشروع قانون المالية تشريعاً يصبح المقترح مؤهلاً لأن يسمى بالسياسة العامة المالية،² ويصبح قيد التنفيذ حيث تعتبر هذه المرحلة الأهم ومن هنا تباشر الجهات المعنية بعقد النفقة وصرفها ودفعها إلى مستحقيها في الحدود القانونية، وفقاً للاعتماد المخصص في الميزانية العامة، وكذلك تبدأ عملية تحصيل الإيرادات، وتتم هذه الإجراءات وفقاً لمعايير وقواعد قانونية سواء حددها

1- المادة 70، من قانون: 84-17، المرجع السابق.

2 جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسة العامة، دط، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، دس، ص123.

قانون الميزانية نفسه أو قوانين المالية الأخرى، وتتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة التنفيذ.

الفرع الخامس: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تعتبر مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة من أهم المراحل إذ تعتبر عملية مقارنة النتائج بأهداف الخطة وتحليل أسباب الانحرافات الواقعة وإجراء التعديلات اللازمة. □

تتزامن مرحلة الرقابة مع مرحلة التنفيذ لما لها من أهمية كبيرة في التشريع المالي الحديث، كونها وسيلة فعالة تضمن تنفيذ الميزانية العامة للدولة، أي التزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة من إيرادات، أو نفقات والمحافظة على المال العام ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي رسمتها الحكومة وتصنف الرقابة العامة إما على أساس وقت الرقابة، أو السلطة القائمة بالرقابة وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر الأشكال التالية :

أ- **الرقابة الإدارية:** هي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها وبالتالي هي رقابة داخلية وتقوم بها وزارة المالية من خلال الأجهزة المختصة التابعة لها، وهي ثلاثة: الرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها، يمارسها مفتش الوظيفة العمومية والمراقب المالي.

➤ رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ وبعد تأشيرة المراقب المالي.

➤ رقابة المفتشية العامة للمالية، وهي رقابة لاحقة على أعمال المحاسب من

خلال ماتم دفعها وتحصيله وتقوم بها هيئة مستقلة تابعة لوزير المالية.

ب- **رقابة مجلس المحاسبة:** باعتباره هيئة ذات كفاءة قضائية وإدارية تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتهدف المراقبة التي يمارسها من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية

¹ _ حميدة أوكيل، مرجع سابق، ص46.

والأموال العمومية وترقية إجبارية وتقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.

ج- الرقابة البرلمانية (التشريعية): بما أن السلطة التشريعية هي التي تصادق على الموازنة العامة ، فمن الطبيعي أن تشرف على مراقبة تنفيذها، وبالتالي المجلس الشعبي الوطني في الجزائر هو الذي يمارس نشاط الرقابة، وذلك بهدف التأكد من التسيير السليم للاقتصاد الوطني، والسهر على محاربة التبذير والانحرافات والتلاعب بأموال الشعب ومحاربة البيروقراطية والتباطؤ في المهام، فالبرلمان يمارس الرقابة بواسطة الأسئلة الشفوية أو المكتوبة لأي عضو من أعضاء الحكومة واستجواب الحكومة.

المطلب الثالث: رصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة

إن السياسة المالية في الجزائر تتأثر بمختلف المؤثرات الخارجية، لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية من تغيرات، باعتبار الإيرادات في الجزائر تتركز بنسب عالية على الجباية البترولية، حيث يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى المتمثلة في الجباية العادية فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن رصيد الميزانية العامة راجع إلى الإيرادات العامة لدولة ومدى تغطيتها للنفقات.

الفرع الأول: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

لميزانية الدولة دور فعال وأساسي في ضمان السير الحسن للمصالح العمومية ومن خلالها تقدر النفقات مقارنة بالإيرادات السنوية وهذا ما يساهم في تنفيذ المخططات التنموية، ولابد لهذه الميزانية من التمويل، ولحساب رصيد الميزانية نطرح إجمالي النفقات العامة من إجمالي الإيرادات العامة.

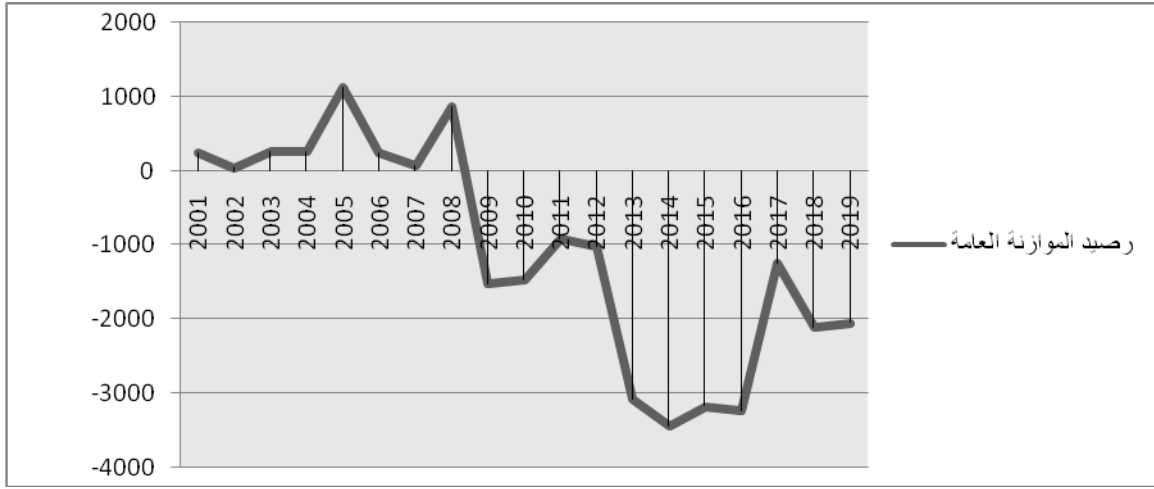
جدول رقم □□ : يوضح رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2001-2019).
(الوحدة: مليار دولار).

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية العامة
2001	1489.9	1251.7	238.2
2002	1603.1	1559.6	43.5
2003	1966.4	1711	255.4
2004	2183.2	1920.6	262.6
2005	3076.6	1950	1126.6
2006	2874.5	2631.3	243.2
2007	3687.9	3622.7	65.2
2008	5190.4	4322.7	867.7
2009	3676	5191.4	-1515.4
2010	4392.8	5860.8	-1468
2011	5703.4	6618.4	-915
2012	6411.2	7428.6	-1017.4
2013	3820	6879.8	-3077.8
2014	4218.2	7656.1	-3437.9
2015	4684.6	7857.9	-3173.7
2016	4747.4	7984.1	-3236.7
2017	5635	6883.2	-1248.2
2018	6521	8627.7	-2106.7
□□□□	□□□□	□□□□	-2048

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول تطور نفقات وتطور الإيرادات

الشكل رقم 1: يوضح رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2001-2019).

(الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأنه في سنة 2001م كان هناك تحسن في أوضاع المالية العامة الجزائرية حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 238.2 مليار دج، لكن في سنة 2001م بارتفاع إجمالي نفقات العامة إنخفض رصيد الميزانية إلى 43.5 مليار دج وارتفع مرة أخرى سنة 2003م نتيجة لإرتفاع الإيرادات بمعدل أكثر من معدل النفقات حيث وصل إلى 255.4 مليار دج، ثم ارتفع رصيد الميزانية العامة لسنة 2005م لـ 1226.6 مليار دج مقابل سنة 2004م حيث قدرت بـ 262.6 مليار دج، لينخفض مرة أخرى سنة 2006م لـ 243.2 مليار دج بسبب انخفاض أسعار النفط، ومنه انخفضت الجباية البترولية، وبالتالي ينخفض إجمالي الإيرادات العامة، وتواصل في الانخفاض حيث وصل إلى 65.2 مليار دج سنة 2007م لكن سرعان ما ارتفع سنة 2008م ليصل إلى 867.7 مليار دج وبعد انخفاض أسعار النفط انخفضت الإيرادات العامة، ومع زيادة النفقات حصل عجز في الميزانية يقدر بـ 1515.4 مليار دج، وتواصل هذا العجز بسبب التزايد المستمر للنفقات بمقابل انخفاض الإيرادات حيث قدر سنة 2010م بـ: 1468 مليار دج، وفي سنة 2011م بـ: 915 مليار دج، وتواصل في سنة 2012م بـ 1017.4 مليار دج، وزاد هذا العجز في 2014م ووصل إلى 3437.9 مليار دج مقارنة بـ 2012م حيث كان 3077.8 مليار دج و 3173.7 مليار دج سنة 2015م

و3236.7- مليار دج سنة 2016م وفي سنة م2017 انخفض عجز الميزانية لـ 12482- مليار دج ليرتفع مرة أخرى سنة 2018م ووصل لـ 2106.7- مليار دج ثم انخفض سنة 2019م لـ 2048- مليار دج ، ومنه يمكننا لقول بأن أغلب سنوات الدراسة كانت الميزانية في عجز بسبب تغير أسعار النفط، والذي تسبب في نقص الإيرادات العامة بالمقابل زيادة النفقات، وكان هذا العجز يتم تمويله من خلال صندوق ضبط الإيرادات التي تشكل عوائده أساسا من فوائض قيمة الجباية البترولية.

الفرع الثاني: تحليل رصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي تحقيق مبدأ من مبادئ الميزانية العامة الذي هو مبدأ توازن الموازنة لكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات والإيرادات نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها أو أنها تعتمد زيادة النفقات لمعالجة أزمة اقتصادية ما، أو تحقيق أهداف إجتماعية يكون لها أثر ايجابي في الأجل البعيد، وبالرجوع للجدول السابق يمكننا ملاحظة بأن قيمة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في تزايد مستمر وأسرع من تطور قيمة الإيرادات التي هي في تذبذب مستمر نتيجة للتغير الحاصل في أسعار النفط، باعتبار الجباية البترولية المساهم الأكثر في قيمة الإيرادات، حيث كان إجمالي الإيرادات العامة سنة 2001 م حوالي 1489.9 مليار دج، وإجمالي النفقات العامة 1251.7 مليار دج ومنه رصيد الميزانية العامة أصبح 238.2 مليار دج، وبارتفاع سعر البترول الذي صاحبه إرتفاع في إجمالي الإيرادات العامة لسنة 2005م حيث قارب 3076.6 مليار دج ارتفع رصيد الميزانية إلى 1126.6 مليار دج، وبسبب الارتفاع المستمر للنفقات العامة وتذبذب أسعار النفط نلاحظ في سنة 2009م أنه حدث عجز في الميزانية العامة وصل إلى 1515.4- مليار دج، واستمرت النفقات العامة في الزيادة حتى عجزت الدولة على تغطيتها للإيرادات العامة، وهذا ما نلاحظه خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث استمر العجز في الموازنة من 2009 إلى غاية 2019.

ومنه يمكن القول بأن مالية الدولة شهدت عجز مزمن يرجع إلى توسيع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها، حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا العجز الذي عرفت الجزائر بسبب ارتباطها بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة العامة بنسبة زادت عن 50% من خلال تحليل رصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة يتضح أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن صاحب معظم الفترات، وترجع أسباب هذا العجز إلى:

- ❖ صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.
- ❖ انخفاض الإيرادات العامة التي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص، لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية وبالمقابل ضعف في حصيلة الجباية العادية.

خلاصة:

من خلال دراستنا السياسة المالية في الجزائر في الفترة من 2001م إلى 2019م إتضح لنا أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام، وارتفاع معدلاته من سنة إلى أخرى نظرا لتوسيع نشاط الدولة، ونفقات التسيير تستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، أما الإيرادات العامة فقد شهدت عدم استقرار بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيراد قطاع المحروقات، إذ يعرف سوق البترول أزمات متكررة، وبالتالي يتعرض الاقتصاد الجزائري إلى انخفاض الجباية البترولية التي لها علاقة وطيدة بأسعار البترول، وبالتالي يؤدي هذا الانخفاض إلى عجز الميزانية العامة والدخول في دوامة عدم القدرة على تغطية نفقاتها، وهذا ماتم ملاحظته خلال أغلب السنوات.

الفصل الرابع □

دور السياسة المالية في
تجسيد البرامج التنموية
التي

اعتمدها الجزائر من
2001 إلى 2019 من أجل
تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

باشرت الجزائر منذ الإستقلال بوضع مجموعة برامج ومخططات تنموية تتماشى مع وضعها لكل مرحلة بهدف تحقيق التنمية والرقي الإجتماعي والإقتصادي، فقد تبنت نظام الإقتصاد الموجه، ثم اعتمدت أسلوب التخطيط، لكن بعد أزمة 1986م ساءت الأوضاع مما اضطرها لتبني سلسلة من الإصلاحات، وخوضها تجربة تنموية جديدة تختلف على تلك التي طبقتها سابقا وقد تمثلت هذه البرامج فيما يلي:

- 1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي Programme de soutien à la relance économique أو المخطط الثلاثي 2001-2004م.
 - 2- البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance PC.SC أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009م.
 - 3- برنامج توطيد النمو الإقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique PCCE أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014م.
 - 4- برنامج التنمية الخماسي 2015-2019م.
- ومن أجل تجسيد هذه البرامج وبهدف دفع التنمية اعتمدت الجزائر سياسة مالية توسيعية "وفقا لمنهج التحليل المالي للفكر الكينزي".

المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن سياسة مالية توسعية ذات توجه كينزي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي وقد اعتمدت الجزائر على هذا البرنامج من أجل تدارك التأثير التنموي الذي لحق بها منذ الثمانينات.

قبل التطرق لظروف ودوافع هذا البرنامج والأهداف التي سعت إليه، يجب التكم عن القيمة الإجمالية للإعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج، بحوالي سبعة مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل 525 مليار دج، وتمثلت هذه الإعتمادات في مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة، حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001م حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي[□].

المطلب الأول: دوافع وأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

الفرع الأول: دوافع سياسة الإنعاش الاقتصادي

تبنت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي نتيجة لمجموعة من الدوافع الناجمة عن الوضعية الاقتصادية قبل هذا البرنامج، حيث أن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998م)، فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي، كان يقتضي على السلطات العمومية تطبيق سياسة اتفاقية جد صارمة، تلتزم فيه بتطبيق سياسة تقشفية بهدف تقليص النفقات العمومية وتجاوز المديونية الخارجية، وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى الناجمة عن طوال العشرية الأخيرة[□]، من أجل إعادة تكييف المناخ الاقتصادي، لكن رغم الإصلاحات المتبناة في برنامج التعديل الهيكلي لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص تحسين مردودية الآلة الإنتاجية الوطنية، ودعم عمليات التطهير التي باشرتها الحكومة الجزائرية لإعادة تأهيل الشركات العمومية، إلا أن الركود الاقتصادي ازداد حدة وانعكس كل هذا سلبا على

1- مسعودي زكريا، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة في الملتقى الدولي الموسوم بتقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

2-Abdelouhab Rezig,Algérie Brésil courée du sud trois expériences de développement,Alger : prestations éditoriale sedia filiale de groupe hachette 2006, p : 49-50.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

الحياة الاجتماعية للسكان، وأثر على معدلات الدخل الفردي، مما نجم عنه تدهور القدرة الشرائية، والإطار المعيشي للأفراد وفتح المجال للفقر و اللامساواة الإجمالية، وارتفاع معدل البطالة وهذا ما نلاحظه في الجدول أدناه.

جدول رقم 05: تطور معدل البطالة 1965-□□□□.

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: احمد شفير، الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر 1990-2000، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 205.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع نسبة البطالة تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر، وتراجع طفيف سنة 1989م حيث وصل المعدل إلى 18.1% وابتداء من سنة 1990م شهدت نسبة البطالة تطورا حتى وصلت إلى أعلى معدل لها 29.8% سنة 2002م، وهذا يرجع لمجموعة من العوامل من بينها النمو الديموغرافي وكذلك الأزمة الاقتصادية لسنة 1986م التي انخفضت فيها نسبة النمو الاقتصادي فيها وتوقفت الاستثمارات العمومية، وكذلك الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت سنة 1989م وتدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994م ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال تسريح عمال المؤسسات العمومية والاقتصادية التي عانت من عجز هيكلي ومالي.

مما سبق يمكن القول بأن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة والمصحوبة بارتفاع نسبة البطالة والفقر واللامساوة وتدهور القدرة الشرائية والإطار المعيشي للفرد أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، ورفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو.

الفرع الثاني: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

- ❖ تنشيط الطلب الكلي.
- ❖ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- ❖ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الأشغال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

ومما سبق يمكن القول أن هذا البرنامج يهدف إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشرات السنوات من الأزمة.

وإلى تخفيض الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، كما أنه يرمي إلى إنعاش الأنشطة الزراعية المنتجة، وتعزيز الخدمات العمومية في مجال التزويد بالمياه والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية والموارد البشرية، والحد من الآثار الاجتماعية التي خلفتها السياسات الاقتصادية الفارطة، فقد أولت الإهتمام بتحسين ظروف المعيشة والحد من الفقر، وكذلك فك العزلة عن المناطق النائية، وتطوير المنشآت الصحية، وتحسين ظروف التمدن للتلاميذ وإصلاح الأراضي خاصة في الجنوب. □

1- عمار عماري، آثار الإستثمار العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقديم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل والاستثمار والتمويل الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013.

المطلب الثاني: مضمون سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001م وضع برنامج ثلاثي 2001-2004م لتدعيم الإنعاش الإقتصادي، والذي خصص له غلاف مالي أولي قدر ب: 525 مليار دج ما يعادل حوالي سبعة مليارات دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ 1.216 مليار دج ما يعادل 16 مليار دولار[□].

وتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق تنمية محلية تطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع الأنشطة الإقتصادية عبر كل التراب الوطني، وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي.

لذا يمكن القول بأن هذا البرنامج جاء كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة من أجل إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الإقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها مايلي[□]:

1- **دعم النشاطات الإنتاجية:** تتمثل القطاعات الإنتاجية حسب برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في:

• **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية¹ أثنج وهدفه توسيع نطاق الإنتاج الزراعي بما في ذلك تركيبة الصادرات وتثبيت سكان الريف والمساهمة في مكافحة الفقر والحرمان في المناطق الريفية، وكذلك إعادة

1- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 46.

2- زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، "مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ع: 7، جوان 2010، ص 200.

تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف، وتوسيع المناطق الرعوية
وحماية النظام البيئي الرعوي وتحسين إمدادات العلف، وقدرت تكلفة هذا البرنامج
ب65 مليار دج.

• **الصيد والموارد المائية:** تزخر الجزائر بساحل طوله 1200 كم غني بثروة
سمكية هائلة، وبهدف ترقية الصيد البحري، ولتنفيذ ذلك تم القيام بمجموعة من
الإجراءات ضمن برنامج دعم النمو الإقتصادي أهمها:

❖ تمويل الصندوق الوطني للمعونة من أجل الصيد البحري وتربية الأحياء
المائية ا ج ج ا ث ج.

❖ تقديم تسهيلات ائتمانية وعروض لصيد الأسماك وتربية المائيات تابعة
لصندوق التعاون الفلاحي ا ث ا، وقدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج ب9.5
مليار دج □.

2- التنمية المحلية والبشرية:

أ- **التنمية المحلية:** قدر البرنامج المقترح للتنمية المحلية ب 113 مليار دج جاء
ليحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما
يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للسكان، وهو عنصر أساسي
لدعم الإنعاش الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني، ويتضمن البرنامج:

❖ إنجاز مخططات البلدية التي وجه أغلبها لتشجيع التنمية.
❖ المشاريع المرتبطة بالطرق الولائية أو البلدية، وكذلك تطهير الماء والمحيط،
ومشاريع أخرى خاصة بإنجاز البنى التحتية للإتصال □.

ومنه يمكن القول بأن هذا البرنامج جاء لإعادة تأهيل مناطق الوطن بأكملها من
خلال توفير الوسائل اللازمة لتحقيق التقدم الإقتصادي.

1- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام
في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 210.
2-Bilan du programme de soutien, La relance économique, Septembre 2001 a Decembre 2003, p 6-7.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

ب- التشغيل والحماية الإجتماعية: تطلب البرنامج المقترح في مجال التشغيل والحماية الإجتماعية 16 مليار دج، ويخص هذا البرنامج الأشغال ذات الكفاءة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل: 70000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة بتكلفة قدرها سبعة ملايين دج، أما عن النشاط الإجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن تجاه السكان الأكثر ضعفا ثلاث ملايين دج، إعادة الإعمار للمؤسسات المتخصصة ثلاث ملايين دج، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 0.7 مليار دج، وأخيرا 3 ملايين دج ترمي إلى تأطير سوق العمال □.

ج- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: الغلاف المالي المخصص للأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر ب: 210.5 مليار دج، ويتشكل هذا البرنامج في ثلاثة جوانب وهي:

• **التجهيزات الهيكلية للعمران:** تهدف لتحسين الإطار المعيشي للسكان في المراكز الحضرية يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

جدول رقم 06: مشاريع سياسة الإنعاش الاقتصادي وتكلفتها

عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية (الوحدة: مليار دج)	
09	31.6	البنى التحتية للموارد المالية
07	54.6	البنى التحتية للسكة الحديدية
25	45.3	الأشغال العمومية
-	1.7	تأسيس الموانئ والمطارات
1	10	الإتصالات السلكية واللاسلكية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زمان كريم ، المرجع السابق

1- عبو عمر، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر "واقع وتحديات"، جامعة الشلف، ص 4.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنى التحتية للسكة الحديدية يركز على سبع مشاريع بتكلفة 54.6 مليار دج، تأتي بعدها الأشغال العمومية بتكلفة 45.3 مليار دج لإنشاء 25 مشروع، كما أن هذا البرنامج خصص له غلاف مالي ب: 31.6 مليار دج للبنى التحتية للموارد المالية من أجل 9 مشاريع، أما بالنسبة للإتصالات السلكية واللاسلكية فقد خصصت لها 10 ملايين دج لإنشاء مشروع واحد وهو حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدى عبد الله، وأخيرا نجد تأمين نقاط الدخول للموانئ والمطارات بتكلفة تقدر ب1.7 مليار دج .

• **تنشيط المناطق الريفية والجبلية والهضاب العليا والواحات:** نص هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 67.6 مليار دج موزع كآلاتي: (البيئة والمحيط 6.1 مليار دج، الطاقة 16.8 مليار دج، الفلاحة 9.1 مليار دج وبالنسبة للسكن 35.6 مليار دج).

4- **تنمية الموارد البشرية:** تم اختيار مشاريع تنمية الموارد البشرية وفقا لحاجيات السكان وكذلك لتعزيز الإمكانات العلمية والتقنية التي تقلص من تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي وقد قدرت تكلفة البرنامج ب90.3 مليار دج موزعة على الشكل التالي:

- ❖ التربية الوطنية 2.7 مليار دج.
- ❖ التكوين المهني 9.5 مليار دج.
- ❖ التعليم العالي 18.9 مليار دج
- ❖ البحث العلمي 12.38 مليار دج
- ❖ الصحة والسكان 14.7 مليار دج
- ❖ الشباب والرياضة 4 مليار دج
- ❖ الثقافة والإتصال 2.3 مليار دج

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر
من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

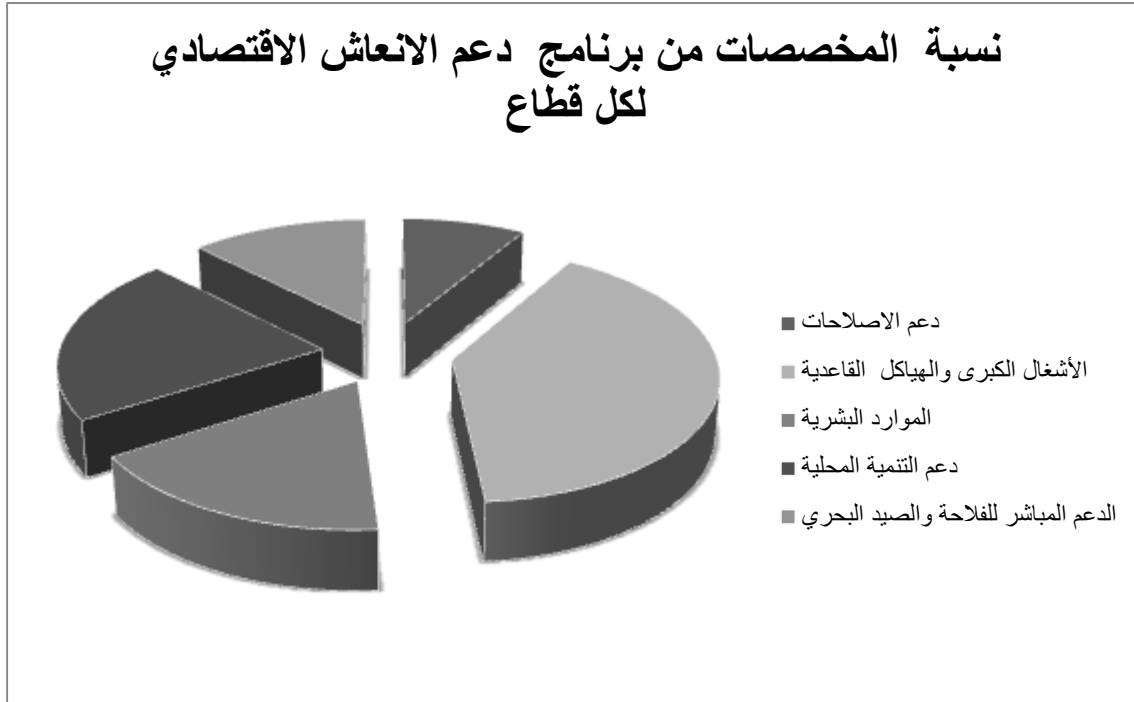
❖ الشؤون الدينية 1.5مليار دج

جدول رقم 07: مخصصات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004.

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع بالمئة
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	40.2	17.2
دعم التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: حاجي فطيمة، تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-
2014، مداخلة في المؤتمر الأول حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرامج
الإنعاش الإقتصادي 2000-2014، 11-12 أكتوبر 2014، ص: 6.

الشكل رقم 06: مخصصات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

من خلال الشكل والجدول أعلاه يتضح لنا:

❖ أن 40% من المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي أي ما يقدر بـ 201.5 مليار دج موجه لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، والتي تغطي ثلاث جوانب هي التجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 14.29 مليار دج، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في جبال الهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج والعمران 36.5 مليار دج.

❖ أما التنمية المحلوية فقد حظيت بنسبة 21.5% من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج والغرض منه تشجيع التنمية المحلوية، وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية التي من شأنها دعم الإستقرار على المستوى الكلي، بغرض تحسين الإطار المعيشي للأفراد.

❖ كما أن هذا البرنامج خصص 20.2 مليار دج، أي ما يشكل 17.2% لتنمية قطاع الموارد البشرية، كما استفاد القطاع الفلاحي من دعم مالي بمبلغ 65 مليار دج.

❖ وتم تخصيص 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.1% خلال هذا البرنامج لدعم الفلاحة والصيد البحري.

وأخيرا نجد أن الإصلاحات خصص لها بمبلغ 45.0 مليار دج، أي نسبة 8.6% وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو تهيئة الظروف المناسبة والمنتجة على الإستثمار والإنتاج لتوفير مناصب الشغل.

المطلب الثالث: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثره على التنمية في الجزائر

الفرع الأول: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

تميزت فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004م بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقه استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، ويمكن إيجاز أهم الإنجازات أو النتائج في النقاط التالية:

- ❖ تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.
- ❖ إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.7000 مليار دج، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دج من الإنفاق العمومي.
- ❖ السكن ومشروع المليون سكن والحد من البناء الهش والاهتمام بالبناء الريفي.
- ❖ تراجع ملحوظ في معدل البطالة 29% في بداية الفترة إلى 24% عند نهايتها.

❖ عصرنة المطارات والموانئ بإنجاز ثلاث مطارات وتحديث 17 مطار لتتماشى مع المعايير الدولية، وكذلك عصرنة قطاع النقل بمختلف محاوره وترميم الطرقات الطريق السيار شرق غرب السكك الحديدية...
❖ 1280 محطة للتزويد بالماء.

❖ تقليص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999م إلى 91.1 مليار دج سنة 2003¹.

❖ إدراج البنية كبعد إستراتيجي يجب الاهتمام به بداية إدراجها في مختلف الأطوار التعليمية إلى صدور قانون 01/19 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات.

❖ الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة.

❖ تفكيك احتكار القطاع العمومي وتوسيع حقل الخوصصة.

الفرع الثاني: أثر تطبيق البرنامج على التنمية

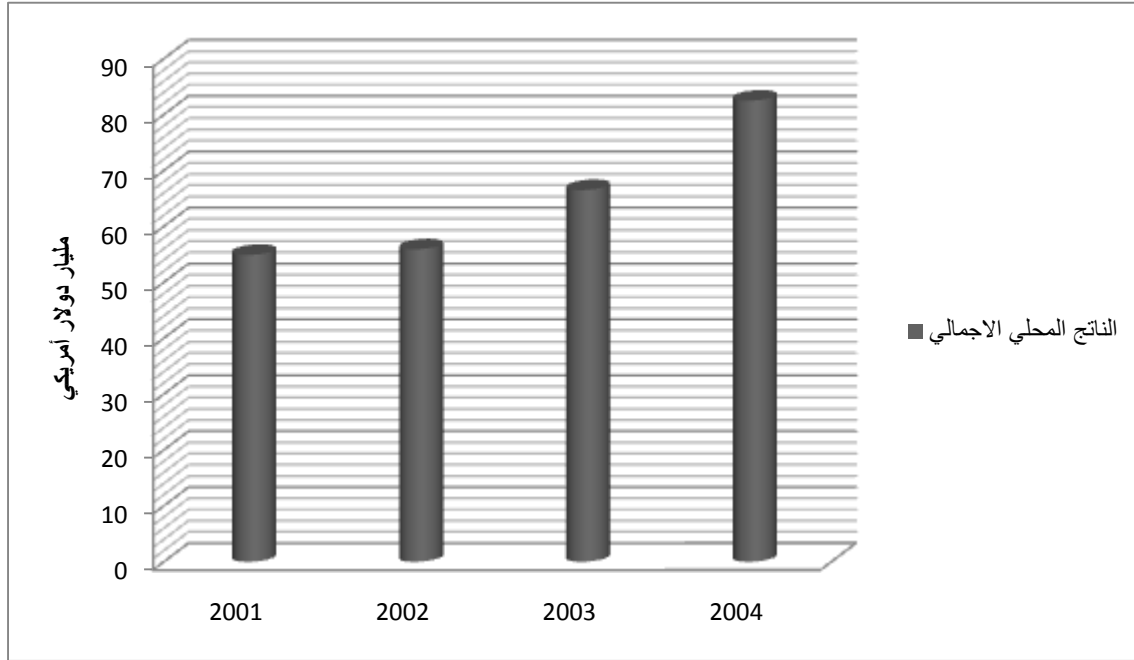
يعد النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف هذا البرنامج والجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004
جدول رقم 08: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.

2004	2003	2002	2001	السنوات المؤشرات
82.5	66.5	55.9	54.9	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)
5.5	6.9	4.0	2.6	معدل النمو الحقيقي لـ 1 بـج
2553	2088	1783	1779	نصيب الفرد من 1 بـج دولار أمريكي

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 295.

1- زرمان كريم، المرجع السابق، ص 204-205.

الشكل رقم 07 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

نلاحظ من خلال الشكل و الجدول أعلاه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من سنة 2001 مقدر ب 2.6% و 2003م قدر ب 6.9% إلا أنه انخفض سنة 2004 م حيث بلغ 5.5%، كما نلاحظ ارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 1779 دولار أمريكي سنة 2001م إلى 255.3 دولار أمريكي سنة 2004م، ومنه يمكننا لقول بأن الجزائر خرجت بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت حيث حققت سنة 2003م نسبة نمو اقتصادي قدرها 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت إلى 22مليار دولار بعدما كانت 28.3مليار دولار.

كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 105.9مليار دج في 1999م إلى 91.1مليار دج سنة 2003م.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

جدول رقم 09: حصيلة مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي أواخر ديسمبر 2003.

المشاريع	القطاعات
4.386	الموارد المائية
2.448	السكن والعمران
1.866	الاشغال العمومية
1596	الفلاحة
1134	البنى التحتية للشباب
1.646	التعليم
564	الاتصالات
545	الصحة
330	الصيد
223	الحماية الاجتماعية
167	الطاقة
162	البنى التحتية للثقافة
982	ج ت ب ا ج ذ ح والبنى التحتية للإدارة
149	التعليم العالي والبحث العلمي
174	التكوين المهني
99	البيئة
59	الصناعة
33	التعليم عن بعد
9	النقل
16.063	مجموع المشاريع

Source: Bilan du programme du soutien de la relance économique.se plombé 2001 à décembre 2003,p : 2.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك 16063 مشروع تم إنجاز منها 11811 أي 73% أما بالنسبة للمشاريع في طور الإنجاز هي 4093 أي 26% و1% من المشاريع في طور الانطلاق أي حوالي 159 مشروع، وفي الأخير يمكننا القول بأن برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يحل كل المشاكل العالقة المسجلة في مختلف المجالات ولكنه خفف الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة.

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009م

تميزت الفترة من (2001-2004م) بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية رافقه إستعادة الأمن عبر ربوع الوطن.

لكن بالرغم من هذه الإنجازات فإن بلادنا مازالت تواجه تحديات كبرى تتمثل بالخصوص في ضرورة مواصلة الجهد لتدارك التأخر الاقتصادي والتكنولوجي وتخفيض مستوى البطالة وهذا ما أدى بالحكومة الجزائرية لوضع برنامج تكميلي لدعم نمو 2005-2009م لإكمال مسار إنعاش النمو على جميع القطاعات مع مواصلة سياسة التوسيع في الإنفاق.

المطلب الأول: دوافع وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الفرع الأول: دوافع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أبريل 2004 م منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009.

وفي ظل استمرارية مسارا للإنعاش الاقتصادي تعتزم الحكومة تكثيف إمكانيتها قصد:

❖ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

❖ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمناقشة غير المشروعة.

❖ انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخصوصة[□].

مما سبق يمكن القول بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي جملة من الأهداف:

استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطور التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.[□]

❖ **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** عن طريق تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرف تنوع من التدهور في فترة التسعينات، حيث جاء هذا البرنامج لتحديث، وتطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي، وكدعم لنشاط القطاع العام والخاص من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني.

❖ **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي.

❖ **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** تعتبر الموارد البشرية والبنى التحتية من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالموارد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي للأفراد والاستعانة

1- مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص 41-42.
2_ طالم على، فيلالي يومدين، مرجع سابق، ص 104.

بالتكنولوجيا في ذلك. وكذلك البنى التحتية تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي وجذب المستثمر.

❖ **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** إن الهدف الأساسي من البرنامج التكميلي لدعم النمو هو رفع معدلات النمو الاقتصادي التي لا يتحقق إلا من خلال تحقيق الأهداف السابقة.

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لقد شهدت بداية العام 2005م صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي وقد رصد له غلاف مالي يقدر ب: 4203 مليار دج، وتم إضافة برنامجين إليه أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج، والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، من أجل فك العزلة عن الجنوب، وفك الضغط عن الشمال، وإعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، وتحويلات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب: 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج. □

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في مضمونه خمسة محاور

رئيسية كبرى وهي:

❖ تحسين ظروف معيشة السكان.

❖ تطوير المنشآت الأساسية.

❖ دعم التنمية الاقتصادية.

❖ تطوير الخدمة العمومية.

❖ تطوير تكنولوجيا الاتصال.

1- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي "2001-2014" نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة في أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013، ص 6.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

ويتضح من خلال هذه المشاريع رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي ونجدها في الجدول التالي:

جدول رقم 10: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009. (الوحدة: مليار دج).

النسبة (%)	المبالغ المخصصة للبرنامج	القطاعات	
45 %	□□□□□	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	
	□□□	- السكنات	
	□□□	- الجامعة	
	□□□	- التربية الوطنية	
	□□□	- التكوين المهني	
	□□	- الصحة العمومية	
	□□	- تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	
	□□	- الشباب والرياضة	
	□□□	- الثقافة	
	16	- إيصال الغاز والكهرباء للبيوت	
	26.4	- أعمال التضامن الوطني	
	200	- تطوير الإذاعة والتلفزيون	
	100	- إنشاء منشآت للعبادة	
	150	- عمليات تهيئة الاقليم	
		- برامج بلدية للتنمية	
		- تنمية مناطق الجنوب	
		تنمية مناطق الهضاب العليا	
	40.5 %	1703.1	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

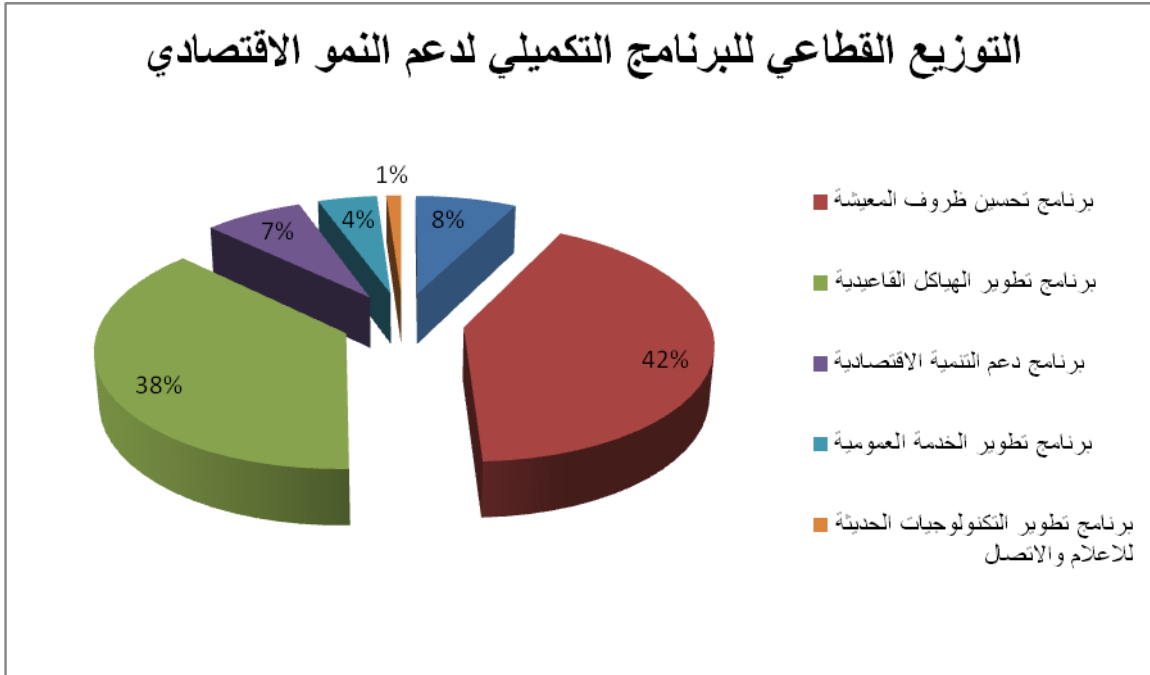
	700	- النقل
	600	- الاشغال العمومية
	393	- قطاع الماء (السدود والتحويلات)
	10.15	- قطاع تهيئة الاقليم
	337.2	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	300	- الفلاحة والتنمية الريفية
	13.5	- الصناعة
	12	- الصيد البحري
□%	4.5	- ترقية الاستثمار
	3.2	- السياحة
	4	- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
	203.9	4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:
	34	- العدالة
	64	- الداخلية
□4.8%	65	- المالية
	2	- التجارة
	16.3	- البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال
	22.6	- قطاعات الدولة الأخرى
□1.2%	□□	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير، ص: 2.

[نش. قغضصغ ففطع طع- غصطع صغ غ. ق ق ق ق//: غ غ غ](#)

الشكل رقم 08: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- تحسين ظروف معيشة السكان جاء بالحصّة الأكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5% أي بمبلغ 1908.5 مليار دج. وهو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية والبشرية الذي نفذ ضمن برنامج النمو الاقتصادي، فلقد خصص هذا البرنامج مبلغ 555 مليار دج لإنجاز 1.010.000 سكن لاحتواء احتياجات السكن عند المواطن ويليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج وقد خصص مبلغ 141 مليار دج لصالح التعليم العالي والبحث العلمي وجه لتوفير 231000 مقعد بيداغوجي وإنجاز المرافق المصاحبة، وفي إطار الصحة العمومية تم تخصيص 85 مليار دج، و 127 مليار دج لتزويد السكان بالماء بالإضافة إلى 60 مليار دج خصصت للشباب والرياضة و 16 مليار دج للثقافة بالإضافة ل 65 مليار دج

لإيصال الغاز و الكهرباء للبيوت و 95 مليار لأعمال التضامن الوطني دون أن ننسى برامج البلدية للتنمية ب 200 مليار دج وتنمية مناطق الجنوب ب 100 مليار دج، وتنمية مناطق الهضاب العليا ب 150 مليار دج.

• إحثل تطوير الهياكل القاعدية المرتبة الثانية من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بقيمة 1703.1 مليار دج، أي بنسبة 40.5٪وزعت على أربعة قطاعات فرعية كمايلي :

❖ 700 مليار دج للنقل.

❖ 600 مليار دج للأشغال العمومية.

❖ 393 مليار دج لقطاع الماء (السدود التحويلات).

❖ 10.15 مليار دج لتهيئة الإقليم.

• أما بالنسبة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية فلقد خصص له غلاف مالي مقدر ب: 337.2 مليار دج أي بنسبة 8٪قسم لستة قطاعات رئيسية وهي :

❖ **الزراعة والتنمية الريفية:** خصص لها مبلغ 300 مليار دج وهذا

يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر من أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

❖ **الصناعة:** وقد قدرت الاعتمادات الموجهة لتنمية هذا القطاع مبلغ 13.5 مليار

دج موجهة لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية المحلية والأجنبية.

❖ **الصيد البحري:** وقد خصص له مايقارب 12 مليار دج، بهدف دعم الصيد

البحري وإنشاء منشآت جديدة للصيد والصيانة.

- ❖ **ترقية الاستثمار:** حيث خصص له مايقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء أكانت محلية أو أجنبية.
- ❖ **السياحة:** خصص لها غلاف مايقدر بـ: 3.2 مليار دج وذلك بهدف دعم تهيئة 42 منطقة للتوسيع السياحي وإنشاء مرافق خاصة بها .
- ❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** خصصت الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيمة 4 مليار دج من أجل تنشيط الاقتصاد وامتصاص البطالة.
- نلاحظ أنه خصص مبلغ 209.9 مليار دج أي 4.8% لتطوير الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، وهي موزعة على القطاعات التالية:
- ❖ **العدالة:** خصص لها مبلغ 34 مليار دج من أجل الضمان الأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، تتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 محكمة مؤسسة عقابية.
- ❖ **الداخلية:** خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 64 مليار دج من أجل تطوير مصالح الأمن والحماية المدنية.
- ❖ **المالية:** خصص لها 65 مليار دج من أجل عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.
- ❖ **التجارة:** خصص لها غلاف مالي قدره 2 مليار دج بهدف إنجاز مخابر مراقبة النوعية وكذلك إنشاء مقرات تفتيش نوعية.

❖ البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: خصص لهذا القطاع مبلغ

16.3 مليار دج بهدف فك العزلة عن المناطق النائية من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية، وكذلك تأهيل محطات الراديو.

اما المبلغ المتبقي قدره 22.6% مليار دج تم تقسيمه على القطاعات الأخرى.

• أما بالنسبة لقطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال فقد استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 12% من البرنامج التكميلي بهدف تدارك العجز الحاصل في القطاع.

المطلب الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على التنمية في الجزائر

الفرع الأول: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009م كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية، قصد إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الاقتصاد العالمي، ونتج عنه عدة إنجازات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ❖ ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
- ❖ إنجاز مليون وحدة سكنية.
- ❖ إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية.
- ❖ إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب وتوزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع.

- ❖ دعم النشاطات الانتاجية (الفلاحة الصيد البحري....).
- ❖ كهربة السكك الحديدية الموجودة 1200 كلم.
- ❖ النهوض بقطاع الاتصالات حيث حققت مرتبة 12 افريقيا.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

❖ الثورة الهادفة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 27400 مؤسسة سنة 2008.

❖ تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت 15.3 % سنة 2005 إلى 11.8 % سنة 2007 ثم 11.3 % سنة 2008. □

❖ تم انجاز 351020 مقعد بيداغوجي بالإضافة إلى 20281 سرير و 149 مطعم جامعي من أجل تحسين ظروف التحصيل المعرفي.

الفرع الثاني: أثر تطبيق البرنامج على التنمية

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي خلال فترة 2005-2009م.

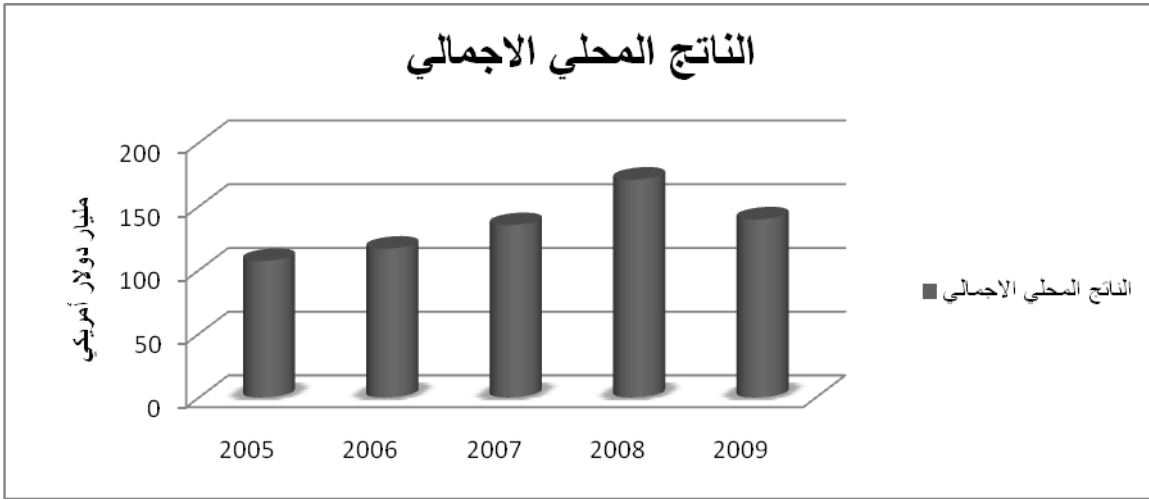
جدول رقم 11: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو خلال الفترة 2005-2009م.

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
					المؤشرات
139.8	171.0	135.3	116.8	107.2	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار أمريكي
2.4	2.4	3.0	2.0	5.1	معدل النمو الحقيقي % ا ب ج
3925.9	4692	3934	3456	3122	نصيب الفرد من ا ب ج دولار أمريكي

المصدر: شعبان فرج، مرجع سابق، ص: 304.

¹ _ رابحي بو عبد الله ، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر 2001_2014، مجلة المعارف، ع:19، 2015، ص:293.

الشكل رقم 09 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض من 5.1 % سنة 2005م إلى 2.4% سنة 2009م، أما متوسط نصيب الفرد قد ارتفع من 3122 دولار أمريكي سنة 2005م إلى 4962 دولار أمريكي سنة 2008م نتيجة ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وعرف انخفاضا سنة 2009م إلى 3925.9 دولار أمريكي بسبب تراجع أسعار النفط إلى 63 دولار أمريكي في حين وصلت إلى 100 دولار سنة 2008م.

من خلال ما سبق يمكننا القول أنه رغم النتائج الايجابية التي حققها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في التشغيل والسكن والنشاطات الانتاجية، إلا أن النمو اتسم بالانخفاض بسبب تراجع أسعار المحروقات، وكذلك هنا تأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار تم الكشف عنه سنة 2008م في عملية تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو، وكذلك غياب إستراتيجية واضحة، وكذا غياب مكاتب الدراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية، وكذلك استحوذت الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهتميش الشركات الوطنية. □

1- بوعشة مباركة، الاقتصاد الجزائري من تقديم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، مداخلة في ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 15-16.

المبحث الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

إن الملاحظ حول مضمون البرنامجين السابقين هو وجود تكامل بينهما إذ يمكن أن نصف هذه الفترة 2001-2009م بفترة الإنعاش وضمان ديمومة النمو الاقتصادي والتنمية، وكتكملة لسلسلة الإنجازات المحققة جاء البرنامج الخماسي للتنمية لفترة 2010-2014م، وهو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي.

المطلب الأول: دوافع وأهداف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

الفرع الأول: دوافع البرنامج الخماسي 2010_2014

يندرج برنامج التنمية الخماسية 2010-2014م ضمن إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامجين: برنامج النمو الاقتصادي 2001-2004م والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م.

جاء هذا البرنامج بدافع تدارك التأخر في جميع القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني، عن طريق تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات، وكذلك الرغبة الحقيقية بالاقلاع بالاقتصاد الوطني نحو نمو قوى ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الخماسي للتنمية 2010_2014

لقد تم ادراج مجموعة من الأهداف الرئيسية والمهمة لهذا البرنامج الخماسي والمتوقع منها تحقيق آثار اجتماعية واقتصادية ايجابية على الاقتصاد الوطني والحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة من أهمها:

❖ استكمال المشاريع الجاري نجازها 97000 مليار دج و إطلاق مجموعة من

المشاريع بمبلغ 11534 مليار دج. □

❖ القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.

¹ _ العالوية مناد، عاشور مرزوق، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تتبناها الجزائر بالإسقاط على الفترة 2001 _ 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، ع:22، سنة 2020، ص211.

- ❖ دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية.
- ❖ التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد والاستجابة لمتطلبات الأفراد.
- ❖ ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودعم تطوير البحث العلمي.
- ❖ تطوير النشاطات التجارية والإسهام في رفع المستوى النمو الاقتصادي.
- ❖ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- ❖ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- ❖ إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.
- ❖ تامين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- ❖ تامين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- ❖ تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- ❖ إضافة إلى برامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافية والاتصال.

المطلب الثاني: محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014م

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج مايعادل 286 مليار دولار[□]، بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات وقد جاء هذا البرنامج بثلاث محاور:

1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية.
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

هذه البرامج تم تقسيمها لبرامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 12: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.

الوحدة مليار دج.

النسبة (%)	المبالغ المخصصة للبرنامج	القطاعات
45.42 %	□□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان - السكن - التربية والتعليم العالي - الصحة - تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية باقي القطاعات
□□□□ %	□□□□ □□□□ □□□□	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية - قطاع الأشغال العمومية

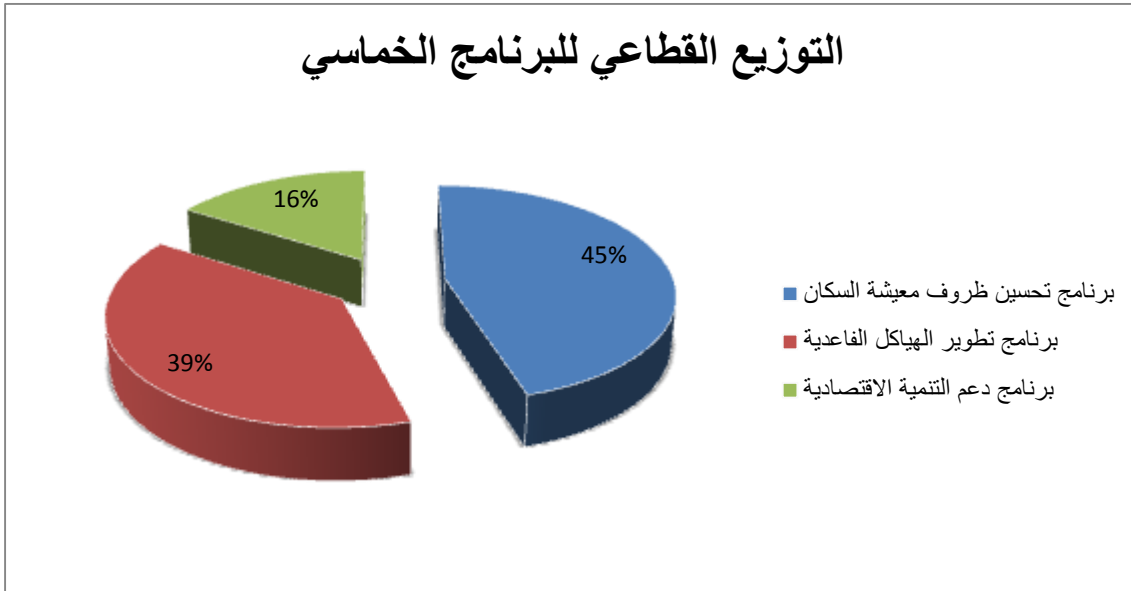
1- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، انعقد يوم 24 ماي 2010.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

	□□□□ □□□	- قطاع النقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية
□□□□ %	□□□□ □□□□ □□□□ □□□ □□□	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية - الفلاحة والتنمية الاقتصادية - دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التشغيل

المصدر: نبيل بوقليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، "مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، ع:9، 2013، ص: 48.

الشكل رقم 10 : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12

نلاحظ من خلال الشكل و الجدول أعلاه أنه في إطار تحسين ظروف المعيشة فقد تم دعم هذا البرنامج بغلاف مالي قدره 9903 بنسبة 45.42 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي نظرا لأهمية أثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني، باعتباره ركيزة أساسية لأي اقتصاد لمواصلة مسار الإعمار الوطني يندرج هذا البرنامج على جملة من البرامج وهي كالتالي:

- ❖ **السكن:** خصص للسكن 3700 مليار دج وتم إنجاز مليوني وحدة سكنية.
- ❖ **التربية، التعليم العالي، التكوين المهني:** خصص لها مبلغ مالي قدره 1898 مليار دج وجه لإنشاء 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 أكاديمية و 850 ثانوية) و 600000 مقعد بيداغوجي جامعي و 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.
- ❖ **الصحة:** خصص لها 619 مليار دج خصصت لإنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- ❖ **تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية:** تم تخصيص لها 1800 مليار دج و 1886 مليار دج خصصت لباقي القطاعات.

أما بالنسبة لبرامج تطوير الهياكل القاعدية فخصص له 8400 مليار دج بنسبة 38.52% من المبلغ الإجمالي المخصصة للبرامج قسمت على القطاعات كالتالي:

- ❖ أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكية الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .
- ❖ وخصص لقطاع النقل 2800 مليار دج من أجل تحديث شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

❖ أما بالنسبة لقطاع المياه خصص له 2000 مليار دج من أجل إنشاء 35 سد 34 محطة تصفية و3000 عملية تزويد بالماء الصالح للشرب.

❖ خصص 500 مليار دج لقطاع التهيئة العمرانية.

أما بالنسبة لبرامج دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص لها مبلغ 3500 مليار دج أي نسبة 16.06% من المبلغ الاجمالي المخصص للبرنامج الخماسي وقسمت كالتالي:

1000 مليار دج للفلاحة والتنمية الريفية أما التنمية الصناعية هي الأخرى عبأت أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية التي سيرت من قبل الدول من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما بالنسبة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد خصصت لها 150 مليار دج من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فقد استفادت من 350 مليار دج ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل كل ذلك كان الهدف منه إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: نتائج البرنامج الخماسي 2010-2014م وأثره على التنمية في الجزائر

الفرع الأول: نتائج البرنامج الخماسي 2010_2014

يمكن إبراز البرنامج الخماسي 2010-2014م من خلال النقاط التالية:

❖ إستحداث ثلاثة ملايين منصب ما بين شغل جديد منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل.

1- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص-ص: 38-40.

- ❖ تقليص نسبة شغل الأقسام وتقريب المدارس من تلاميذ الوسط الريفي بإنشاء 3000 مدرسة ابتدائية و1000 متوسطة و850 ثانوية.
- ❖ إنجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي و1615000 سرير و22 مطعما مركزيا ورفع تعداد الأساتذة الجامعين إلى 50٪.
- ❖ من أجل تقليص الفوارق الصحية بين الولايات وضمان العلاج المتخصص تم إنجاز 172 مستشفى و45 مركز متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات 10000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.
- ❖ تحسين ظروف السكن عن طريق إنجاز 2 مليون وحدة سكنية.
- ❖ تحسين الأمن الغذائي.
- ❖ إنجاز 6 موانئ صيد جديدة.
- ❖ إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنه وسائل العمل بقطاع العدالة.
- ❖ الحفاظ على التوازنات البيئية وإعادة رسكلة النفايات.
- ❖ إنجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية ، ارتفاع معدل القطاع الزراعي إلى 7.2 ٪ سنة 2012 مقارنة 5٪ سنة 2007. □
- ❖ فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد بإنجاز 656.1 كلم من خطوط السكك الحديدية، وإنجاز خط لسكك الحديدية ذي السرعة العالية تي جي في بكل من الجهتين شمال جنوب وشرق غرب.
- ❖ عقلنة استهلاك الطاقة بإنشاء ثلاث محطات شمسية.

¹ _ زوينة بن فروج، نبيلة نوي، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001_2014، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ع: 2، 2015، ص102

الفرع الثاني: أثر تطبيق البرنامج على التنمية

إن الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية
شاملة والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الاقتصادي.

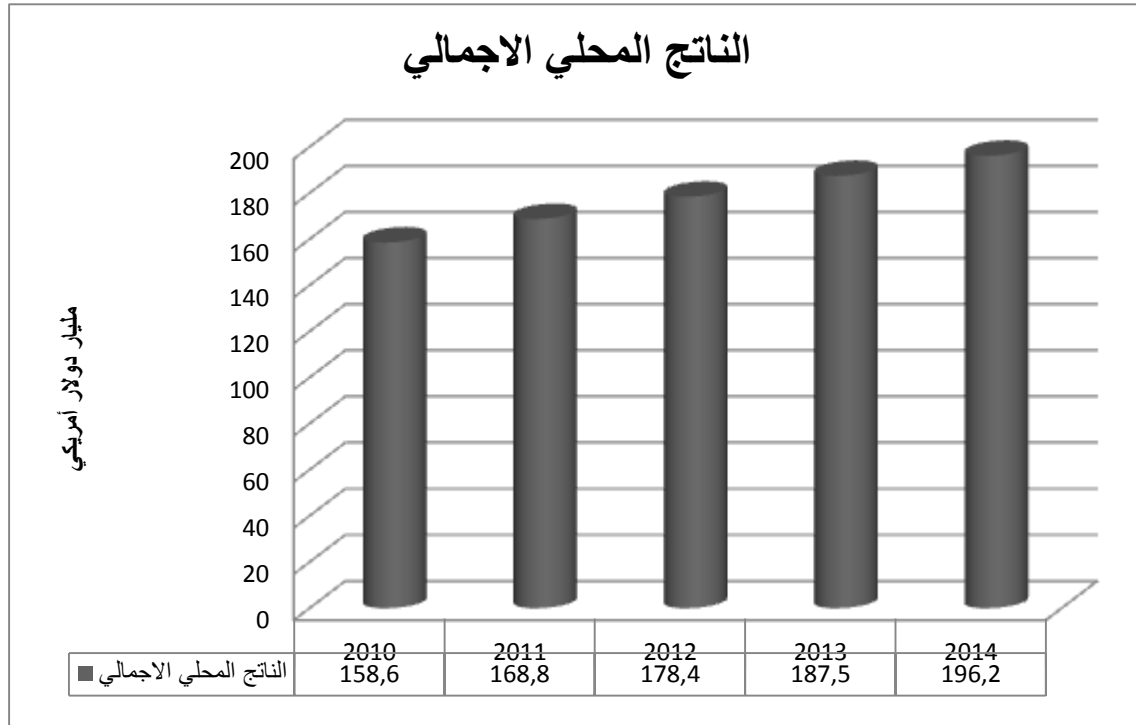
جدول رقم 13: تطور الناتج المحلي خلال البرنامج الخماسي 2010-2014.

السنوات					المؤشرات
2014	2013	2012	2011	2010	
196.2	187.5	178.4	168.8	158.6	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار أمريكي)
4967	4782	4635	4469	4278	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار أمريكي)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعطيات المستخلصة من موقع الديوان الوطني

للإحصاء ONS، www.ons.dz

الشكل رقم 11: تطور الناتج المحلي خلال البرنامج الخماسي 2010-2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر حيث في سنة 2010م بلغ 158.6 دولار أمريكي وفي 2011 كان 168.8 دولار أمريكي وإستمر في التزايد ففي 2012 بلغ 178.4 دولار أمريكي ووصل سنة 2013 لـ: 187.5 دولار أمريكي أما بالنسبة لسنة 2014 ارتفع لـ: 196.2 دولار أمريكي.

وكذلك نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ سنة 2010م حوالي 4278 ووصل سنة 2014 إلى 4967 دولار أمريكي.

نستنتج مما تم تقديمه من خلال إنجازات أو نتائج البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014م هذا البرنامج يعبر عن مجموعة مشاريع تم إعدادها من طرف وزارات مختلفة كل حسب ميدانه، ثم تجميعها لتصبح برنامجا حيث عند قراءة البرنامج تلاحظ أنه يطغى الطابع القطاعي على حساب المنظور الشمولي وكذلك تلاحظ عدم وجود استراتيجية تنموية واضحة المعالم حيث يركز على أعداد لا سياسات وأهداف نوعية وهذا ما نلاحظه في أهم ثلاث قطاعات: السكن والتعليم والصحة، حيث نلاحظ تركيز على أعداد المدارس والمستشفيات والمساكن لا على أهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل والسكن، وهذه الميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة لا على إضافات كمية.

ومنه يمكننا القول أنه من أجل تحقيق تنمية اقتصادية يستلزم برامج استراتيجية فالأموال وحدها لا يمكن أن تغطي على سوء التدبير وضعف المؤسسات.

المبحث الرابع: مخطط التنمية الخماسي 2015_2019

انتهجت الجزائر سياسة تنموية توسعية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو والمخطط الخماسي الذين رصدت لهم مبالغ مالية جد ضخمة حيث ساهمت في تحقيق التنمية لدولة لكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أنها في مجملها تبقى رهينة الدولة في اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمورد أساسي هذا ما يعقد وضعية الدولة، لذا بعد مشاورات كافة الفاعلين الاقتصاديين على المستويين الوطني والمحلي مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي ثم الإعلان عن مخطط التنمية الخماسي 2015 - 2019م.

مخطط جديد سيندرج عنه في سياق مواصلة برامج التنمية والاستثمارات السابقة لكنه سيحدث القطيعة مع النماذج السابقة، فهو سيعطي لهذا المخطط دفعة جديدة للتنمية المحلية والبشرية وتطوير اقتصاد تنافسي متنوع

المطلب الأول: دوافع وأهداف مخطط التنمية الخماسي

الفرع الأول: دوافع مخطط التنمية الخماسي 2015_2019

تبنت الجزائر خلال الفترة 2001 - 2014م عددا من الإصلاحات والبرامج بداية من برنامج النمو الاقتصادي، ثم برنامج دعم النمو، وأخيرا البرنامج الخماسي 2010 - 2014م، لكن مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، كون الجزائر تركز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية، باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر، وهذا يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني، ويجعله عرضة لصدمات الخارجية ورهن تقلبات أسعار النفط.

هذا ما دفع الحكومة الجزائرية لتبني الخطة الخماسية الجديدة خلال 2015-2019م التي تقوم على برنامج للتنمية رصدت له 262مليار دولار،¹ يندرج في إطار مواصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني من محيطه الخارجي، ويأخذ

¹ أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية في الجزائر 1962_2019، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، ع: 7، 2017، ص 174.

في الحسابان ضرورة منح الأولوية للمجال الوطني المنتج، من أجل بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في التخلص تدريجياً للتبعية للمحروقات وذلك بإنشاء اقتصاد تنافسي بارز ومتنوع يعتمد على التشجيع على الاستثمار الأخضر (طاقات متجددة والفلاحة والصيد البحري، والسياحة والبيئة، والنهوض بالتنمية المحلية وكذلك ترشيد الإنفاق العمومي، وعمليات الدعم التي تقوم بها الدولة.

الفرع الثاني: أهداف مخطط الخماسي 2015_2019

❖ تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة الأفراد وتحقيق نسبة نمو قدرها 7٪ مع حلول سنة 2019. □

❖ تحديث البيئة التحتية للاتصالات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

❖ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

❖ إنشاء مجموعة من البرامج من أجل الطاقات المتجددة.

❖ مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

❖ عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية، وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

❖ تحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الإنتاجية.

❖ عصنة المنظومة المصرفية والمالية ومواصلة تطوير المصالح المالية ومحاولة تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية.

¹ _ العالية مناد، عاشور مرزوق، مرجع سابق، ص212.

- ❖ تجسيد برامج لحماية البيئة من مخاطر التلوث، وكذلك تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، وجمع ومعالجة وإعادة تدوير النفايات.
- ❖ ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته، من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية.
- ❖ مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- ❖ اعتماد على الاقتصاد الأخضر من أجل تنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: مضمون مخطط التنمية الخماسي 2015 - 2019م

في ظل تراجع أسعار النفط لم يعد محتملاً بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر 2014م فترجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى 50 دولار للبرميل في الأسبوع الأول من جانفي 2015م، مما يبدى نوعاً من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني، من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول، وما سنتقي به على القطاعات الأخرى، باعتبار أن لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنموية، وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

تبنت الجزائر مخطط التنمية الخماسي 2015 - 2019م ورصدت له نحو 262 مليار دولار بإعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلاً سنوياً للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة سكان في قطاعات السكن والتربية والصحة.¹

تسعى الحكومة من خلال برنامجها إلى تحقيق تحد مزدوج يتمثل من جهة في التخلص التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات التي ظلت تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ومن جهة أخرى تعزيز الاستثمار الطاقوي بما يكفل تعبئة الموارد المالية الضرورية لضمان معدل نمو قوي و دائم، و من خلال منح الأولوية

¹ _ بوابة الوزير الأول، نقلا عن الموقع http://www.premier_minstre بتاريخ 2017/10/18.

للمنتوج الوطني تعترم الحكومة حسب مخطط عملها إعطاء دفع جديد للاستثمار
المنتج والمولد لمناصب الشغل من خلال تنفيذ برنامج خماسي جديد يعطي الأولوية
لقطاعات الصناعة والفلاحة والسياحة.

ونظرا لدوره في دعم النمو ستواصل الحكومة جهودها في مجال تعزيز استغلال
قطاع المحروقات والمناجم بما فيه الغاز الصخري وذلك في ظل الاحترام الصارم
للبيئة هذا المسعى سيكون مرفوقا بترشيد صارم للإنفاق العمومي، ولعمليات الدعم
الحكومي يقابله تمسك بالمكاسب الاجتماعية التي حققتها الجزائر بما في ذلك
مواصلة انجاز البرامج السكنية العمومية وتعزيز التوازن الجهوي، وللوصول إلى
مثل هذا التوازن فان البرنامج الخماسي الجديد (2015-2019م) الذي يهدف
لتحقيق معدل نمو ب7٪ سيرفق ببرنامج تنمية خاص بولايات الجنوب والولايات
الحدودية .

حيث قسم البرنامج الخماسي الجديد (2015-2019م) إلى خمسة فصول:

- 1) تعزيز دولة القانون و الحريات والديمقراطية .
- 2) تعزيز الحكم الرشيد.
- 3) مواصلة الاستثمار من أجل التنمية البشرية وتحسين الإطار المعيشي
للمواطنين.
- 4) تعزيز المجالين الاقتصادي والمالي.
- 5) السياسية الخارجية والدفاع الوطني.

تعزيز دولة القانون والحريات والديمقراطية:

ترسيخ ديمقراطية تشاركية وتعزيز استقلالية العدالة وتحسين نوعية الحكامة
ومحاربة البيروقراطية. □

¹ _ الجودي الصاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، ع: 16، 2016،
ص308.

توطيد أركان دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الحوار الوطني، وكذلك جاء في هذا الفصل أن الحكومة ستواصل القيام بكل عمليات مكافحة الإرهاب، وتسخير كل قدراتها على مستوى مجمل التراب الوطني من أجل تعزيز الأمن الوطني، مع الإبقاء على سياسة اليد الممدودة تجاه أولئك الضالين الذين قد يبدون استعدادهم للتوبة، وحماية لأمن الوطن والمواطن من مختلف الأخطار ستسهر الحكومة أيضا مثلما جاء في الوثيقة على (مكافحة كل أشكال الإجرام بلا هوادة لاسيما الجريمة العابرة للحدود).

وفي هذا الإطار ينص المخطط على مواصلة الحكومة (ضمان متابعة صارمة لملفات ضحايا المأساة الوطنية بمختلف فئاتهم إلى غاية إتمام هذا الملف)، وفي ذات السياق ستعمل الحكومة على القيام بترتيبات إعادة الإدماج الضروري لحماية كل أولئك الذين ساهموا في مكافحة الإرهاب وفي عودة السلم والاستقرار.

تعزيز الحكم الرشيد:

تسعى الحكومة إلى تجسيد مبادئ الحكم الرشيد، وترقية الخدمة العمومية من خلال اتخاذ جملة من التدابير منها إنشاء مرصد للخدمة العمومية، حسب ما جاء في مخطط عملها ويندرج إنشاء هذا المرصد في سياق تجديد الخدمة العمومية، وإعادة تأهيلها وهو الأمر الذي سيسمح باستعادة الثقة وتعزيزها بين المواطن والإدارة، وبالتالي استعادة مصداقية الدولة وهيبته من خلال مواصلة ترقية خدمة عمومية ناجعة وضمان تكيفها مع محيطها، وعمل السلطات العمومية متطابقا مع متطلبات دولة يسودها القانون والقضاء على كل أشكال التعسف والتجاوزات التي تعد مصدرا للفساد وتغذي الشعور بالإقصاء والإجحاف والتهميش، ولهذا الشأن تسعى الحكومة إلى تحسين التغطية في مجال الشرطة الجوارية عن طريق تعزيز هياكل الأمن الحضري وتطوير الإدارة الإلكترونية عبر إدخال وتعميم التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وأيضا الانطلاق في مشروع بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية والبيومترية وترقية الاحترافية في الخدمة العمومية.

وتعزز الحكومة أيضا وضع أنظمة وإجراءات فعالة للإتصال بغرض ضمان إعلام الجمهور بالخدمات واستكمال مسار استحداث سجل وطني إلكتروني للحالة المدنية ووضع بطاقة وطنية للبطاقات الرمادية وأخرى لرخص السياقة. وفي مجال تبسيط الإجراءات الإدارية وعصرنة الإدارة ستواصل الحكومة العمليات التي شرعت فيها وذلك من خلال تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الملزمة للمواطنين في علاقاتهم مع الإدارة وتسريعها بغرض الوقاية من محاولات الرشوة على جميع المستويات، وستعمل الحكومة على تشجيع الشبابيك الموحدة التي ستتيح للمواطنين إمكانية القيام بكل مساعيهم الإدارية في إطار عاجل مع التعميم التلقائي للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتكوين ذي الصلة بمثابة الأسس التي تقوم عليها عصرنة الإدارة .

مواصلة الاستثمار من أجل التنمية البشرية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين:

يشكل أهم محور لعمل الحكومة خلال هذا الخماسي اذ ينتظر تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار بغية تكريس اكبر لحرية الاستثمار والتتصيص على مجمل المزايا القطاعية الواجب تقديمها لحاملي المشاريع الاستثمارية، وتشجيع الاستثمار الوطني والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي، ومن بين الإصلاحات المدرجة تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى قطب متخصص في توجيه المستثمرين المحتملين نحو مشاريع واعدة ومرافقتهم في الانجاز وارشادهم في مجال التنظيم والتسيير موازاة مع تحسين مستمر لمناخ الاعمال، ورفع العراقيل التي ظلت تحول دون تحقيق نمو قوي ومتواصل بما في ذلك مشكل العقار وجاء في:

قطاع الصناعة والفلاحة:

ففي القطاع الفلاحي فيرتكز البرنامج على ثلاثة محاور تتعلق بالتجديد الفلاحي والتنمية الريفية وعصرنة القطاع، إضافة إلى تعزيز النتائج التي عرفها

القطاع من خلال رفع مستويات الإنتاج الفلاحين وتوسيع المساحات المسقية واستصلاح الأراضي واستعمال بذور ذات نوعية و توسيع قدرات التخزين، و ينتظر في هذا الإطار توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار إضافة إلى تعزيز الحماية الصحية والصحة النباتية.

واستغلال الأمثل لثروة الغابية ووضع برامج تشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة.[□]

وستبذل جهود إضافية من أجل تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال توفير مساحات جديدة في إطار استصلاح الأراضي وأيضا في مجال التنمية الريفية، وسيتم وضع نظام إعلامي فلاحى وريفي يربط بين مختلف مستويات التسيير من المقاطعة إلى الإدارة المركزية من شأنه أن يوفر للقطاع أداة للمتابعة والتقييم.

وفيما يتعلق بتعزيز نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات تلتزم الحكومة بتكثيف جهودها قصد مضاعفة الإنتاج الوطني من المنتجات الصيدية.

أما فيما يخص مجال الصناعة سيتم إعطاء الأولوية لنشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية مع إعطاء دفع جديد لقطاع المناجم من خلال صدور القانون المتعلق بالمناجم، وإنشاء فوج صناعي منجمي، وكذا انجاز مركب ضخم لصناعة مختلف أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية.

يشير مخطط عمل الحكومة إلى وضع برنامج خاص لتطوير ومساعدة المؤسسات الجديدة لاسيما التي يبادر بها حاملو الشهادات من الشباب وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها خاصة في النشاطات التحويلية، كما سيتم إنعاش القطاع من خلال اتخاذ إجراءات إضافية في

¹ _ شراف العقون، وسام بوقجان، خديجة بوفخونور، التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية 2001_2019، مجلة الإنماء للاقتصاد وتجارة، مجلد 2، 2018، ص 207.

مجال تحسين حكمة المؤسسات ونوعية تسييرها، وتنظيم النشاطات الصناعية وكذا تدعيم القدرات الوطنية للموارد البشرية.

قطاع التجارة:

فانه سيعزز بمخطط توجيهي للمنشآت والتجهيزات التجارية، مع مواصلة جهود عصرنة القطاع وامتصاص النشاطات التجارية الموازية، واستكمال مسار التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وستواصل الحكومة من جهة أخرى استكمال المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بضبط السوق وتنظيمها، وكذا حماية المستهلك ومطابقة المنتوجات وتعميم إقامة السجل التجاري الإلكتروني.

قطاع النقل:

فتعزز الحكومة مواصلة مشاريع ربط الطرق وتوسيع شبكة الطرقات والطرق السيارة وانجاز الطريق السيار للهضاب العليا، وانجاز 2000 كم من الطرق الجديدة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا، وتحسين حركة النقل في الجنوب وكذا توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرتها والشروع في الكهرباء التدريجية لمجمل الشبكة وتوسيع شبكة الميترو والترامواي والمصاعد الهوائية¹.

السكن:

و في مجال السكن يتضمن مخطط عمل الحكومة انجاز 1ر6 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019م، و هو ما من شأنه تدارك العجز الهيكلي في هذا المجال، ويعطي مخطط حكومة الأولوية لانجاز البرامج الموجهة لمساكن البيع بالإيجار والذي يسجل 230.000 وحدة لفائدة الطلب الذي لم تتم تلبيةه في إطار برنامج 2001 و 2002م، والانطلاق برسم

¹ _ الجودي الصاطوري، مرجع سابق ، ص309.

المخطط الخماسي القادم في برنامج إضافي قوامه 400.000 ألف سكن لتلبية
الطلبات الجديدة.

وستتكفل الحكومة بتسخير العقار القابل للبناء وتوجيهه لمشاريع المساكن
وتجهيزاتها المرافقة إضافة إلى وضع آليات جديدة ترمي إلى تعزيز الشفافية
والإنصاف في توزيع المساكن، إلى جانب تسريع وتيرة الانجاز وتنويع العرض بما
يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة مع إعطاء أهمية خاصة للنوعية في التصميم .

تعزيز المجالين الاقتصادي والمالي:

التعجيل بالإصلاحات الرامية لتكثيف الشبكة البنكية وتكييف الإطار
التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع
والتقليص من آجال معالجة ملفات القروض، وتحسين حكمة البنوك العمومية وتفعيل
سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الإيجاري وترقية بورصة الجزائر.
ويشير مخطط عمل الحكومة بهذا الخصوص إلى التفكير في (إعادة هيكلة
القطاع البنكي العمومي تحسبا لتحديد سياسة يتم التعامل بها على المستوى الدولي)،
و فيما يتعلق بإصلاح الإدارة الجبائية وتحديثها فان الحكومة ستتخذ تدابير تشريعية
تقضي بتبسيط الإجراءات والحد من الضغط الجبائي وتعزيز إجراءات الرقابة
ومكافحة الغش الجبائي وتنص الوثيقة أيضا على انجاز مخطط استراتيجي عاجل
لعصرنة المالية العمومية وتبنيه عبر قانون عضوي جديد يتعلق بقانون المالية،
وبما ان الاقتصاد لا يمكنه التطور في بيئة فاسدة فان الحكومة تتعهد بمواصلة
مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تعزيز وسائل تدخل المفتشية
العامة للمالية، و خلية معالجة المعلومة المالية، و حسب مصطلحات برنامجها تتعهد
الحكومة ب) السهر على الدفاع عن الشرفاء من الإطارات النزيهة ضد كل
محاولات المساس بنزاهتهم وضد الاتهامات الباطلة التي قد تتم في حقهم).

المطلب الثالث: نتائج المخطط الخماسي 2015 - 2019م وأثره على

التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: نتائج المخطط الخماسي 2015_2019

يمكن إبراز نتائج البرنامج الخماسي 2015 - 2019م من خلال النقاط التالية:

❖ تم استلام نحو 234 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ تم توزيعها خلال الأشهر 11 الأولى من سنة 2017م في انتظار انجاز وتسليم مليون و600 وحدة سكنية قبل نهاية 2019م.

❖ تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، بغية محاربة مشكلة الانجراف، خصصت الحكومة برنامجاً لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.

❖ تزويد كل من تمرست وجانات ب14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة لإطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود ب 60 مليون طن وهذا بحلول 2018م.

❖ تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و 2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي.
❖ إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة حيث أن أول مركز لتجهين دخل حيز العمل في 2011م، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريباً.

❖ تم انشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي من أدم التنمية السياحية.
❖ تكلمة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا، وإنشاء خط يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم.

❖ انجاز أربع محطات بحرية جديدة.

❖ تعزيز الشركات الوطنية للطيران ب16 طائرة جديدة.

الفرع الثاني: أثر تطبيق المخطط على التنمية: يعتبر النمو الاقتصادي أحد

أهم أهداف البرنامج الخماسي والجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي

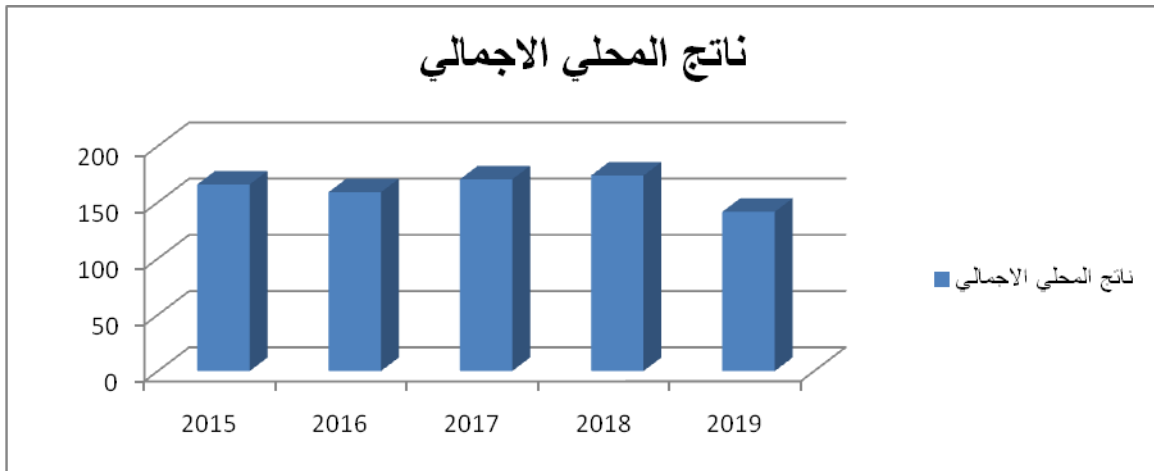
الجدول رقم □□: تطور الناتج المحلي الإجمالي فترة 2015 - 2019م

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات المؤشرات
141.5	173.8	□□□□	□□□	□□□□	" الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار أمريكي"
3940.0	4119.6	4123	3916	4345	" نصيب الفرد من ا ب ج دولار أمريكي"

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاء

كش. فع غ. ق ق ق

الشكل رقم 12: تطور الناتج المحلي الإجمالي من 2015 - 2019م



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14

نلاحظ من خلال الشكل الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض سنة 2016م لـ 159 مليار دولار بالمقارنة مع 2015م حيث كان 165.9 مليار دولار ليرتفع مرة أخرى سنة 2017 ليصل 170.4 مليار دولار ثم ارتفع لـ 173.8 مليار دولار سنة 2018 ليرجع للانخفاض مرة أخرى سنة 2019 حيث وصل لـ 141.56 مليار دولار.

وكذلك نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015م حوالي 4345 دولار أمريكي وانخفض سنة 2016م ليصل إلى 3916 دولار أمريكي وارتفع مرة أخرى ليصل إلى 4123 دولار أمريكي سنة 2017 لينخفض سنة 2019 لـ 3940.0 دولار أمريكي.

نستنتج مما تم تقديمه أن الحكومة أبتت على نفس وتيرة الإنفاق، مع الكشف عن غلاف مالي جديد لمخطط التنمية الجديد 2015 - 2019م دون أن تعطي لنفسها عناية تقديم حصائل موضوعية عن المخططات السابقة، والتي لم تحقق الهدف المنشودة منها حيث 40 ٪ من برنامج المخطط السابق غير منجزة، وحذر خبراء الشؤون الاقتصادية من المواصلة في سياسة الإنفاق العمومي على خلفية الوقوع في عجز كبير.

ومنه يمكن القول بأن تكرار نفس أساليب العمل سيؤدي بنا إلى نفس النتائج، مع انقضاء تاريخ المخطط الجديد، أي أننا سنواصل الكلام على اختلال بنية الاقتصاد الجزائري الريعي.

الخلاصة:

نستنتج مما تم تقديمه أن الجزائر خلال فترة 2001 - 2019م اعتمدت أربع مخططات تنموية من أجل رفع النمو الاقتصادي، إلا أن السمة البارزة المرافقة للاقتصاد الجزائري الخاصة بأحادية الموارد المالية، وضعف البناء الهيكلي المتوازن في الاقتصاد وكذلك توسيع في الإنفاق العام.

ومنه يمكن القول أن السلطات العمومية لا تزال تصر على إتباع نفس المقاربات في تصورها لمخططات التنمية وهي ضخ الأموال، حيث أصبحت السلطات لا تستطيع التحكم في ترشيد النفقات، وكذلك يتضح أن صناعات القرار في الجزائر يركزون على المقاربة الآنية والنظرة القصيرة الأمد، حيث يركزوا على المنشآت والبنى التحتية بدعوى أنها ستجر بعدها إلى التطور والنمو، ولكن المشكل أن هذه البنى سينجر عنها ارتفاع كبير في كلفة التشغيل والصيانة، وبالتالي ستتطلب مبالغ مالية لصيانتها ومتابعتها بعد انجازها، هذا في حالة تحقيقها كليا، وبالتالي عوض مزاجية إقامة البنى مع دعم الآلة الإنتاجية سنجد أنفسنا أمام نفس الوضع بعد نهاية البرنامج.

إن المشروع التنموي الميسر المتبع في المجتمع الجزائري يعتبر من أهم الأسباب المعرقة لمسار التنمية، لذلك فهو بحاجة ماسة إلى إعادة بناء مشروع تنموي طويل المدى نابع من ثقافة وبيئة المجتمع، وليس مستوحى من نماذج الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت متطلعا، ومتماشيا مع كل التغيرات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في المجتمعات، وكذلك يجب الاعتماد على تخطيط الاستراتيجي للتنمية كجزء من إستراتيجية التنمية الشاملة.

خاتمة

علمة

في هذه الأطروحة حاولنا أن نعرض علاقة السياسة المالية كسياسة اقتصادية تعتبر جزء من السياسات العامة للدولة بالتنمية الاقتصادية، آخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة .

وحاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية و أدواتها، ومراحل تطورها، وكذلك آلية عملها، والعوامل المؤثرة فيها سواء بالدول النامية أو المتطورة وهذا نظرا لدورها الرئيسي في تعبئة الموارد المالية اللازمة في تمويل التنمية، وزيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع، وكذلك قمنا في الفصل الثاني بتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية التي أصبحت من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على حد سواء، وخصصنا الفصل الثالث لمسار السياسة المالية في الجزائر خلال الثمانية عشر سنة الأخيرة أي بداية من 2001م.

أما الفصل الرابع تكلم عن دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية في الجزائر وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، حيث قامت الدولة الجزائرية من أوائل 2001م بسلك طريق جديد من أجل تنمية اقتصادية بتبنيها جملة من البرامج، وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004م والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009م والبرنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014م ومخطط التنمية الخماسي 2015 - 2019م، بحيث أملت بتحقيق تنمية شاملة للاقتصاد بعدما عاشت في فترة التسعينات أوضاع معيشية متدهورة، وتأخر كبير في البنية التحتية ونقص مزمن في الخدمات نتيجة اقتصاد هش .

لكن من الواضح أن الجزائر رغم حشدها وتسخيرها لأموال هائلة وضخمة لهذه البرامج غير أنها أسفرت على نتائج متواضعة، وكان لها تأثير كبير على المجال الاقتصادي بحيث مازالت تعتمد على المحروقات، وأصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي استهلاكي، وعليه فإن الجزائر لا تمتلك سياسة مالية قوية مبنية على تنوع الإيرادات وترشيد النفقات، وإنما هي سياسة الإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات.

وانطلاقاً من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة، وبعد تحليلينا لكل جوانب الموضوع توصلنا إلى:

فيما يخص الفرضية الأولى التي نصت على أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية، صحيحة وهذا ما أكدته دراستنا على أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة، من خلال ترشيد حوافز الضريبة، وترشيد النفقات الاستثمارية بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق حد للعجز الميزانية.

وفيما يخص الفرضية الثانية التي نصت أن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرهون بتنمية وتفعيل الموارد الغير نفطية، صحيحة وهذا ما أكدته دراستنا أن تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بمدى وفرة الموارد المالية مما يستوجب تنمية وتفعيل الموارد المالية لتحقيق الأهداف المرجوة عن طريق تنويع الإيرادات، وكذلك البرامج التنموية تكون عرضة للمخاطر وبمجرد انخفاض أسعار النفط تتأثر من حيث تمويلها،

وفيما يخص الفرضية الثالثة التي كان مضمونها لم تحقق البرامج التنموية 2001 – 2019 أهدافها مقارنة بضخامة الموارد المالية التي خصصت لها، فهي صحيحة حيث حسب الدراسة أن معدلات التنمية لم تكن بالدرجة المتوقعة فالنتائج متواضعة مقارنة بحجم الموارد الضخمة التي خصصت لها.

نتائج الدراسة:

اتضح من خلال التطرق لسياسة المالية أن لها مكانة هامة في السياسات الاقتصادية المعاصرة، وقد شهدت تطورات جوهرية، وأصبحت أداة الدولة لتوجيه والإشراف الاقتصادي، كما تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها في ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور التي تلعبه هذه الأهداف في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويتضح كذلك أن لسياسة المالية دور في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ويكون من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، وللسياسة المالية أثر كبير في تقليل التضخم من خلال استخدام أدواتها المختلفة، وتعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق التحولات في دخولهم، أو عن طريق زيادة الأسعار، وبما أن إجمالي الإنفاق هو سبب من أسباب التضخم فإن التخفيض في الإنفاق العمومي يقلل من ضغوط التضخم ولكي يكون الإنفاق ذا فعالية فيتعين أن يوجه إلى القطاعات الاقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة، وتساهم السياسة المالية في تقادي عجز الميزان التجاري عن طريق كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات وهذا بتخفيض النفقات عامة وزيادة الضرائب أو بإتباع سياسة مالية توسعية تمكن من زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل، أو تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة انكماشية تؤدي إلى التأثير على الاستهلاك والاستثمار في حالة العجز، أما في حالة الفائض يمكن التأثير على الدخل الوطني من خلال سياسة انكماشية عن طريق تخفيض مستويات الإنتاج، وبالتالي تقليص حجم الصادرات وينخفض مستوى الدخل، كما يمكن إتباع سياسة مالية توسيعية من أجل التأثير على الطلب الكلي بزيادة يكون من خلال تشجيع الأفراد على الاستثمار والاستهلاك.

نلاحظ من خلال الدراسة أن الجزائر خلال الفترة 2001-2019م اعتمدت بنسبة أكبر على السياسة المالية المدعومة بارتفاع أسعار النفط في البرامج التنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية.

اعتماد الجزائر على صادرات النفط التي قاربت نسبة 97% من الحجم الكلي للصادرات تبرز الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسات المنتهجة وضعف التخطيط والاستشراف، وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثير سريعا بالهزات في الأسواق الدولية وغارقة في مستنقع النفط ويمثل هذا تهديد للسلم الاجتماعي ويبرز حاجاتها إلى إعادة النظر في توجيهات السياسة الاقتصادية.

حطيت السياسة المالية خلال الفترة 2001 - 2019م بمنحى جديد حيث اتبعت الجزائر " المنهج الكينزي" وقامت بتوسيع النفقات العامة نتيجة الوفرة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط التي كان لها دور كبير في السياسة المتبعة، أي توسيع برنامج الاستثمارات العمومية، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009م، تم برنامج توظيف النمو الاقتصادي من 2010 - 2014م، ومخطط التنمية الخماسي 2015 - 2019م.

وكذلك نلاحظ غياب الرشادة في الإنفاق العام بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء إختيار نوعية البرامج والمشاريع.

خلال فترة الدراسة نلاحظ أن الجزائر طبقت مجموعة من المخططات التنموية كان لها بعض النتائج الايجابية، ولكن بمجرد انخفاض أسعار البترول تتأثر هذه المخططات سواء من حيث تمويلها أو قد تصل إلى تجميد معظم المشاريع التنموية بمجرد تفاقم أزمة البترول، فالاعتماد الحصري والتبعية المطلقة لقطاع المحروقات ينجم عنه آثار وخيمة على الوضعية الاقتصادية للبلاد ويؤدي في الكثير من الأحيان في تغيير الخطط والسياسات المنتهجة.

وعليه فإن السياسة المالية لم تؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية، كما كان متوقع وذلك نتيجة اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمكون رئيسي لنتاج المحلى الخام، والنمو خارج قطاع المحروقات كان ضعيفا، وكذلك اعتماد الجزائر سياسة توسعية انتعاشية تركز على دعم الطلب الكلي، وليس العرض الكلي

خصوصا بعد الاستمرار في الإنفاق، وأيضا تغييب شبه تام للجهاز الإنتاجي المحلي، مما عزز تزايد حجم الاستيراد.

ونلاحظ تآكل احتياطي الصرف، وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في مختلف النشاطات ومع عديد القطاعات، وكذلك غياب إستراتيجية تنموية واضحة تعتبر من المعوقات الرئيسية للتنمية وعلى الرغم من اعتماد برامج الإنعاش، فقد كانت هذه الخطط مجرد برامج استثمارية هدفها زيادة معدل النمو دون مراعاة ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه بناء آلية ديناميكية.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يقتضي جملة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها للسلطة المالية أن تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية للبلد حيث ينبغي على السلطة العامة أن تعمل على تحقيق ما يلي:

- إعادة النظر في الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة العامة وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقية وكذا الدور التنموي وليس لأي اعتبار آخر.
- مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية.

- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفير إرادة سياسة قوية لمكافحة التهرب ونشر الوعي الضريبي.

- لتطبيق برنامج الإصلاح المالي والذي يستهدف ترشيد وضبط الإنفاق العام وتعظيم الاستفادة من الموارد مع إعادة توجيه الوفورات المخففة من خلال ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح البعد التنموي.

- وكذلك يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة والاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية وفق آليات ذات فعالية عالية.

- العمل على تنويع مصادر الدخل وعدم الاكتفاء بمورد النفط كمصدر وحيد للدخل وذلك بالاعتماد على الموارد المالية من القطاعات الغير نفطية، بما يكفل استدامة

التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل، خاصة وأن أسعار النفط متذبذبة.

- لا يكفي وضع سياسة مالية وبرامج اقتصادية كبيرة وتخصيص موارد مالية بل يجب مراقبتها وتقييمها في التعرف على النقص لئتم تداركها مستقبلا.

- إصلاح الإدارة العامة ومكافحة البيروقراطية والفساد الإداري والتبذير، الأمر الذي يؤدي لترشيد السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق تنمية اقتصادية.

- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الاتفاقية ذات القيمة المرتفعة.

- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصة في الإيرادات الغير جبائية.

- يجب تحديد أهداف واقعية وممكنة التحقيق ضمن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش البلاد و هذا الإنجاح البرامج التنموية والوصول إلى الأهداف المرجوة.

أفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول الدراسة ما هي إلا محاولة لها بعض النقص كما تعتبر محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة، والتعمق في البحث وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي ثبتت لنا من خلال هذا البحث أنها تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

❖ دراسة أثر زيادة النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

❖ دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية.

❖ دراسة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وتقلباتها وأثرها على التنمية.

❖ دراسة مقارنة لسياسة المالية والتنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي.

وفي نهاية بحثنا هذا يمكننا القول أن استكمالنا له لا يعني أننا استوفينا حقه وملأنا وعاءه فكل وعاء يضيق بما وضع إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

1 – الموسوعات والقواميس:

1. حسام الدين جاب الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
2. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، 1980.
3. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، الجزء 1، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د س.

2-المصادر والمراجع:

1. أبو الفتوح يحي عبد الغني، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة لدولة، د ط، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 2014.
2. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، د ط، دار الجامعة الجديدة، بدون بلد النشر، 2003
3. إسماعيل عبد الرحمان، عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، د ط، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
4. الاسقر احمد، الاقتصاد الكلي ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. الاقداحي هشام محمود، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب س.
6. البابلي عدلي، المالية العامة والتنظيم الضريبية لتقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة و القانون، د ط، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009.
7. البناء محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، د ط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996.

8. الجبير أحمد، المالية العامة والتشريع المالي، ط1، الأفق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9. الجمل هاشم مصطفى — دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
10. _____ ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دراسة مقارنة بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر، ط1، شركة الإطلال للطباعة، مصر، 2006.
11. الجيوشي وليد ، أساسيات في التنمية الاقتصادية ، د ط، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، عمان، 2009.
12. الحاج طارق، المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
13. الخطيب خالد شحادة، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، ط3، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان ، 2007.
14. الدعمة ابراهيم، التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الاسلامي والوصفي "منظور مقارن"، ط1، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، 2015.
15. السريني السيد محمد أحمد ، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الكلي، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
16. الصرن رعد ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط2، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2001.
17. العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، بدون بلد نشر، 2011.
18. العساف أحمد عارف، الوادي محمود حسين، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
19. العلي عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

20. العلي عادل فليح، مالية الدولة، د ط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
21. الفار مصطفى، إدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة لنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2008.
22. الكفراوي عوف محمد، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، د ط، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
23. الهيتي صبري فارس، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، د ط، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
24. الوادي محمود حسين، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
25. أندراوس عاطف وليم- السياسية المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول اقتصاد السوق، د ط، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، بدون بلد النشر، 2005.
26. _____ ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
27. بعلي محمد الصغير، يسرى أبو العلا، المالية العامة، د ط، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
28. تيسير الرادوي، التنمية الاقتصادية، د ط، مديرية الكتب الجامعية، حلب، 1992.
29. ثامر كامل محمد الخزرجي، نظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2004.
30. جيمس أندرسون ، ترجمة عامر الكبيسي ، صنع السياسة العامة ، د ط، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، دس.

31. حسين عوض الله زينب- أساسيات المالية العامة، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
32. _____ ، مبادئ المالية العامة، دط، الفتح لطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
33. خصاونة محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
34. خلف فليح حسن، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
35. خليفي عيسي، هيكل الموازنة العامة للدولة ، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، 2011.
36. دراز حامد عبد المجيد – السياسات المالية، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991.
37. _____ ،مبادئ المالية العامة، ب ط، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، 1999.
38. _____ ،السياسات المالية، د ط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
39. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، التنمية" اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا"، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
40. سعيد محمد السيد، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،، لبنان، 2005.
41. سقر أحمد، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان، 2002.
42. شفيق محمد ،التنمية والمتغيرات الاقتصادية، د ط، مطبعة الرمل الإسكندرية، 1997.

43. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليلي السياسات والمؤسسات، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
44. صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، د ط، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
45. طاقة محمد، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
46. عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
47. عبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار مجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
48. عبيد حسين أحمد، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، د ط، مكتبة نهضة الشرق، دون بلد، 1996.
49. عثمان سعيد عبد العزيز، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
50. عجمية محمد عبد العزيز، إيمان ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
51. عريقات حربي محمد موسى، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1992.
52. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
53. قابل محمد صفوت، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، د ط، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

54. قاضي حسين محمد، الإدارة المالية العامة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
55. قريشي مدحت، التنمية الاقتصادية " النظريات، السياسات وموضوعاتها"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
56. كنعان علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، ط1، دار الرضا لنشر، دمشق، 2003.
57. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
58. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة " النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة لدولة"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
59. مشروب ابراهيم، التخلف والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002.
60. منجد عبد اللطيف الخشالي، مدخل في اقتصاديات المالية العامة، د ط، دار المناهج، الأردن، 2005.
61. موزي سوزان، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية، د ط، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
62. ناشد سوزي عدلي، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
63. يحيياوي أعر، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

3-المذكرات الجامعية:

1. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2016.

2. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015.
3. جمال الدين طاهر، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
4. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
5. جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
6. زايدي حسينة، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية " دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1976-2012"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014.
7. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.
8. شعبا نفرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.
9. شفير أحمد، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر 1990-2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

10. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012.
11. قطاف نبيل ، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة 2000-2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.
12. قندوسي طاوس، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1970-2012"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013.
13. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004" ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006.
14. يوسف أحمد محمد عدلان ، أساليب تحقيق التنمية في النظام الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة شندي السودان، 2012.

4 – المقالات:

1. البراوي راشد، الادخار والتنمية، مجلة الهلال، ع:04، الاسكندرية.
2. الصاطوري الجودي ، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، ع: 16، 2016.
3. العجال لعمرية ، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، مجلد:12، ع:02، 2019.
4. العقون شراف ، بوقجان وسام ، بوفخنور خديجة ، التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية 2001_2019، مجلة الإنماء للاقتصاد وتجارة، مجلد 2، 2018.

5. بن فروج زوينة ، نوي نبيلة ، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001_2014 ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ع: 2، 2015.
6. بوقليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع:9، 2013.
7. رابحي بو عبد الله ، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر 2001_2014، مجلة المعارف، ع:19، 2015.
8. زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإعاش الإقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ع:7، جوان.
9. سويح جمال، بن طرينش عطاء الله، تقديم فعالية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، مارس 2017.
10. شلحي طاهر ، بن موفق زروق ، لخضر بن عطاء الله، السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، ع: 5، بدون سنة.
11. ضيف أحمد ، بن يحي نسيمة ، تقويم تطور السياسة المالية في الجزائر 1962_2019، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، ع: 7، 2017.
12. طالم علي، فيلالي بوميدبن، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدية، ع:06، جوان 2016.
13. عبد الهادي حاج قويدر ، بوشري عبد الغني، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجبائية العادية في الجزائر_ دراسة قياسية خلال الفترة 2000_2017، مجلة البشائر الاقتصادية ، الجزائر، مجلد05، ع: 02، 2019.

14. مناد العالية ، مرزيق عاشور ، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تتبناها الجزائر بالإسقاط على الفترة 2001 _ 2019 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16 ، ع:22، سنة 2020.

5- الملتقيات:

1. بوعشة مباركة، الاقتصاد الجزائري من تقديم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، مداخلة في ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013
2. حاجي فطيمة، تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014، مداخلة في المؤتمر الأول حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرامج الإنعكاس الإقتصادي 2000-2014، 11-12 أكتوبر 2014
3. صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي "2001-2014" نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة في أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013
4. عبو عمر، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لت تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر "واقع وتحديات"، جامعة الشلف،
5. عماري عمار، اثار الإستثمار العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقديم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل والاستثمار والتمويل الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013

6. مسعودي زكريا، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة في الملتقى الدولي الموسوم بتقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

6- القوانين:

1. قانون 84-17 المؤرخ في: 07/07/1984، المتعلق بقانون المالية.
2. المادة رقم 35 من القانون رقم: 84/17 المؤرخ في: 07/07/1984، المتعلق بقانون المالية.
3. قانون 90_21، قانون المحاسبة العمومية ، مؤرخ في 15 أوت 1990.
4. المرسوم التنفيذي رقم 91-311 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.
5. المرسوم التنفيذي رقم 91-312 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.
6. المرسوم التنفيذي رقم 91-313 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.
7. المرسوم التنفيذي رقم 91-314 من قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 7 سبتمبر 1991م.
8. المادة 123 من دستور 1996.
9. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، انعقد يوم 24 ماي 2010
10. مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003.
11. ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 01/07/2012.

7- المواقع الالكترونية:

1. الموقع الرسمي لوزارة المالية

http://www.ons.dz/img/pdf/ch12_finances_publicques_arabe.pdf

بوابة الوزير الأول، نقلا عن الموقع □

[صدغ ففوعطع - نخطجغذ. قق قق://: غفهن](#)

ثانيا باللغة الأجنبية:

1- الكتب بالفرنسية:

- 2- Abdelouhab Rezig. **Algérie Brésil Corée du sud trois expériences de développement**, Alger : prestations éditoriale sedia filiale de groupe hachette 2006.
- 3- Marc Montousse; **100 fiches de lecture en économie, sociologie, histoire et géographie économique**; editions Breal; Paris, 2008

2 الكتب بالانجليزية

1. Ambar Ghosh , chandana Gbosh ; **Economics of The Public Secord** ; PHI learning private limited ; New Delhil ;208.
2. Charles P. Kindlrberger .Brece Herrich ; **Economic Development** ; MC Grow Hill Intennational Book Company ; 4th ed ; New york,1983 .
3. H L. Bhatia, **Public Finance**,26th.ed. VIKAS Publishing House pvt.Ltd.New Delhi.2008.
4. M.C.VAISH. **Essentials of Macroeconomic Management**, VIKAS publishing house pvt.Ltd. New Delhi,2009.
5. Veen keshav pailwar; **Econmic Enviroment of Business**; PHI learning private limited; New Delhi,2012.

3- مقال بالانجليزية:

Sanjay Pradhan ; **Evaluation public spending : A formé work for public Expenditure Reviews** ; world Bank Discussion papers The world Bank ; Washington ;D.C.U.S.A ;1996 .

قائمة المختصرات: Liste Des Abréviation

العربية

ص: صفحة.

ص، ص: الصفحتين المذكورتين.

ص-ص: الصفحات ما بين الصفحتين المذكورتين.

د ط : دون طبعة.

د س: بدون سنة نشر.

ط : الطبعة.

ج: الجزء.

ع : عدد.

م: ميلادي.

الأجنبية

- P: page

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور النفقات العامة الإجمالية خلال الفترة (2001 - 2019)	111
02	تطور نسبة كل من نفقات التشغيل و نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019م	111
03	تطور إيرادات الجباية الكلية خلال الفترة (2001 - 2019م)	122
04	تطور إيرادات الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة (2001 - 2019)	123
□□	يوضح رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2001-2019).	138
06	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004.	153
07	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.	156
08	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	163
09	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.	168
10	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	173
11	تطور الناتج المحلي خلال البرنامج الخماسي 2010-2014.	177
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي من 2015 - □□□□م	189

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
68	الفرق بين مفهوم النمو والتنمية.	01
110	تطور نفقات الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.	02
□□	تطوير الإيرادات العادية والبتروولية في إيرادات الجباية الكلية.	03
137	يوضح رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2001-2019).	04
146	تطور معدل البطالة 1965-□□□□	05
150	مشاريع سياسة الإنعاش الاقتصادي وتكافئها	06
152	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004.	07
155	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.	08
157	حصيلة مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي أواخر ديسمبر 2003	09
162	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	10
168	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو خلال الفترة 2005-2009م	11
172	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.	12
177	تطور الناتج المحلي خلال البرنامج الخماسي 2010-2014	13
189	تطور الناتج المحلي الإجمالي فترة 2015 □□□□م	14

ملخص بالعربية:

تعتبر السياسة المالية إحدى المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تعتم عليها الدول لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية وكذلك مسيرة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق استخدام أدواتها المالية " الإيرادات، النفقات، الموازنة".

ومع الاهتمام المتزايد بفعالية السياسة المالية في تصحيح مسار التنمية سعت الدول النامية خاصة لتبني مجموعة من الإجراءات التي تشمل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال إتباع سياسة مالية معينة تنسجم مع تحقيق تنمية اقتصادية.

والجزائر مثل بقية هذه الدول قامت بإتباع سياسة مالية توسيعية من خلال مجموعة البرامج التنموية بهدف تحقيق التنمية والرقى الاجتماعي والاقتصادي وتمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 وبرنامج التنمية الخماسي 2015-2019، هذه البرامج سطرته الدولة بمبالغ ضخمة وهذا راجع لزيادة الإيرادات الكلية بفضل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط باعتبار الإيرادات البترولية تحتل الصدارة في الميزانية المالية للجزائر، وهذا ما جعل هذه البرامج التنموية تتأثر من حيث تمويلها بمتغيرات السوق العالمي للنفط قد تصل أحيانا لتجميد بعض المشاريع التنموية بمجرد تفاقم أزمة النفط.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، التنمية الاقتصادية، البرامج التنموية.

Summary:

Fiscal policy is one of the key components of the economic policy that countries are engaged in to address many economic problems as well as economic development and raise the level of economic growth through the use of their financial instruments 'revenues, expenditures, budget.'

With increased attention to the effectiveness of fiscal policy in correcting development, developing countries in particular have sought to adopt a range of measures that include optimizing the use of available resources through a specific fiscal policy consistent with economic development.

Algeria, like the rest of these countries, has followed an expansionary financial policy through a set of development programs with the aim of achieving social and economic development and advancement. These programs were represented in the Economic Recovery Support Program 2001-2004, the supplementary program to support growth 2005-2009, the program for the consolidation of economic growth 2010-2014 and the Development Program The five-year period 2015-2019. These programs were regulated by the state with huge sums, and this is due to the increase in total revenues thanks to the rise in oil prices, given that oil revenues are at the fore in Algeria's financial budget. Some development projects once the oil crisis worsens.

Key words:

Fiscal policy, economic development, development programs.

الفهرس	
الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرهان
	خطة الدراسة
أ_ى	مقدمة
ج	• الإشكالية
ج	• فرضيات
د	• تحديد إطار الدراسة
د	• مبررات إختيار الموضوع
هـ	• أهمية
و	• أهداف
و	• المناهج والاقترابات
ط	• الدراسات السابقة
ط	• صعوبات البحث
ط	• محتوى الدراسة
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية	
12	تمهيد
13	المبحث الأول: ماهية السياسية المالية.
13	المطلب الأول: مفهوم المالية العامة وعلاقتها بالسياسة والاقتصاد.
13	الفرع الأول: مفهوم المالية العامة.
14	الفرع الثاني: علاقة المالية العامة بالسياسة والاقتصاد.
17	المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.
17	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
19	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية.
21	المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة المالية.
21	الفرع الأول: السياسية المالية في العصور القديمة.

الفهرس

23	الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.
24	الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي.
26	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.
26	المطلب الأول: النفقات العامة
26	الفرع الأول: مفهوم وأركان النفقة العامة.
28	الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة.
30	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.
31	المطلب الثاني: الإيرادات العامة.
31	الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة.
32	الفرع الثاني: مصادر الإيرادات العامة.
41	المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة.
42	الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة.
43	الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة.
45	الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة للدولة.
49	المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها في الدول المتقدمة
49	المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية
51	الفرع الأول: السياسة المالية في حالة كساد.
53	الفرع الثاني: السياسة المالية في حالة التضخم.
53	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.
54	الفرع الأول: الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعلوم السياسية.
55	الفرع الثاني: الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية.
55	المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية.
57	الفرع الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة.
57	الفرع الثاني: السياسة المالية في الدول النامية.
60	خلاصة.
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية الاقتصادية	
62	تمهيد.

الفهرس

63	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.
63	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المشابهة لها.
64	الفرع الأول: مفهوم التخلف.
66	الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.
67	الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
70	المطلب الثاني: أهداف و مستلزمات التنمية الاقتصادية.
70	الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.
72	الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية.
74	المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية.
75	الفرع الأول: معايير الدخل.
76	الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية.
77	الفرع الثالث: المعايير الهيكلية.
79	المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية.
79	المطلب الأول: الادخار.
80	الفرع الأول: مدخرات القطاع العائلي.
82	الفرع الثاني: مدخرات قطاع الأعمال.
84	الفرع الثالث: مدخرات القطاع الحكومي.
84	المطلب الثاني: القروض الداخلية.
84	الفرع الأول: القروض الحقيقية.
84	الفرع الثاني: القروض الصورية.
86	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية.
86	الفرع الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر.
87	الفرع الثاني: القروض الخارجية.
88	الفرع الثالث: المنح والمساعدات الخارجية.
91	المبحث الثالث: استراتيجيات وعقبات التنمية الاقتصادية.
91	المطلب الأول: محددات التنمية الاقتصادية.
92	المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

الفهرس

93	الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن.
95	الفرع الثاني: استراتيجية النمو غير المتوازن.
97	الفرع الثالث: الاستراتيجية المناسبة للتنمية.
98	المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية.
98	الفرع الأول: العقبات السياسية والاجتماعية.
99	الفرع الثاني: العقبات الاقتصادية.
100	الفرع الثالث: العقبات التنظيمية.
101	الفرع الرابع: العقبات الخارجية.
102	خلاصة.
الفصل الثالث: السياسة المالية في الجزائر من 2001 إلى 2019	
104	تمهيد.
105	المبحث الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر من 2001-2019م.
105	المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر.
105	الفرع الأول: نفقات التسيير.
107	الفرع الثاني: نفقات التجهيز.
109	المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام من 2001 إلى 2019م.
113	المطلب الثالث: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز وأثرها على التنمية.
113	الفرع الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر 2001-2004م.
114	الفرع الثاني: تطور نفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2005-2009م.
114	الفرع الثالث: تطور النفقات العامة في الجزائر 2010-2015.
115	الفرع الرابع: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019م.
117	المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.
117	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر.
118	الفرع الأول: الإيرادات الاجبارية.
119	الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية.
121	المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2001-2019.
125	المطلب الثالث: تحليل تطور الإيرادات العادية والبتروولية.

الفهرس

127	المبحث الثالث:الميزانية العامة في الجزائر من 2001-2019م.
127	المطلب الأول:تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري والإطار التنظيمي لها.
127	الفرع الأول:تعريف ومبادئ الموازنة العامة في التشريع الجزائري.
128	الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة
129	الفرع الثالث:الإطار التنظيمي للميزانية العامة.
132	المطلب الثاني:دورة الموازنة العامة في الجزائر.
132	الفرع الأول: إعداد الموازنة العامة للدولة.
133	الفرع الثاني:إجراءات إعداد مشروع الموازنة العامة.
134	الفرع الثالث: إعتقاد وإقرار الموازنة العامة.
135	الفرع الرابع: مرحلة التنفيذ.
136	الفرع الخامس:الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة
137	المطلب الثالث: رصد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.
137	الفرع الأول: تطور رصد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
140	الفرع الثاني: تحليل رصد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.
142	خلاصة.
الفصل الرابع: دور السياسة المالية في تجسيد البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من 2001 إلى 2019م من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية	
144	تمهيد.
145	المبحث الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004م.
145	المطلب الأول:دوافع وأهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي.
145	الفرع الأول: دوافع سياسة الإنعاش الإقتصادي.
147	الفرع الثاني: أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي.
148	المطلب الثاني: مضمون سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001-2004م.
154	المطلب الثالث:نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي وأثره على التنمية في
154	الفرع الأول: نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي
155	الفرع الثاني:أثر تطبيق البرنامج على التنمية
159	المبحث الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009م.
159	المطلب الأول:دوافع وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.

الفهرس

159	الفرع الأول:دوافع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.
160	الفرع الثاني:أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.
161	المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.
167	المطلب الثالث:نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على التنمية في الجزائر
167	الفرع الأول:نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو
168	الفرع الثاني: أثر تطبيق البرنامج على التنمية.
170	المبحث الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014م.
170	المطلب الأول:دوافع وأهداف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014م.
170	الفرع الأول:دوافع البرنامج.
170	الفرع الثاني:أهداف البرنامج.
172	المطلب الثاني: محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014م.
175	المطلب الثالث:نتائج البرنامج الخماسي 2010-2014م وأثره على التنمية في
175	الفرع الأول:نتائج البرنامج الخماسي 2010-2014م
177	الفرع الثاني: أثر تطبيق البرنامج على التنمية.
179	المبحث الرابع: مخطط التنمية الخماسي 2015_2019م
179	المطلب الأول: دوافع وأهداف مخطط التنمية الخماسي.
179	الفرع الأول: دوافع المخطط الخماسي
180	الفرع الثاني:أهداف المخطط الخماسي.
181	المطلب الثاني: مضمون مخطط التنمية الخماسي 2015 - 2019م.
188	المطلب الثالث: نتائج المخطط الخماسي 2015 - 2019م وأثره على التنمية الاقتصادية.
188	الفرع الأول: نتائج المخطط الخماسي 2015 - 2019م
189	الفرع الثاني:أثر تطبيق المخطط على التنمية.
191	الخلاصة.
193	خاتمة عامة .
200	قائمة المصادر والمراجع.
	الفهرس
	ملخص الأطروحة

